



36

مبيعات iPhone
تتقلص في
الأردن

طم الأردنيين بامتلاك
بيت العمر "بعيد
المنال"

24



2 الذهبى: حكومة متجانسة أم ذات لون واحد؟

21 اتهامات للبنوك باقامة تحالفات ضمنية

5 الجوع الى التعلم أم التعلم بجوع؟

www.al-sijill.com

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدنى للصحافة والاعلام

الخميس 21 شباط 2008 / العدد «14» / السنة الأولى
350 فلساً

السَّجِّل

المحابة والتخبط أوصلا القطاع إلى طريق مسدودة

شبكة نقل عام ضرورة للتنمية والاستثمار



جمانة غنيمات

بعد تلكوء وعبثية القرارات الحكومية السابقة، تواجه الحكومة الحالية استحقاق نفض قطاع النقل العام وبناء شبكة متكاملة بفعالية عالية، وصولاً إلى تخفيض ثلث فاتورة النفط وإنهاء معاناة آلاف المواطنين.

سياسات الاسترضاء والتخبط التي استمرت لعقود، انعكست على نمو وتطور قطاعات مختلفة منها النقل، الذي لاقى إهمالاً أنسى القائمين عليه أن التطور الحضاري والرفاه يمضي جنباً إلى جنب مع خدمات النقل العام للركاب والسلع، بحسب ما يشتمكي خبراء في قطاع النقل.

«تخلف» النقل العام يلقي بظلاله على الاقتصاد الكلي، يثقل موازنة الدولة ويضخم فاتورتها النفطية. كذلك تؤثر «فوضى» القطاع وتدني خدماته على الاقتصاد الجزئي، إذ يضاعف معاناة آلاف الأسر التي تعزف عن استخدام حافلات النقل العام لسوء أحوالها وعدم توافر خطوط تغطي المناطق الجديدة ما يرفع إنفاقها على النقل.

ارتفع إنفاق الأسرة على النقل والاتصالات من 13ر1 بالمئة من مجمل دخلها العام 2002 إلى 15ر8 بالمئة العام 2006، بحسب مسح دخل ونفقات الأسرة. لذلك تتصدر إعادة هيكلة النقل على أسس منهجية التحديات أمام حكومة الذهبى بعد رفع أسعار المحروقات، إذ عليها تخفيض فاتورة الطاقة وتوسيع قاعدة مستخدمي هذا القطاع الذي يستحوذ على 37 بالمئة من مجمل استهلاك الوقود.

ويشتمكي مستثمرون في النقل من «تخبط» سياسات الحكومات المتعاقبة، ويؤكدون أن غياب الوعي بأهمية هذا القطاع عرقل خطط تطويره ودفغ العديد من مستخدميهم إلى هجره، بينما تضطر الأغلبية لاستخدامه في غياب البدائل.

اللتمة صفحة 7

ثقافي

اعلامي

دولي

أردني



إنجاز يخرج عن مألوف الترجمات السائدة

المفكر التونسي طاهر لبيب يكتب عن فوز المترجم والأديب الاردني فايز الصياغ ومؤسسة "ترجمان" بجائزة الشيخ زايد للترجمة عن كتاب "علم الاجتماع".

27

ميثاق عربي يضعه وزراء الاعلام للفضائيات

اعلاميون يشنون هجوماً معاكساً: دول عربية تسعى للاحاق الفضائيات باعلامها الرسمي المقيد عبر ميثاق تعددت الآراء حول مدى الزاميته.

16

ثمة عفن في بلاد الدانمارك

17 صحيفة دانماركية أعادت نشر رسوم مسيئة للنبي الكريم محمد مما يثير تساؤلات حول مغزى هذه الخطوة وحول التعددية الاعلامية.



بورترية سياسي أحمد عبيدات:

إضاعة بعيداً عن "مقام الحيرة"

أيمن عودة:

محام في ثوب وزير يحفظ
الدرس ولا يتجاوزوه.

12

حكومة متجانسة أم ذات لون واحد؟ تسجيل الأهداف.. بين "المنتخب" و"الفريق"



◀ عبد الكريم الكباريتي



◀ نادر الذهبي

عواصف بين من يفترض أن يشكلون فريقاً واحداً.

لكن في النهاية، يتحدث المجلس إلى الخارج "بلغة واحدة" تتماهى مع لون الرئيس؛ وبالتالي فتصويت الوزراء لا يؤخر أو يقدم في سياسة الحكومة.

يشنكي وزراء سابقون من تخصيص جل اجتماعات مجلس الوزراء لبحث قضايا إجرائية وإدارية خارج سياق بناء الاستراتيجيات.

ويذهب رئيس وزراء أسبق إلى انتقاد تعدد المرجعيات وحكومات الظل، ما كان يعرقل سير عمل الفرق السابقة من عبد الرؤوف الروابدة مروراً بعلي أبو الراغب، فيصل الفايز، بدران والبخيت. تقاطع الصلاحيات والمناوشات الجانبية دفعت الملك مراراً لرفع الأوامر والدخول في إدارة أزمات ما يشوش عمل الإدارة العليا للدولة.

وزير عابر للحكومات يخدم في فريق الذهبي، يصفه بأنه "سريع في اتخاذ القرارات مع التركيز على النتائج". فبفضل إصراره على أن تكون مداخلات "محددة وواضحة" اختزل اجتماع مجلس الوزراء من خمس إلى ساعتين أو ثلاث ساعات، بحسب خالد الإيراني.

لكن لتجانس أداء الفريق محاذير. إذ يرى وزير سابق أن اللون الواحد والتوافق الدائم مع مجلس الأمة يؤثر على مبدأ المساءلة والرقابة مع أنه يفيد في تسهيل اتخاذ القرار.

يرفض رئيس وزراء أسبق حكومة اللون الواحد. ويقول "نحن لسنا أحزاباً تشكل حكومة الأكثرية، بل فريق عمل مؤلف من معارف، علاقات شخصية، توازنات وكفاءات".

رؤساء حكومات ووزراء سابقون يرجعون الفرص الضائعة سابقاً إلى اختلاف آليات انتقاء "المنتخب" الحكومي. ففي البدء كان الرئيس يختار بنفسه غالبية أعضاء فريقه استناداً لاعتبارات الكفاءة والتوزيع الجغرافي والديني. لكن الآلية اختلفت في منتصف الطريق إذ بات الرئيس غالباً ما يأتي على فريق شبه مشكل أو يهبط عليه جاهز التشكيل في معظمه.

باختصار، يستمد الفريق الحالي جدارته من أربعة منابع: مباركة الملك/الحكم، شخص وخبرة الرئيس وقدرته على إدارة الأزمات، حالة انفراج مع السلطة التشريعية وتواصل إيجابي في اتجاهين مع "شارع الشعب". على أي حال، فإن رأي "الجمهور" في منتخب/فريق "الكابتن" سيظهر في استطلاع المائة يوم الذي يجريه عادة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية.

المرتدة فيما يبدو وكأنه انخفاض سقف الحريات الصحفية، مع أن رؤساء تحرير صحف يومية ينفون وجود تدخلات في مضامين أخبارهم. في المقابل ثمة قناعة بترسخ "لجم ذاتي" لدى غالبية الكتاب والإعلاميين إما من منطلق منحه "فائدة الشك"، أو على خلفية هاجس الرابط العائلي بين الرجل الذي يترتب على ثاني أهم منصب دستوري في البلد وبين مدير أكثر الدوائر الأمنية نفوذاً.

وزراؤه وأسلافه يجمعون على أن الرئيس، القادم من سلاح الجو، يمتلك سلاحاً ذاتياً موازياً أبعد تأثيراً، وهو ديناميكيته ودقته العالية فضلاً عن إلحاحه على متابعة القرارات في مختلف الوزارات.

"يرتبط مقياس الأداء بشخص وخبرة الرئيس، بصرف النظر عن أعضاء فريقه"، يعلق نائب رئيس وزراء أسبق، ويزيد "كل رئيس له جماعته الخاصة به داخل المجلس، وقد تتشكل كتلتا معارضة له ما يثير

الشارع يعود إلى الشعب الذي يمتص متواليه رفع الأسعار على مضض لكن دون صخب.

ويستنتج الأكاديمي أن ما سميت باضطرابات الخبز في الكرك عام 1996، اختمرت على خلفية موقف حكومة عبد الكريم الكباريتي المعادي لعراق صدام حسين آنذاك.

يستفيد الذهبي - سادس رئيس حكومة في عهد عبد الله الثاني - من هامش مناورة واسع وإسناد غير معلن، توفّرهُ مراكز صناعة قرار موازية في الديوان الملكي والمخابرات العامة. فطالما تعقدت الخطوط المفتوحة بين تلك المراكز ورؤساء الحكومات السابقة في العهد الجديد.

كذلك تتعدّد توليفة مجلسي النواب والأعيان عن وضع العصي في عجلات فريق الذهبي، الذي يجر أيضاً خارج مرمى أقلام صحفية طالما شحذت للخطوة على حكومات سابقة.

هكذا تتراجع الهجمات الصحفية والحكومية

◀ بخلاف تشكيلات سابقة في عهد الملك عبد الله الثاني، ينفرد فريق نادر الذهبي بقدر عالٍ من الانسجام يلامس حدود التجانس، ما يمكن "كابتنه" من بسط سيطرته على ملعب السلطة التنفيذية، على الأقل ظاهرياً حتى الآن.

هذا التوصيف لا ينطبق، بالضرورة، على بدايات حكومة علي أبو الراغب (2000-2003) وانطلاقة معروف البخيت (2005-2007). إذ نجح الرجلان مبدئياً في "تمرير" قرارات وتحييد "الخصم" قبل أن يتراجع رصيدهما أمام تشتت البوصلة داخل المجلس، تواتر الأزمات والقصف الخارجي.

القرارة الأولية في أداء الفريق الجديد، بعد نحو ثلاثة أشهر من تشكيله، تشير إلى دقة في إحرار الأهداف، سلاسة في التمرير وتبادل الأدوار، اختزال الوقت الضائع، وتفادي "كروتا" صفراء وحمراء كانت تعرقل تنفيذ الخطط والمشاريع.

يتجلى ذلك في المناورات الأولية، ثم تراتبية قرارات رفع أسعار المحروقات وتوقيتها، فزيادة تعرفه الكهرباء والمياه.

مثل تلك القرارات غير الشعبوية كانت كفيلة سابقاً بإثارة موجة غضب عارم، نيايباً وصحافياً، على الأقل. لكن بحسب للذهبي وفريقه القدرة على تحييد سهام الإعلام، "تدرجية" جرعة قفزات الأسعار وربطها بشبكة أمان مع زيادة رواتب موظفي الدولة. حكومتنا عدنان بدران والبخيت اجتازتا أيضاً الاختبار الشعبي، إذ مررتا رافعاً متكرراً للأسعار دون عوائق.

أكاديمي يرى أن الفضل الأكبر في انضباط

سعد حتر

السّجل

أسبوعية - سياسية - مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة
د. مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية حسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952 تلغ العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797
06-5549898

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Dr. Mustafa Hamarnah

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Address
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797
06-5549898

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media



في ضوء تكرار حظر أنشطة "فكرية"

الموافقة الخطية المسبقة تكبح تطوير قانون الاجتماعات

حسين أبو رمان

على الحريات العامة، إلى ميلها المبالغ به في أحيان كثيرة، نحو منح أولوية قصوى للجوانب الأمنية، دون مراعاة التوازن المطلوب للحفاظ على معادلة "الأمن والحقوق معاً".

الأردنيون الذين خبروا نعم الأمن في محيط إقليمي ملتهب، حريصون على أمن بلدهم واستقراره، لكنهم حريصون في الوقت نفسه على ممارسة حقوقهم وحرياتهم الدستورية. وتجارب الأردن في العقود الأخيرة تؤكد أن هذه المعادلة ممكنة، ويعززها أن بلادنا لا تعاني من وجود قوى معارضة تعمل من خارج الحدود. فالجميع ينضوي تحت المظلة نفسها، مظلة الدستور ونظام الحكم النيابي الملكي.

قانون الاجتماعات العامة القديم لسنة 1953، والذي كان أقرب إلى الروحية الديمقراطية في الدستور الأردني الصادر عام 1952، كان يكتفي بشرط "إعطاء إشعار قبل 48 ساعة" من أجل عقد اجتماع.

فيما اشترط القانون الجديد لعقد اجتماع عام أو تنظيم مسيرة الحصول على "موافقة خطية مسبقة" من الحاكم الإداري المختص على أن يقدم الطلب قبل الموعد لإجراء أي منهما بثلاثة أيام على الأقل. علاوة على أن الحاكم الإداري ليس ملزماً بالرد على الطلب قبل أكثر من 48 ساعة من الموعد المحدد للنشاط.

القانون الجديد رفع أيضاً سقف العقوبات من 20 ديناراً إلى ألف دينار، أو الحبس من شهرين إلى 3 أشهر، مع جواز الجمع بين العقوبتين..

في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، لاحظته "الأجندة الوطنية" التي أعدتها لجنة ملكية من مختلف الأطياف والخبرات، لتكون مرجعية وبرنامجا للدولة الأردنية للسنوات 2006 - 2015.

الأجندة ارتأت أن تيسير عقد الاجتماعات العامة للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، يستدعي "إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية في وضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في ضمان الأمن والسكينة في المجتمع".

وكانت الأجندة الوطنية أوصت أيضاً بإصدار قانون لتنظيم العمل السياسي استناداً إلى مواد الدستور الخاصة بحريات الرأي والصحافة، وحق الاجتماع، وبتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، ومخاطبة السلطات. واقترحت أن يسمى "قانون ممارسة العمل السياسي". وبيّنت الأجندة أن الاجتماع والتظاهر والاعتصام، وسائل أساسية للتعبير عن الرأي ومخاطبة السلطات. ولذا أكدت وجوب التزام أجهزة الدولة كافة بضمان حرية العمل السياسي وتنظيم النشاط السياسي، بما يكفل حرية الأفراد والمؤسسات التي تقوم به، ولا يتعارض مع النظام العام.

الحاجة إلى تعديل قانون الاجتماعات العامة، أملاها التشدد في صياغة القانون الذي صدر كقانون مؤقت في آب/أغسطس 2001، قبل أن يفر كقانون دائم في نيسان/أبريل 2004.

ويعود توسع السلطات في فرض قيود

«المنع دون بيان الأسباب»، شمل في الأونة الأخيرة إقامة ندوات كانت مراكز دراسات أردنية تعتزم تنظيمها، كما حدث مع "مركز الأردن الجديد للدراسات" و"مركز القدس للدراسات السياسية"، ما يشير إلى أن منع إقامة أنشطة عامة، لم يعد يقتصر كما درجت العادة، على أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.

السلطة المختصة، ويمثلها المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء، تستند في قرارها بإجازة تنظيم اجتماع عام من عدمه، إلى قانون الاجتماعات العامة رقم 7 لسنة 2004، الذي حل محل قانون سابق للاجتماعات العامة صدر قبل نصف قرن، إلا أنه يعد أكثر تقدماً وديمقراطية من القانون الجديد.

ويعد الحق في الاجتماع من الحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين. المادة 16 من الدستور التي نصّت في فقرتها الأولى على أن "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون" هي نفسها المادة التي أكدت في فقرتها الثانية، حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية.

هذا التلازم بين الحق في الاجتماع، والحق

مرجعيات تنظيم الاجتماعات العامة

الدستور الأردني 1952

- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون (المادة 16 فقرة 1)
- للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور (المادة 16 فقرة 2)

الأجندة الوطنية 2006 - 2015

حرية ممارسة العمل السياسي:

أوصت الأجندة الوطنية في محور التنمية السياسية والمشاركة بإصدار قانون لتنظيم العمل السياسي بالاستناد إلى مواد الدستور ذات الأرقام: 15 و16 و17 (الخاصة بحريات الرأي والصحافة والاجتماعات العامة وتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية ومخاطبة السلطات العامة). بحيث يتضمن القانون المقترح 9 مبادئ، منها:

- يسمى القانون "قانون ممارسة العمل السياسي" (البند رقم 1).
- العمل السياسي هو أي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد سواء كانوا منظمين في حزب سياسي أو جمعية، أو نقابة أو ناد أو مؤسسة أهلية غير ربحية أو مجموعة من الأفراد العاديين، بهدف مخاطبة سلطات الدولة بغرض تغيير أو إنشاء أو تعديل تشريع أو قرار سياسي أو إداري بالنسبة للدستورية أو القانونية، عن طريق التعبير عن الرأي من خلال وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المطبوعة أو الاجتماع أو التظاهر أو الاعتصام أو رفع عرائض أو إنشاء هيئات أهلية لتحقيق هذه الأهداف (البند رقم 2).

تيسير عقد الاجتماعات العامة للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني:

وهذا يوجب إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة، وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية في وضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في ضمان الأمن والسكينة في المجتمع (من التوصيات الخاصة بمحور التنمية السياسية والمشاركة، ص 46).

قانون الاجتماعات العامة لسنة 2004

- للأردنيين حق عقد الاجتماعات العامة أو تنظيم المسيرات شريطة تقديم طلب لهذه الغاية إلى الحاكم الإداري المختص والحصول على موافقة خطية مسبقة (المادة 3 فقرة أ).

- للوزير وبمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية استثناء أنواع محددة من الاجتماعات والتجمعات من شرط الموافقة المسبقة على عقدها نظراً لأن طبيعتها لا تستدعي ذلك (المادة 3 فقرة ب).

- يقدم طلب عقد الاجتماع أو تنظيم المسيرة قبل الموعد المعين لإجراء أي منهما بثلاثة أيام على الأقل (المادة 4 فقرة أ).

- على الحاكم الإداري إصدار الموافقة على الطلب أو رفضه قبل 48 ساعة على الأقل من الوقت المحدد لعقد الاجتماع أو تنظيم المسيرة (المادة 5 فقرة أ).

- إذا وقع في الاجتماع أو المسيرة إخلال بالأمن العام أو النظام العام أو حصل إضرار بالغير أو بالأموال العامة أو الخاصة، يتحمل المسببون للأضرار المسؤولية الجزائية والمدنية، أما إذا تم الاجتماع أو المسيرة دون موافقة فيتحمل طالبو عقد الاجتماع أو منظمو المسيرة بالتكافل والتضامن مع المسيبين التعويض عن الأضرار (المادة 8).

- يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن 200 دينار ولا تتجاوز 1000 دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين (المادة 10).

قانون الاجتماعات العامة لسنة 1953 (ملغى)

- يجوز عقد الاجتماعات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يعطى إشعاراً بذلك قبل 48 ساعة من عقد الاجتماع (المادة 3).

- إذا حدث في أي اجتماع عام ما يخل بالأمن والنظام أو لم يحصر البحث في الغرض الذي عين في الإشعار أو قيل أو عمل شيء، مثير للفتنة أو مناف للأداب، فلقائد المنطقة أو من يقوم مقامه أن يأمر بحل الاجتماع مستعملاً القوة عند الضرورة، ويكون الأشخاص الذين أدى سلوكهم إلى حل الاجتماع عرضة للإدانة من قبل قاضي الصلح (المادة 6).

- كل من ينظم أي اجتماع عام ويعقده قبل تقديم الإشعار بمقتضى أحكام هذا القانون يعرض نفسه بعد الإدانة لغرامة لا تزيد على 20 ديناراً أو للحبس مدة لا تتجاوز شهرين والحكم عليهم بغرامة لا تتجاوز 10 ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً (المادة 7).



لخفاً تقني ووّد على غلاف العدد الماضي، الخميس 14 شباط 2008، رقم العدد 12، والصواب: العدد 13، فاقتضى الاعتذار.

العدد الماضي رقم 13

المال، تنمية الشخصية والتأهل لسوق العمل أهم أسبابها

"تجربة العمل مع الدراسة" إحتضار ثقافة العيب

خليل الخطيب

الدراسة والعمل أحياناً.

على أن فئة أخرى ترى في هذه التجربة «فائدة في صقل شخصياتهم ومساعدتهم في جمع بعض المال لسد جزء من تكاليف دراستهم».

ويرى بعض مديري العمل في أكثر من شركة أن «هذه التجربة مهمة للطلبة، كما أنها مهمة لأصحاب العمل الذين يستفيدون في هذه الحالة من وجود كادر مدرب ومتعود على العمل بمجرد تخرجهم من جامعاتهم».

بدأت فكرة تشغيل الطلبة في الجامعات الأردنية منذ زمن طويل و«جملت بالإضافة إلى مساعدة الطلاب مادياً أهدافاً تربوية تتعلق بصقل شخصية الطالب»، كما يؤكد عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك د. نعمان جبران، الذي يضيف: «ويمكن اعتبار هذه التجربة ناجحة ومفيدة للطلبة حيث أنها توفر لهم دخلاً مادياً لا بأس به مقابل ساعات عمل قليلة لا تزيد على خمس عشرة ساعة في الأسبوع».

وخطت الجامعات خطوات أوسع في هذا الاتجاه، ولم تكتف بتوفير العمل للطلبة داخل الحرم الجامعي، «نحن ننسق مع بعض الشركات والمؤسسات العامة والخاصة التي أبدت اهتماماً بتشغيل الطلبة»، يشرح جبران.

الطالب مفيد أبو صبحه، من الجامعة الأردنية، يقيم ما تقدمه الجامعات الرسمية من فرص عمل للطلبة باعتبارها «محدودة جداً ولا تكاد تكون مفيدة من الناحية المادية إذ لا يمكن أن يزيد الراتب على 45 ديناراً شهرياً» ولذلك يرى أبو صبحه أن شركات القطاع الخاص «يمكنها أن تتعاون مع الجامعات لتوفير فرص عمل أفضل للطلبة الراغبين».

شخصيات أنضج

زاوية نظر أخرى، يجملها الطالب علاء الخطيب، من جامعة الإسراء، إذ يرى أن «عمل الطالب داخل الجامعة أو ضمن مؤسسات كبرى قد يكون أفضل للطلاب لجهة عدم التأثير سلباً على دراسته، حيث تعنى الجامعات عادة بترتيب جداول الامتحانات وتوزيع ساعات العمل بما يتناسب مع وضع الطالب، أما في القطاع الخاص، فإن الطلبة العاملين يتعرضون للكثير من الضغوطات حتى إنهم يضطرون أحياناً لسحب الفصل حتى يحافظون على عملهم».

غير أن أبو صبحه، يقر «بأن الطلبة الذين يعملون خارج الجامعة يمتلكون شخصيات أنضج، وهم بصورة عامة طموحون وجديون».

مديرة التسويق والعلاقات العامة في شركة عرموش للاستثمارات السياحية، ناديا الداري، تشير إلى إن لشركتها «تجربة مهمة في مجال تشغيل الطلبة»، شارحة أن شركتها التي بدأت العمل العام 1996 أخذت على عاتقها تشغيل الطلبة ضمن فروعها، انطلاقاً من قرارها بالاعتماد على العمالة المحلية بنسبة 100 بالمائة، وتتضمن خطتها في هذا السياق تدريب الطلبة ضمن برامج تدريبية تصل إلى حدود الدراسة الجامعية في جامعة مكدونالدز».

تؤكد الداري، نجاح خطة تشغيل الطلبة لافتة إلى أن «معظم مديري الفروع ومديري الإدارات المختلفة في الشركة هم أشخاص عملوا مع الشركة في أثناء دراستهم».

يجمل مساعد المدير العام في نفس الشركة، راند الزغل، عدد الطلاب الذين عملوا في الشركة أثناء دراستهم «بأزيد من 3 آلاف طالب في مختلف الفروع وفي الإدارة العامة تمكنوا جميعاً من إتمام دراستهم». ويبين الزغل أن أصعب التحديات التي واجهتها

الشركة، في البداية، كانت تتمثل «في ثقافة العيب التي تم التغلب عليها بوساطة التدريب الذي وصل في كثير من الحالات إلى مرحلة التعليم الجامعي في مصر ودبي وأميركا، حيث حصل بعض الطلبة على الشهادة الجامعية الأولى».

وجهة أخرى لعمل الطلبة كانت في مطاعم الطازج، التي يؤكد مدير التشغيل فيها، أحمد السماك، أن «شركته توفر للطلبة الراغبين في العمل ظروف عمل مناسبة بالتنسيق مع الطلبة أنفسهم حفاظاً على دراستهم» ويلفت الإنتباه إلى أن «25 بالمائة من العاملين هم من الطلبة يعملون وفق نظامي الدوام الجزئي أو نظام الورديات ويعمل الطلبة في ظروف منظمة ومحترمة حيث يقومون بأعمال الحاسبة وخدمة الزبائن وخدمة التوصيل».

نموذج نجاح

يوشك مدير فرع شارع عبد الله غوشة في شركة عرموش للاستثمارات السياحية عبد المجيد السويطي على التخرج من قسم الإدارة المالية في جامعة الزيتونة، بعد أن جمع بين العمل والدراسة لخمس سنوات.

يحذر السويطي الطلبة العاملين «من أنهم قد يفقدون اهتمامهم بالدراسة عندما يشعرون بمتعة النجاح، كما حصل معه، ويؤكد على ضرورة الموازنة بين العمل والدراسة في كل الأحوال».

بالنسبة للسويطي فإن التدريب مهم في تسهيل العمل على الطلبة «لقد تمكنت من التغلب على معظم الصعوبات بفضل التدريب المكثف مثل: التعامل مع الناس وامتصاص غضب الزبون والعمل تحت الضغط». وتذهب ابتسام حميد التي تعمل في الشركة منذ كانت في الصف

الثامن أي قبل إنهائها المرحلة الثانوية، وتدرس الإدارة المالية في جامعة الزيتونة إلى أبعد من ذلك، إذ تنصح الطلبة «بعدم الانغماس في العمل مبكراً لأن ذلك يجعلهم يكبرون بسرعة، وهو أمر غير جيد برأيها لكنها تؤكد أنها تجربة معززة لقوة الشخصية وتجعل الطالب أكثر جدية وقوة».

كما يقيم لؤي الطحان الذي يعمل منذ سنة ونصف ويدرس إدارة الفنادق في جامعة الزيتونة التجربة بأنها «هامة جداً للشباب لأنها تجعلهم أكثر جدية وتقديراً للوقت والمال».

أما زميله محمد الكيلاني الذي تمكن من الحصول على دبلوم هندسة الكمبيوتر مؤخراً من جامعة البلقاء التطبيقية، فيستذكر تجربته في العمل في أحد مطاعم الوجبات السريعة التي كانت تفرض عليه العمل لساعات طويلة. ويقول: «أنا مرتاح الآن ولكنني عشت في السابق تجربة قاسية بسبب الإرهاق وطول ساعات العمل، إلا أنني لو لم أعمل بجد لما تمكنت من التخرج بسبب عجز أهلي عن تقديم المساعدة لي».



مدارس "ذكورية" لم ينجح فيها أحد

المعلومات إلى الطلبة بشكل يسير». ويلقي الطالب علاء بديوي، بالمسؤولية على «طرق التدريس المتبعة لدى المعلمين، فضلا عن عدم التزامهم بالدراسة، إذ يحتكم الطلبة إلى مزاج المعلمين في جدية التدريس في بعض الأحيان».

أما الطالب معاذ حنفاوي، فيقر بأنه «لم يعط المناهج المقررة حقها في الدراسة»، معتبرا أن «إهمال الطلبة في الدراسة كان السبب الأول في هبوط مستويات التحصيل إلى هذا الحد».

ويقر أولياء أمور طلبة، من بينهم حمدان الزعبي وخالد عطية «بانعدام التواصل مع إدارات المدارس، إذ لم يلتقوا بالمعلمين والإدارات منذ بداية العام الدراسي»، رغم تلقيهم دعوات لذلك.

أكدت هذه المعلومة مصادر في مديرية تربية الرمثا.

الطالب يزن الشرع يتحدث عن عامل سلبي جديد. إذ يقول «إن الأجواء داخل قاعات الامتحان النهائي لم تكن مريحة»، معتبرا أن تغيير المراقبين «يحدث إرباكاً ويشتت تركيز الطلبة».

ظاهرة «مدارس لم ينجح بها أحد» تكررت خلال السنوات الماضية لا سيما في الكرك، ولواء دير علا بالأغوار. إلا أن اللواء حقق نسبة نجاح 50 بالمئة هذا العام.

عدد الطلبة الذين تقدموا فعلياً للامتحانات الشتوية في الفروع الأكاديمية، والمهنية بلغ 109222 طالبا وطالبة من أصل 123104 مشتركين.



اتهامات أولياء أمور الطلبة مشدداً على «التزام المعلمين وحرصهم على أداء واجبهم على أكمل وجه»، ثم القى باللائمة على «الطلبة وعدم جديتهم في الدراسة والتحصيل».

يشاركه في الرأي الطالب أمجد الزعبي، الذي يعتبر أن التقصير «جاء من الطلبة وليس من المعلم أو المدرسة، إلى جانب عدم توافر الأجواء النفسية والمالية الجيدة للدراسة البيئية لعدد كبير من الطلبة». لكن الزعبي لا ينفي «أن بعض المعلمين يفتقرون إلى الأسلوب التدريسي الناجع والقدرة على إيصال

فضلاً عن أن عدداً من الوحدات الدراسية في بعض المقررات ليست متخصصة». ويرفض الحناوي لوم المعلمين معتبراً أن أداءهم كان «جيداً لكن المشكلة تكمن في الطلبة أنفسهم».

على أن أحد أولياء الأمور محمد الزعبي، يتهم المعلمين بأنهم لم يكونوا «ملتزمين بالمواد» لافتاً إلى أن الأهالي يضطرون لإرسال «أبنائهم إلى المعاهد لتلقي دروس خصوصية في معظم المواد الدراسية». يرفض معلم، فضل عدم ذكر اسمه،

مدير تربية وتعليم لواء الرمثا، أحمد الزعبي، يرفض التعليق على تدني النسب العامة للنجاح في اللواء، معتبراً أن تصريحات سابقة له أخرجت من سياقها. وكانت يومية «الدستور» نقلت عن الزعبي قوله «إن نسبة النجاح في مدارس الرمثا لم تتجاوز 27,4 بالمئة في الفروع كافة: 14,98 بالمئة للذكور و39,1 بالمئة للإناث. وحققت مدرسة بنات عمراوة الثانوية أعلى نسبة نجاح 61,5 بالمئة».

يُعزى الراسبون تراجع التحصيل العلمي في مدارسهم إلى «إهمال الطلبة أنفسهم، وتأخر تسليم المناهج المقررة إلى الطلبة في موعدها المحدد، فضلاً عن سوء الإدارة التربوية، وضعف التأسيس للطلبة في بعض المناهج الدراسية علاوة على رداءة المرافق المدرسية».

معاوية الغور من الطرّة الثانوية يقول: «إن كتب الجغرافيا، والتاريخ والثقافة العامة تأخر تسليمها إلى الطلبة شهراً ونصف الشهر ما راكم دراسة المواد مع أن الطلبة قدموا شكاوى متلاحقة لمديرية التربية». ويستذكر الطالب الذي لم يحالفه الحظ كيف كان يمضي «أكثر من عشر ساعات يومياً في الدراسة للحاق بالمساقات المتأخرة». كذلك يتحدث عن «صعوبة في الامتحانات النهائية، وعدم توفير أسئلة نموذجية قبل الامتحانات، كما أن مديرية التربية لم تبد جدية في متابعة احتياجات الطلبة».

الطالب عدي الحناوي، يعزو فشله الدراسي إلى كون «المناهج جديدة وتدرس للمرة الأولى،

علاء طوالبه

«مدرسة لم ينجح فيها أحد»، عبارة تختزل انعكاسات الواقع التعليمي وإسقاطاته على طلبة مدارس حكومية في مناطق متعددة، يصفها أولياء أمور طلبة بأنها «معزولة عن سياق الوطن».

إلا أن الإخفاق التام لم يقترب من مدارس البنات، اللواتي يحققن بالعادة مراكز متقدمة. في نتائج الثانوية العامة للدورة الشتوية التي أعلنت أخيراً، «رسبت» أربع شعب دراسية كاملة في مدارس ذكورية في لواء الرمثا هي: مصعب، والطرّة، وعمراوة، والبويضة الثانوية. توزعت حالات الرسوب على شعبتين في الفرع الأدبي ومثلهما في التعليم المهني.

ويقول عالم الاجتماع د. حسين الخزاعي، إن الإناث أكثر جدية وحرصاً من الذكور في الالتزام بالدراسة، فهناك إحساس لدى الشاب بأن التعليم غير مجد، وأن الأعباء المالية لبعض الأسر ملقاة على عاتقه، وبذا فهو ينجح نحو العمل المبكر.

ويشير الخزاعي، إلى إن وسائل اللهو والانحراف تتوافر أكثر لدى الذكور، لافتاً إلى دور العامل الاقتصادي في دفع الطلبة نحو التسرب المدرسي.

الجوع إلى التعلم أم التعلم بجوع؟

فقر التلاميذ.. انعكاسات ذهنية، نفسية وجسمية

خدمته» التي انتهت العام الماضي.

جوع لأسباب أخرى

مرشد تربوي في مدرسة خاصة يتحدث عن مفارقة «في الوقت الذي لا يجد فيه 13 بالمئة من الطلاب طعاماً للإفطار في بيوتهم، فإن نسبة قد تزيد على 70 بالمئة من طلبة المدارس الخاصة لا يفتقرون ملاماً من كثرة الخيارات المتاحة أمامهم».

«أعرف الكثير من الطالبات اللواتي أصبن بفقر الدم بسبب أنظمة الحماية القاسية التي يتبعنها حفاظاً على الرشاقة، وكثيراً ما يكون ذلك بتشجيع ومباركة من الأم». كذلك يصاب الكثير من الطلبة بأعراض سوء التغذية بسبب اعتمادهم شبه الكلي على الوجبات السريعة لانشغال الأهالي عنهم»، يستذكر المرشد التربوي الذي فضل عدم الإفصاح عن اسمه.

في المملكة 2500 مدرسة خاصة تضم نصف مليون طالب، أي ثلث الطلاب المسجلين. وهي تنتشر في معظم مدن المملكة وتتنوع طبيعة برامجها التعليمية إذ تقدم بعضها برامج تعليمية أجنبية بصورة تامة بينما يكتفي البعض الآخر بإضافة مواد مثل: اللغة الفرنسية على برنامج وزارة التربية والتعليم. كما تنقسم هذه المدارس طبقاً لجهة رسوم التدريس إذ تصل بعضها إلى خمسة آلاف دينار وأكثر سنوياً.

والبيئة والتغذية وغيرها لطلاب المدارس». وزارة التربية تشير إلى هذه القضية بوصفها ظاهرة مرصودة باهتمام منذ العام 1999 حيث صدرت الإرادة الملكية بإطلاق مشروع التغذية الطلابية الذي استهدف حينها 50 ألف طالب من أبناء المناطق الأقل حظاً، ونتيجة للأثار الإيجابية التي أظهرتها دراسات الوزارة لهذا المشروع، فقد توسع المشروع تدريجياً حتى «أصبحت

الفئة المستهدفة الآن 310 آلاف طالب، ومن المتوقع أن تصل إلى 600 ألف في السنوات القادمة» كما أكد مدير التعليم العام وشؤون الطلبة محمد العكور الذي بين أن هذا المشروع يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الصحة و القوات المسلحة التي تعمل على تأمين المواد للمدارس كما أنها تنتج مادة البسكويت المدعمة بالفيتامينات والمعادن وقد أشار العكور إلى أن من أهم نتائج البرنامج: «تحسن أداء الطلبة وانخفاض نسبة التسرب من المدارس»

المعلم المتقاعد سميح النبهان يؤكد استفحال المشكلة ويقول: «إنه رغم الانتقادات التي طرحت حول نوعية الوجبات وحالات التسهم التي حصلت سابقاً بسبب سوء التخزين» لكنه يرى أن: «برنامج الوجبة الصباحية الذي بدأت تطبيقه وزارة التربية خفف من حالات سوء تغذية خطيرة كان يراها بين الطلبة بخاصة في السنوات الأخيرة من

الحالية، إلا أن المشكلة أوسع من ذلك بكثير إذ إنه لا يشمل الطلاب القادرين مالياً لكنهم يعانون من المشكلة ذاتها بسبب الجهل وإهمال الأسرة».

وترى الحطبة من واقع خبرتها أن «غالبية الطلاب يحضرون إلى المدرسة دون إفطار، فيمضون حصص ما قبل الفرصة في حالة من عدم التركيز نتيجة الجوع وحرص ما بعد الفرصة في كسل وخمول نتيجة لتناول الطعام بصورة سريعة أثناء اللعب».

وبينما تعتبر أن «نوعية الأطعمة التي تقدم للطلبة في المدارس تكون في الغالب غير صحية»، تدعو الحطبة وزارة التربية والتعليم للقيام «بدور أكثر إيجابية من ناحية التوعية والرقابة في هذا المجال لأن واقع الأمر في رأيها سيء جداً ومضر بالعملية التعليمية». تقلل وزارة الصحة من أهمية نتائج المسح الذي لم تنشر تفاصيله ولم تحدد طبيعة العينة المدروسة من حيث الحجم والمناطق «هذه النتائج مقارنة لأوضاع دول مجاورة في الإقليم، كما أنها متقاربة مع دراسة سابقة أجريت العام 2004»، حسبما يرد مدير الصحة المدرسية في الوزارة بشير القصير.

ويكتفي القصير بالقول إن المسح «لم يكتمل بصورته النهائية»، مشيراً إلى أن «وزارة الصحة تنسق مع وزارة التربية في إعداد برامج توعوية في مجالات الصحة

أن هذه الفئة العمرية «تمر عادة بمرحلة نماء خصوصاً للأجهزة العصبية والعضلية والتناسلية. وبالتالي فإن نقص الغذاء في هذه المرحلة يعني بالضرورة مشاكل نمائية قد يعاني منها الإنسان طوال حياته». هذه المشكلة «لا تنحصر بجيوب الفقر بل تمتد لتشمل أطفالاً في أسر مقتدرة نتيجة الجهل والانشغال والإهمال»، بحسب الطبيب المتخصص بالطفولة.

الطبيب النفسي محمد الحباشنة، يرى في وجبة الإفطار «مرتكزا أساسياً» في النمط الغذائي السليم، معتبراً أن «حرمان هذه النسبة من الطلبة من الإفطار يمثل إساءة جماعية مؤسسية للأطفال». نفسياً يقضي الجوع المزمع على قدرة الفتيان على التحصيل والتعلم والإبداع»، بحسب الحباشنة الذي يضيف أن الطفل المحروم من أبسط أساسيات الحياة «يحمل معه مشاعر قهر وقلق وإحساس بعدم العدالة». ذلك يعني أن فئة المراهقين التي استهدفتها الدراسة ستنمو، وهي تحمل صورة مشوهة عن ذاتها وعن العالم، الأمر الذي قد يتطور إلى نظرة عدائية للحياة بعامة».

ملاحظات من الميدان

وتتفق المعلمة غدير الحطبة مع الطبيب النفسي، فتقول: «من المحزن والمؤسف أن هذا الرقم يبدو حقيقياً في ظل الظروف

خليل الخطيب

«طلبة قلماً يركزون في الصفوف، يفتسرهم الجوع».. هذه حصيلة مشاهدات معلمين في مدارس مختلفة تؤكد نتيجة مسح صحّي أجرته وزارة الصحة على عينة من طلبة في صفوف الثامن، والتاسع والعاشر.

المسح يظهر أن 13 بالمئة من الطلبة يذهبون إلى المدرسة دون إفطار لعدم توافر الطعام في منازلهم، أي زهاء 200 ألف جائع في مدارس المملكة.

وجبة الإفطار تشكل رافداً أساسياً في إسناد بدن الطفل وتوسيع مداركه، بحسب طبيب الأطفال سابا غاوي الذي يضيف: «لا يمكن تصور نجاح الطالب في التعلم في ظل ظروف كهذه».

إسقاط وجبة الإفطار من صباحات الأطفال يعني «نقصاً في السكر اللازم لإمداد الدماغ بالطاقة وبالتالي سيكون الطالب ضعيف التركيز ويعاني من الصداع والدوار وأحياناً ضعف البصر، وهي أعراض تعيق التعلم بصورة مؤكدة»، حسبما يشرح غاوي ويؤكد

اعلان ابل بيز موجود لدى "الغد"

شبكة نقل عام ضرورة حاسمة للتنمية والاستثمار

تتمة المنشور على الأولى

أسباب تخلف القطاع

مسؤول حكومي في هيئة تنظيم قطاع النقل العام يرى أن «تلك الحكومات كان أحد أهم أسباب تخلف القطاع»، بدل أن يشكل رافعة اقتصادية للدولة على غرار البلدان المتقدمة.

ويرى المسؤول أن الحكومة أخفقت في إحداث توازن بين خطط رفع الدعم عن المحروقات التي بدأت العام 2004 وانتهت في السابع من شباط الجاري، وبين إيجاد نظام نقل «كفء ولائق» يغني عن استخدام سيارات الركوب الخاصة لتخفيض نفقات التنقل الداخلي.

المسؤول السابق الذي يرفض الإشارة إلى هويته، يستذكر تأخير مشروع تأسيس الشركة المتكاملة، كان يفترض أن ترى النور في آب/أغسطس الماضي.

غياب خطة شاملة حتى اليوم «خلق سوء توزيع في خطوط النقل العام» التي تفتقر لها العديد من مناطق المملكة، بحسب المسؤول الذي يكشف أن «الحافلات الجديدة التي أدخلت إلى الأسطول الحالي غير ملتزمة بالموصفات» المتفق عليها.

ويؤكد المسؤول أن «تأثير أصحاب النفوذ على صنع القرار أدى أيضاً لحالة فوضى، وغض النظر عن مشاكل القطاع» مضيفاً أن «كبريات الشركات يمتلكها مسؤولون سابقون ونواب حاليون وسابقون». كما «لعبت العلاقات الشخصية دوراً في تحديد مسار القطاع وانحدره»، بحسب المسؤول.

«المزاجية في التعامل مع المشغلين» لا سيما ما يتعلق بتحديد الأجور، أدت إلى تعقيد المشاكل في ظل غياب استراتيجية واضحة لتحديد أجور النقل تقوم على أسس علمية منها المسافة وتكلفة النقل، بحسب مشغلين في القطاع.

يفاقم الأزمة «تعدد المرجعيات وغياب التنسيق بينها والتنافس والقاء المسؤولية على الآخر والتنصل منها» (الداخلية، والأمانة، ووزارة النقل، وأخيراً هيئة تنظيم قطاع النقل). كل ذلك خلق قطاعاً مشوهاً يعاني من مشاكل معقدة في مقدمتها ضعف البنية التحتية للقطاع.

المسؤول ذاته يقول إن انشغال الهيئة - التي تأسست قبل 7 سنوات - بإعداد الأنظمة والتشريعات لسنوات طويلة «أقعدتها عن مهمتها الأساسية وهي تطوير القطاع»، مبيناً أنها تعاملت مع المشغلين «بصفتها مؤسسة لجمع الأموال بدل التركيز على تحسين نوعية الخدمات وترتيب الوسائل مثل الشواخص ومطالات الركاب».

ويشاركه في الرأي مدير هيئة تنظيم قطاع النقل هاشم المساعيد الذي يقر «بتأخر تطوير القطاع». ويرجع المساعيد سبب التأخير إلى «انشغال الهيئة منذ إنشائها بوضع تشريعات نازمة للقطاع على حساب طرح دعوات الاستثمار لتحسين القطاع».

بحسب المساعيد، «يساهم تملك أفراد لوسائل النقل بدلاً من الشركات إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة»، ويؤكد أن «نهاية 2008 سيشهد توافر وسائل نقل حديثة على جميع الخطوط».

مسؤول سابق يرى أن هذه الهيئة «حملت مسؤوليات فاقت قدرتها وإمكاناتها لعدم توافر كادر مؤهل متخصص بالنقل لا سيما أنها لا تضم ضمن كوادرها مهندس نقل. كما أدى التنافس بين المؤسسات وتصلها من مهامها إلى عرقلة عملها».

مشاكل القطاع

يقول المهندس عبدالستار أبو حسان، نائب رئيس الاتحاد العالمي للمواصلات العامة (UITP): «ليس بمقدور الجميع اقتناء سيارة خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات. وعليه يجب توفير وسائل نقل آمنة، سهلة الاستخدام، مريحة، وذات تكلفة اقتصادية معقولة تتماشى مع متطلبات الحياة الحديثة».

يتوقع أبو حسان «حدوث أزمة في 2020 نتيجة تزايد عدد سكان المناطق الحضرية في ظل دراسات رسمية تؤكد أن عدد سكان عمان سيتضاعف حتى العام 2020»، إلى أربعة ملايين نسمة.

في ضوء ذلك «ستزداد المعاناة من الازدحام، الحوادث، التلوث، وتتضاعف الخسارة الاقتصادية، وساعات الإنتاجية الضائعة في الأزمات المرورية»، بحسب أبو حسان.

من مشاكل النقل العام أيضاً كما يراها أبو حسان، «عدم الالتزام بالترددات والمواعيد وأثرها السلبي على زيادة التلوث نتيجة وقوف السيارات لمدة طويلة في الأزمات. هذا ينعكس على مستوى معيشة المواطنين نتيجة ارتفاع التكلفة والأجور».

المساعيد، يبرر عدم الالتزام بالتوقيت «بالازدحام المروري» الذي يعطل الحافلة، إلى جانب ارتفاع التكلفة كون السير وفق مواعيد يضطر الحافلة إلى السير بعدد الركاب المتوافر بغض النظر عن حجم حمولة الحافلة.

مدير الشركة المتكاملة التي تتولى النقل في عمان مؤيد الطراونة يرى «اعتماد مبدأ التوقيت يحتاج إلى قاعدة بيانات غير متوفرة حالياً»، لكنه يرى أن «بدء استخدام البطاقة الذكية يمهّد لتوفير المعلومات المطلوبة» لا سيما بما يتعلق بعدد الركاب على كل خط والذي يحدد التردد لكل رحلة. ويؤكد أن «الشوارع المتوافرة حالياً مهيأة للعمل بالتوقيت والترددات» فالمطلوب بحسب الطراونة «تخصيص مسرب واحد» للحافلات، السرفيس، التاكسي، وسيارات الإسعاف والشرطة.

المسؤول ذاته «يشكك بإمكانيات الشركات المستثمرة في القطاع المالية والفنية» من ناحية قدرتها على النهوض بالقطاع.

الأثر السلبي لاستخدام السيارات الخاصة متعدد في بلد يتجاوز عدد المركبات فيه 800 ألف سيارة. إذ إن 95 بالمئة من عمر السيارات يضع وهي متوقفة في مساحات يمكن أن تستغل بشكل أفضل، علماً بأن سيارة الموظف تستوعب مساحة تساوي مساحة مكتبه، وبما يعادل 20 متراً مربعاً، بحسب خبراء نقل.

الأثر البيئي

وزير البيئة خالد الإيراني يقول إن ضعف النقل العام «يؤدي إلى تقلص المساحة الخضراء نتيجة تخصيص مساحات للشوارع، إذ أن حافلة واحدة سعة 60 راكباً تحتاج إلى 36 متراً مربعاً من مساحة الطريق، بينما يحتاج 60 شخصاً إلى 1000 متر مربع في حال استخدموا سياراتهم الخاصة».

بينما يؤكد أن «توافر قطاع نقل متطور مسألة شديدة الارتباط بالبيئة النظيفة»، يشرح الإيراني أن «تراجع القطاع يؤدي إلى استهلاك الوقود دون مبرر وزيادة التلوث».

تشير الدراسات إلى أن تكلفة الركاب من الوقود في السيارات الخاصة 5 أضعاف تكلفة الركاب في الحافلة. وكذلك كثافة الغازات السامة CO2 المنبعثة من السيارات

تزيد ثلاثة أضعاف عن استخدام الحافلات. ومن الأسباب الموجبة لتطوير النقل «الدمار الذي يسببه التلوث الناتج عن عوادم السيارات، والتلوث السمعي الذي يشكل خطورة بالغة على حياة الناس في المدينة».

إضافة إلى ما سبق، يدعو ما اصطلح على تسميته في الأردن «بالمجازر المرورية» إلى تحسين النقل. إذ شهدت المملكة مئات الحوادث المرورية التي تسببت بخسائر إنسانية ومادية على خطوط النقل الخارجي، وآلاف الحوادث على الخطوط الداخلية رغم أن النقل العام داخل المدينة يشكل أقل نسبة حوادث خطيرة.

إجراءات حكومية

النقص في عدد الحافلات وعدم وجود خطوط على بعض المناطق أمر يقلق المواطنين، ويستنزف وقتهم، ويدفعهم إلى تملك سيارة خاصة برغم ارتفاع التكلفة وتآكل مداخيلهم، بحسب مشغلين في القطاع.

المساعيد الذي تسلم مهامه في نيسان/أبريل 2006، يؤكد أن الاهتمام بهذه المشكلة بدأ منذ عامين حين باشرت الهيئة توقيع عقود استثمار لتجديد أسطول الحافلات. وستزود الهيئة السوق بـ 150 حافلة جديدة قبل حزيران/يونيو المقبل، كما تم طرح 116 حافلة من خلال الشركة المتكاملة للنقل.

وثمة دعوات مطروحة حالياً للاستثمار على خط السلط-عمان للاستغناء عن باصات الكوستر بعد شراء 33 حافلة جديدة. كما سيتم طرح 39 حافلة جديدة لتعزيز جميع الخطوط في مختلف المحافظات.

بالمجمل ستدخل السوق 600 واسطة نقل جديدة تتوزع بين الحافلات والكوستر. يلفت المساعيد إلى «توافر وسائل نقل للتأجير تكفي احتياجات المملكة». وضرب مثلاً على ذلك، توافر 263 حافلة لنقل الحجاج العام الماضي دون الحاجة إلى خروج باصات من الخطوط الداخلية في المملكة. يوجد في المملكة 17 شركة سياحية.

النقص في عدد

الحافلات وعدم وجود

خطوط على بعض

المناطق أمر يستنزف

وقت المواطنين،

ويدفعهم إلى تملك

سيارة خاصة برغم

ارتفاع التكلفة

ولحفز الشركات على تطوير أسطولها قررت «إعفاء الوسائل المنتهي عمرها التشغيلي من الرسوم الجمركية وتخفيض الضريبة من 16 بالمئة إلى 7 بالمئة خاصة أن 30 بالمئة من وسائل النقل انتهى عمرها التشغيلي».

"بانتظار شرطي السير"

على السيارات المتصادمة إذا لزم الأمر، وتحديد المسؤولية وما يترتب على الحادث من حقوق والتزامات. أما شرطة السير فلا تتدخل أبداً إلا إذا أدى الحادث إلى جرح إنسان. مدير السير الأسبق النائب فخري إسكندر الداود، يؤيد تطوير آلية عمل الكروكا، حتى لا تستمر الحوادث البسيطة في تعطيل الحركة المرورية ما دام أنها لا تشمل على أضرار بشرية. يقول الداود إن الحوادث البسيطة تشكل ما بين 80 إلى 85 بالمئة من مجمل الحوادث، وهي تثقل كاهل رجال السير، ويمكن تكليف السائقين أو مندوبين متخصصين من شركات التأمين بتولي عملية عمل الكروكا.

شركات التأمين طرف مهم في هذه المعادلة. وفي السنوات الأخيرة فإن مشروعاً كان مدار بحث بين دائرة السير والاتحاد الأردني لشركات التأمين لتسوية الحوادث في الموقع عن طريق خبراء في تسوية الحوادث.

ويحتل قطاع تأمين السيارات المرتبة الأولى ضمن أنشطة شركات التأمين، بنسبة 46 بالمئة لعام 2005، حسب المعطيات المعلنة لدى الاتحاد الأردني لشركات التأمين. ولذا تتردد شركات التأمين عادة في دعم أية خيارات تتعلق بموضوع الكروكا وتسوية الحوادث، حتى تتأكد من جدواها الاقتصادية.

انتظار وصول شرطي السير لعمل "كروكا" لحادث مروري، يتسبب في إعاقة حركة السير، رغم أن القسم الأكبر من حوادث الصدم تكون خفيفة لا ينتج عنها أضرار جسيمة.

رئيس قسم التحقيق الفني في دائرة السير المقدم باسم طبيشات، يقول: «الدائرة تدعو السائقين دائماً إلى تحريك مركباتهم المشتركة بحادث مروري بسيط إلى جانب الطريق حتى لا تعيق تلك المركبات حركة المرور، وذلك تماشياً مع قانون السير المؤقت رقم 52 لسنة 2007 تفرض مخالفة 50 ديناراً على كل من يرفض تحريك المركبة المشتركة بحادث مروري نتجت عنه أضرار مادية بسيطة بعد وضع علامات تحدد موقع المركبات وكان وضع المركبة يسمح بذلك»، مخالفة يعاقب عليها القانون بغرامة مالية قدرها 50 ديناراً.

أحد الحلول النموذجية لموضوع "الكروكا" معمول به في فرنسا، ويتلخص في أن كل سائق ينبغي أن يحمل معه نماذج كروكا تحت طائلة المسؤولية. وحينما يقع حادث، يقوم السائق بتعبئة نموذج الخاص الذي يجب فيه عن أسئلة الكروكا، ويبعث به إلى الشركة التي أمن مركبته لديها.

وفي ضوء ذلك، تقوم شركات التأمين المعنية بمقارنة نسخ الكروكا، والكشف

يبلغ العمر التشغيلي للحافلة 20 سنة والكوستر 15 سنة، ويوجد في الأردن 4273 سيارة سرفيس 75 بالمئة منها في عمان، كما تتوفر 5485 حافلة وكوستر، إلى جانب 14893 تاكسي منها 10 ألف في العاصمة

القطار الخفيف بدأ الحديث عنه قبل عقد، وما زال لا يبرح مكانه نتيجة سياسات ترحيل القرارات الحكومية. يقول المساعيد عن هذا المشروع إن «القرار بخصوصه سيتخذ نهاية الأسبوع الجاري لاستكمال التعاقد مع الشركة الباكستانية الصينية».

تبلغ تكلفة المشروع 180 مليون دينار، بحسب تقرير الهيئة لعام 2007 الذي تعكف الهيئة على إعداده، ويخدم عمان والزرقاء اللتين يقطنهما 50 بالمئة من سكان المملكة.

مصادر مطلعة بينت لـ«السجل» أن الشركة الباكستانية حصلت على قرض تجمع بنكي محلي، واستقطبت شركة النور الكويتية لتدخل معها شريكاً في المشروع.

رؤية للارتقاء بالنقل العام

أبو حسان بدوره يقترح حلولاً للارتقاء بالقطاع منها التكثيف العمراني والتطوير العمراني، وجعله بالقرب من محطات الحافلات والمراكز الاقتصادية (مجمع دوائر حكومية، مناطق صناعية) لتقليل تكاليف رحلات النقل العام، والتخفيف من الازدحام، كذلك يطالب بوضع سياسات مشددة حيال وقوف السيارات في وسط المدينة لتخفيف الأزمات المرورية، وتوفير مواقف للسيارات. ولأهمية النقل في تنشيط القطاع السياحي يرى أبو حسان أن توفير نظام نقل عام متطور يقدم البلد بصورة حضارية، ويسهل على السياح الوصول إلى قبلتهم بسهولة ويسر، مما يتطلب توفير مواقف عامة، استخدام وسائل النقل العام، توفير محطات فرعية للباصات وأماكن وقوف عامة على أطراف المدينة إلى جانب توفير حافلات ذات خدمة سريعة وذات اعتمادية عالية لجذب عدد من ركاب الوسائل الأخرى مثل السرفيس، التاكسي وحتى السيارات الخاصة.

يطالب أبو حسان أيضاً بإعطاء الأولوية والتسهيلات لوسائل النقل العام (right of way) لزيادة الإيرادات والارتقاء بمستوى الخدمات للتسهيل على الركاب، وتوفير الوقت والجهد و المال من خلال تأمين حافلات ذات منسوب منخفض يعني سهولة الصعود والنزول وانسيابية الحركة. كما يدعو أبو حسان إلى تقديم معاملة خاصة وبالذات في أوقات الذروة لمن يستخدمون نظام car pool (انتقال أكثر من شخص في سيارة خاصة واحدة) لتخفيض الكلف التشغيلية عليهم وتوفير الوقت والجهد، وتشجيع هذا السلوك في ظل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

توسيع دائرة مستخدمي النقل العام يتطلب، بحسب أبو حسان «مراعاة الاستخدام السهل للمواصلات لجميع شرائح المجتمع» بخاصة كبار السن، وذوو الاحتياجات الخاصة، والسيدات، وعربات الأطفال.

يطالب أبو حسان بإنشاء هيئة جديدة تعنى بالنقل والمرور تتمتع باستقلال مالي لضمان سهولة المراقبة والإشراف والتنظيم من خلال سيطرتها على التخطيط العمراني والحضري لاستخدامات الأراضي، سياسات توفير مواقف للسيارات بالتوافق مع تحديد استخدام السيارات الخاصة والترويج الإعلامي الجيد لمزايا استخدام النقل العام.

تركة من التجاوزات والإخفاقات

"المطبات" الإدارية تعرقل قطاع النقل

فوبيا الشارع.. قد تكون أنت القاتل أو القاتيل

ديالا الخضاونة



◀ سمير حباشة

◀ مع كل الحديث عن السير ومشاكله وبسبب سنوات من الحوادث وقصص الدهس والإحصائيات المخيفة، تطوّرت لدى كاتبه هذه السطور فوبيا جديدة هي فوبيا الشارع. الخوف من الشارع، من السير فيه ومن قيادة السيارة. أحب القيادة، أحب الشمس من شبابيك السيارة والموسيقى، وبالذات برنامج 'سادة وسكر زيادة' على محطة مونتي مارلو، لكنني بت أتجنب الخروج قدر المستطاع وبصراحة رعبني هذا ليس بلا أساس. المشاكل متعددة الأسباب منها: الإهمال والجهل والحماسة والولادة وغيرها. ولموضوع يستحق هنا أن يطرح من باب الثقافة. لماذا كل هذه العدوانية على الشوارع؟ الأناب ظاهرة والكثرة رائعة والشر يتطاير والشتائم من فوق الأساطيح. هذه المساحات العامة أي الشوارع، هي ساحات قتال ونزال تنسكب فيها الدماء، حرفياً. الإهانة والتخريب والاضطهاد هي سمات هذه المعارك الحرة من أية كرامة أو كبرياء أو احترام للذات أو جنس العقلانية.

القلب يدق بصخب وتتمسك اليدين بالمقود وكأن المصير متعلق به، وهو كذلك. أغامر بحياتي نحو المجهول في كل مرة أنتقل من مكان إلى آخر في عمان بل في الأردن ككل. لا أعلم المرء من أين تنط السيارة القاتلة أو يظهر الماشي الأخرق. قلما يستعمل أحد الغماز ولم يسمع أحد بحدود السرعة أو بالانتظار عند التقاطع، لم يتعلم أي أردني إلا استعمال الزامور والأصابع والمسببات. الذي يدفع للجنون هو قلة الأدب المحضة المترتبة بالجهل في القواعد والمتوجة برغبة دفينة بالاعتداء. والذي يفجر الرأس هو شقلبة القيم والمعايير عندما يتعلق الأمر بالسواقة. منذ متى كانت قلة الأدب شطارة، أو الحماسة مهارة؟ لماذا يفخر أحدهم بالتخميس والتشحيط؟ من أين الافتراض أن الشوارع مضمار سباق، ولماذا يسعى أحدهم إلى الفوز بتهديد حياته والأخرين غشا، فيتعدى على المسرب ويعرض الطرف عن الأولوية؟ يتجاوز عرس الموت المستمر هذه الأخطاء، فأنت ترى الكراهية والحقد والتشفي على الوجوه.

أما حين يكون المرء ماشيا فالرحلة محفوفة بالمخاطر فوق الإسفلت وفوق الرصيف، وإن أردت قطع الشارع فالانتحار بالقفز عن سطح فندق الورويال أقل رعباً. ما الذي يمنع أي سائق من التريث قليلاً حتى يمر العابر أو يقطع الطريق؟ يشعر العابروهو يمشي أن العالم مقسم إلى طبقة من في السيارة وطبقة من هو خارج السيارة، الأولى لا ترى الثانية والثانية تشعر بالهانة. عدا عن أن الدولة تنكر وجود الطبقة الثانية بعدم الاعتناء بالأرصعة وممرات وجسور وأنفاق المشاة ويمكن التفاوض على سعر المدعوس، من أجل التجربة. حاول أيها القارئ/أنتها القارئة قطع الشارع الذي يتجه من الدوار الثالث إلى رأس العين، نصيحتي المحاولة من المنطقة القريبة من الدوار، فاحتمال النجاة هناك هي الأعلى.

هناك غضب واحتقار وشعور بالأحقية على الشوارع، لعلّه من المهم على الصعيد الوطني دراسة الأسباب والاعتراف بالظاهرة، فالشوارع ليست محل تفجير هذه المشاعر والسلوكيات التابعة لها. جهل حقيقي بالقواعد وأسس السير. يبدو أن البنك الدولي قصد جميع المدارس عندما أشار إلى تدني مستوى الدراسة في العالم العربي، ومن الصعب الجدل مع هذه الملاحظة للأسف، ويبدو أن الفساد طال جميع حقول التعليم. غياب الإدراك بأهمية السلامة والحذر. إن كان الشعب يحب أو يحتاج إلى أن يكون في أوضاع تتسم بالمخاطر وتغلي فيها الدماء وتفيح فيها هرمونات الأندورفين والأدرينالين فليتنجها إلى الصحراء بشكل دوري، بعيداً عن الضحايا المحتملين، وليقفزوا عن الصخور أو يتعاركوا مع الوحوش أو يعيدوا إحياء حفلات المجالدين (غلابديتور) الرومانية.

الناس في الشوارع ليسوا أعداء، على الرغم من الاعتقاد السائد. هم أغراب وهكذا هي المدن. لم تعد عمان أو إربد قرية صغيرة يعرف فيها الناس أحدهم الآخر وإن لم يتعرف عليه فهو معتد. هناك العديد من القوانين التي يجب الخوض في صحتها وأحققتها، لكن قانون السير ليس هدفاً للتمرد، هو بالذات. الموضوع، موضوع السير والشوارع، شأن ثقافي يطال الجميع، واليوم هو شأن يتصدر قائمة العديدين على المستويات الحكومية والمدنية والفردية. بصراحة، وصراحة، الوضع مرعب ويجب تناوله بشكل طارئ وجاد وعميق ومباشر وحقيقي؛ فقد تكون أنت القاتل أو المقتول التالي.

القطاع الخاص، يكون أحد أهدافها الربح، وتعمل على توفير نظام شامل للنقل. كذلك يدعو إلى "توفير شبكة قطارات حديثة ضمن سياقات تنظيم القطاع والحد من الخلل فيه".

على الرغم من تعدد المرجعيات التي تولت الإشراف على قطاع النقل (مؤسسة النقل العام، هيئة تنظيم قطاع النقل، وزارة النقل، ودوائر عديدة مختصة بالسير في وزارة الداخلية والأمانة، إلا أن هذا القطاع ما زال وكأنه في البدايات، يضيف الحباشة.

هيئة تنظيم قطاع النقل رفعت تكلفة التنقل بين المدن الأردنية بنسبة من 10 إلى 23 بالمئة عقب رفع الدعم عن المحروقات، هذا القرار رتب مبالغ إضافية على محافظ المواطنين.

يشكل "المشغل الفردي" أكثر من 85 بالمائة من حجم خطوط النقل العام في المملكة والتي تقدر بـ 1100 حافلة و4500 باص كوستر، بحسب مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل هاشم المساعيد.

الهيئة التي تولت إدارة قطاع النقل العام في المملكة عام 2001 خلفاً لوزارة الداخلية، تواجه، بحسب المساعيد، وجود عدد كبير من خطوط الباصات في بعض المناطق، فيما تشهد مناطق أخرى نقصاً واضحاً. أوقفت الهيئة "منح خطوط النقل العام باستثناء الشركات"، حسبما أوضح المساعيد.



بين الأمس واليوم

تعرفه النقل كانت "تعريفية" على خطوط العاصمة

◀ يستذكر صالح الجميل حتر بدايات النقل الجماعي في الأردن حين انتشرت شركات خاصة مع مطلع القرن الماضي. ثم قرر رئيس الوزراء في مطلع ستينيات القرن الماضي دمج الشركات الخاصة تحت مظلة مؤسسة موحدة شكلت الأرضية التي تأسست عليها مؤسسة النقل العام لاحقاً. خلال أحداث أيلول 1970 تعرضت أكثر من 30 حافلة لاتحاد باصات العاصمة للحرق ثم فضت الشراكة بعد تعويض أصحاب الشركات الخاصة قبل الدمج. قبل عام 1960 كان أصحاب الحافلات يجنون أرباحاً ضخمة تصل إلى مئات الدنانير يومياً حين كانت أجرة الركب قرشاً واحداً بين وسط البلد والمحطة، وقرشاً ونصفاً وصولاً إلى مراكا الشمالية. وفي مواسم المنافسة، كانت الأجرة تنخفض إلى "تعريفية" التي لا يعرفها شباب اليوم.

"النقل" .. 41 وزيراً خلال 43 سنة

◀ ربما لم تحظ وزارة في بلدان العالم بشرف استقبال وزير كل سنة وبضعة أسابيع مثل وزارة النقل الأردنية التي انشأت عام 1965 تحت مسمى وزارة المواصلات (سكك)، طيران وموانئ). على أن قانون الوزارة لم يصدر إلا عام 1971. تأسست مؤسسة النقل العام عام 1985 وتولت تسيير حافلات النقل الجماعي. لكن أداء المؤسسة تراجع كما تكبدت خسائر متراكمة فعدت الحكومة مرة أخرى لخير الخخصة عام 2001 حين أنشأت هيئة تنظيم قطاع النقل العام.

القطار الكهربائي وحجارة الأطفال

◀ يصطدم مشروع القطار الكهربائي الخفيف المزمع تشغيله بين عمان والزرقاء باحتجاجات قاطنين على جنبات خط مساره المطروح. الناطقة الإعلامية لهيئة تنظيم قطاع النقل إخلص يوسف تشتكي من أن أطفالاً يعمدون إلى رجم قطار الخط الحديدي الحجازي، الذي سبنته عليه البنية التحتية للقطار المستقبلي، كلما مر عبر أحياء سكنية مزدحمة أثناء جولات وفود استكشافية. وتتساءل السيدة يسوف «كيف سيكون الوضع بالنسبة للقطار الكهربائي الذي سيمر عبر هذه الأحياء عشرات المرات في اليوم؟» إدارة الخط الحجازي الأردني وجدت الحل ببناء جدار يعزل البيوت عن سكة القطار فأرسلت إندازات للسكان بضرورة تغيير اتجاه أبواب بيوتهم، الأهالي لم يتقبلوا الأمر ويهددون بالجوء إلى مجلس النواب.

منصور المعلا

◀ ساهمت عمليات شراء ذمم، المحاباة والتخبط الحكومي في اتخاذ القرارات على مدى عقود في تفاقم مشكلة النقل العام. لذلك تخفق آلاف الحافلات المتهالكة غير المبرمجة ومئات سيارات الأجرة في نسج شبكة نظام نقل متطورة عبر المملكة، حسبما يرى مسؤولون سابقون وخبراء في قطاع النقل.

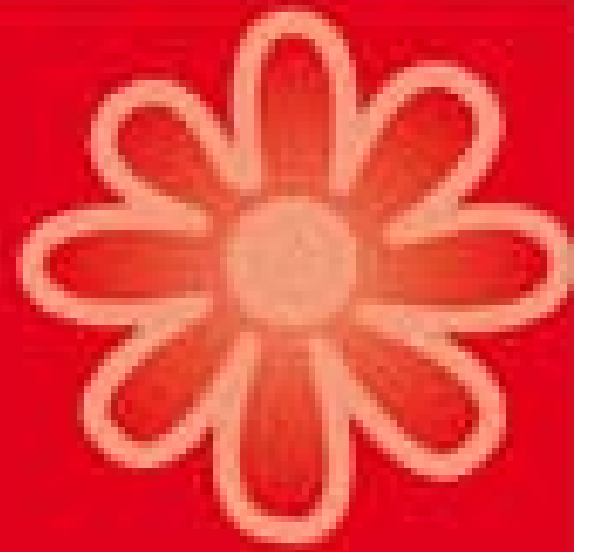
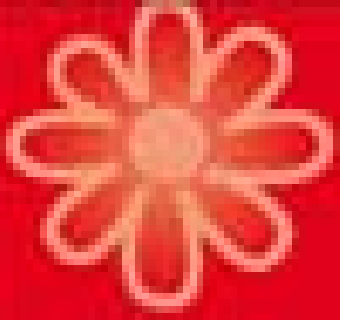
إناطة تنظيم هذا القطاع بهيئة برئاسة وزير النقل بدءاً من عام 2001، ساهم في وقف الانحدار، إلا أن الاختلالات تراكمت على مدى عقود وما زالت تعرقل إعادة بنائه على أسس سليمة، حسبما يرى خبراء نقل. مدن أردنية تصطبغ باللون "الأصفر" لا سيما عمان التي تجول في شوارعها المزدحمة 15 ألف مركبة أجرة (تاكسي)، أي ست سيارات لكل 1000 عماني، وهي بين الأعلى عالمياً، بحسب هيئة تنظيم النقل العام نقلاً عن دراسات مراكز بحوث عالمية، ترى أن النسبة الطبيعية هي سيارة تاكسي واحدة لكل 1000 مواطن. أصبح الاتهام بعشوائية القرارات يوجه إلى وزارات وهيئات حكومية، من بينها وزارة الداخلية، التي كانت معنية بتنظيم قطاع النقل حتى عام 2001.

"توفر شبكة نقل عام حديث وآمن، يعتبر مقياس تقدم أي دولة"، بحسب وزير الداخلية السابق سمير حباشة، الذي يعتبر أن "معضلة النقل في الأردن مركبة، بين أصحاب القرار، الطرق، مواطنين، وأصحاب عمل".

ويضيف إن "حالة قطاع النقل مثل بقية القطاعات الأخرى، يعاني من تعدد المرجعيات والرؤى والتغييرات في مراكز صنع القرار، والبناء من الصفر".

رتبت تلك القرارات المتعددة للجهات التي تولت إدارة دفة هذا القطاع خسائر جسيمة على الاقتصاد الوطني وأدت إلى انفلات قطاع النقل الذي يعد عصب الحياة الرئيسي للبلاد، على ما يرى خبراء اقتصاد.

الحباشنة يجادل بأن الحل الوحيد لمشكلة النقل تكمن "في إنشاء مؤسسة عامة للنقل بشراكة مع



التنزيلات التي طال انتظارها

20% - 50%

من 3/1 الى 3/22 فقط

يتمكنك الحجز من الان



فيداس

"الكونترول" آخر المهن المرشحة للإنقراض

استراتيجية النقل تستبدله بالبطاقة الذكية

سليمان البزور

على أن "الكونترول" يرى في وسائل التحصيل الجديدة "شطباً" لدوره وحرفته وقطعا لمصدر رزق آلاف الأشخاص. الهيئة ترد على ذلك بأن هناك فرص عمل أخرى في قطاع النقل تتوزع بين السائقين والمراقبين والميكانيكيين وإداريي أنشطة. وترى أن بإمكان "الكونترول" إعادة التأهيل والانخراط بها، وتدرس حالياً اقتراحات تتعلق بتصويب أوضاع "الكونترولية" من خلال اعتبارهم موظفين في شركات النقل والزامهم بزي موحد، واشتراط حسن السلوك وعمر محدد لا يسمح بزيادة عمالة الأطفال. في المقابل تؤكد مؤسسة التدريب المهني عدم وجود أي برامج تدريبية "للكونترولية". يقدر السائقون أعداد "الكونترولية" بـ 9 آلاف بينما تقر الهيئة بعدم وجود إحصائية رسمية لأعداد "الكونترولية" وبخاصة أن وضعهم غير قانوني.

إلا أن غالبية "الكونترولية"، بعضهم متقدم في السن، يستصعبون تبديل الحرفة في عمر متأخر، في حين اختار بعضهم الاحتجاج قبل عشرة أيام أمام مجلس النواب، مطالبين بوقف قرار الاستغناء عن خدماتهم. لا يتقن محسن حميدي 38 عاماً سوي مهنة "الكونترول" التي يعمل بها منذ 15 عاماً، متنقلاً بين حافلات عمان اربد، يتوقع حميدي أن يحرمه قرار إدخال البطاقة الذكية من مصدر دخله الوحيد البالغ 150 ديناراً شهرياً،

عمان-اربد وبالعكس : يصارع مئات "الكونترولية" من أجل الحفاظ على قوت يومهم في مواجهة قرار رسمي يقضي باستبدالهم تدريجياً ببطاقات ذكية على حافلات جديدة ضمن استراتيجية جديدة للنقل العام.

ويشتكي أصحاب هذه المهنة التاريخية من استبعادهم عن عملهم أولاً بأول مع التوسع في إدخال نظام البطاقة الذكية (smart card) -الحاصلات الإلكترونية.

وتيرة اعتماد البطاقات الذكية التي طبقت على 192 حافلة حتى الآن ستتسارع خلال الشهرين المقبلين، بحسب مدير هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هاشم المساعيد، الذي يؤكد الاشتراط على شركات النقل العام استيراد حافلات تحوي آلات لاستخدام البطاقة الذكية. وردت لهيئة تنظيم قطاع النقل 82 شكوى خلال الأعوام الأربعة الماضية، تتعلق بسلوكيات "الكونترولية"، بحسب سجلات الهيئة.



'بالفكة' وتنبية السائق للركاب الواقفين في أماكن مختلفة.

سائقو باصات، يؤكدون تعرضهم للمخالفات لاستخدامهم "كونترول" تطبيقاً لقانون السير الجديد في المادة 67 "يمنع استخدام "الكونترولية" داخل وسائط النقل العام، ومن يخالف ذلك يغرم 50 ديناراً". إلا أنهم يستمرون في تشغيلهم، «من منطلق إنساني»، لا سيما «أن كثيراً منهم يعملون مع السائقين قرابة العقدين».

"الكونترول" نسيم مطالقة (19 عاماً)، يعمل منذ 2005 على حافلة عمان-اربد. وهو يعيل أسرة من سبعة أفراد. يؤكد مطالقة أن العبء "ازداد عليه بعد دخول والده السجن لذا لم يكمل دراسته التي توقفت في الصف العاشر". ويخلص إلى مناقشة الهيئة للتراجع عن قرارها، لأن العديد من الأسر تعتاش من هذه المهنة. فهل يلحق "الكونترول" أصحاب المهن المنقرضة من "مصلح بابور الكار" إلى «مبيض الأواني النحاسية»، دون تجهيز بدائل، في بلد يقدر معدل البطالة فيه رسمياً بـ 14.5 بالمائة من القوى العاملة.

تعود كنية كونترول في الأصل للقاموس الفرنسي ودخلت الدولة العثمانية مع دخول القطارات في المدن وانتشرت هذه التسمية في الدول العربية بحدود العام 1890 وبعدها دخلت إلى اللغة العربية، بحسب المؤرخ الدكتور عدنان البخيت.

السائق محمود الهزيمة، يبرز الحاجة للكونترول "فأحياناً تتعطل الحافلة، وحين يطلب راكب الوقوف في منحدر أو مرتفع، لا يمكن نزول السائق من الحافلة، لذا فإن وجود الكونترول ضروري". ويؤكد أيضاً أن بعض الركاب الذين "يضعون حقائبهم وأغراضهم في صندوق الحافلة بحاجة للمساعدة بخاصة كبار السن، كما أن من مهام الكونترول تنظيف الحافلة وغسلها بعد كل رحلة، التزود المستمر

مما يتركه و"زوجته وولده عرضة للضياع". لا ينفي حميدي ارتكاب بعض زملائه تجاوزات وإساءات بحق الركاب أحياناً، إلا أنه يرفض التعميم، لافتاً إلى أن بعض الاتهامات توجه جزافاً.

الكونترول مروان السكران، يصف الهيئة، التي تنظم عمل ما يزيد على 1100 حافلة، و4500 باص "كوستر"، "بالأناية وغياب الأبعاد الإنسانية".

شقاء السفر من "غوير" الى "مغير"

سليمان البزور

وسائط النقل العامة، سرفيس 166 قرشاً، حافلة متوسطة 90 قرشاً، حافلة كبيرة 175 قرشاً. في الغالب علينا الانتظار بين 25 - 40 دقيقة لنقطع مسافة 90 كم إلى اربد، حسبما يشتكى المسافر الكركي. تستغرق الرحلة إلى اربد ساعة واحدة على الأقل. وحين يصل الركاب إلى «مجمع عمان الجديد عليهم استخدام وسيلة نقل متوسطة إلى المجمع الشمالي الذي يبعد ستة كيلو مترات عن مجمع عمان الجديد، للوصول إلى قرية المغير وبأجرة 25 قرشاً للراكب الواحد. في المجمع الشمالي تكرر حكايتنا، كما في غوير الكرك وبخاصة أن عدد الحافلات على خط المغير المجمع الشمالي لا تتجاوز 3 حافلات تحتاج إلى أن تكمل حملتها تماماً، ولنصل بعد نصف ساعة إلى المغير منهكين، وتكون الساعة قد جاوزت الواحدة ظهراً».

بحسبة بسيطة استقلت عائلة محمد الضمور ست حافلات، وقطعت مسافة 215 كيلومتراً، وبكلفة إجمالية 14 ديناراً و24 قرشاً. الحكاية لا تتوقف هنا، فرحلة العودة إن لم تكن أكثر مشقة، فهي بالقدر نفسه من الأعباء والكلفة. بينما تشير أرقام هيئة تنظيم قطاع النقل إلى أن متوسط معدل انتظار الحافلات في عشرة مجمعات لا تتجاوز الـ 25 دقيقة، فإن بعض الخطوط لا تتجاوز فيها مدة الانتظار 5 دقائق. وتبعاً لتعرفة الركوب الجديدة، فإن التكلفة ارتفعت بمقدار دينارين على العائلة في رحلتها.

تمتلك سيارة خاصة بنا يتحتم علينا الاعتماد على وسائط النقل العام. نهض في الصباح الباكر قرابة السادسة صباحاً لنستقل أحد الباصين اليتيمين في القرية للتوجه إلى مجمع سفريات الكرك مقابل 23 قرشاً لنقل الراكب مسافة 10 كم. قد تمتد مدة الانتظار نصف ساعة في مجمع سفريات الكرك الرئيسي نسلم خلالها أمرنا للحظ. وإن تواجدت حافلة علينا الانتظار لحين اكتمال حملتها بين 30 - 45 دقيقة، وهي المدة التي نقضيها في الانتظار إذا لم تتوافر حافلة لنقلنا 125 كم إلى عمان».

إذا استقلت العائلة حافلة ركوب متوسطة ستحتاج ساعة لتصل عمان. أما إذا كانت الحافلة كبيرة فتمتد المعاناة على مدار ساعة ونصف الساعة.

ينتقد الضمور حالة الحافلة الكبيرة ويضيف: «في أحيان كثيرة تكون التدفئة شبه معطلة. رغم تدني درجات الحرارة، إلا أنها تعمل بنصف طاقتها، مع أن حملتها 50 راكباً يدفع الراكب 1,60 قرشاً بالتالي فليس هناك من سبب لعدم صيانة الحافلة».

«تستمر الرحلة على هذا المنوال حتى نهاية خط سيرها في مجمع الجنوب في قاع المدينة عمان. بعدها نأخذ قسطاً من الراحة يقارب الـ 20 دقيقة، لنستقل حافلة تنجه بنا إلى مجمع الشمال في طبربور مقابل 23 قرشاً. إلا أن مسافة الـ 8 كيلو مترات بينهما تستغرق 35 دقيقة نظراً للازدحام الشديد. في مجمع الشمال علينا الاختيار بين ثلاثة أنواع من

يراهن محمد الضمور وعائلته، على الحظ، الصبر وقوة التحمل، كلما خطط للسفر من قريته الكركية «غوير»، إلى قرية «مغير» في اربد، إذ يتحمل مشاق رحلة على متن عذة حافلات تسرق نصف نهار من وقته لقطع 215 كيلومتراً.

«لولا صلة الرحم، المناسبات الاجتماعية والأعياد لما اضطررت لدخول مغامرة السفر هذه شبه الموسمية» يؤكد الضمور.

الضمور وعائلته، هم جزء من آلاف الأردنيين «الأقل حظاً والأكثر شقاء»، إذ تشكل هذه الفئة التي تستخدم وسائط النقل العام العشوائية غير البرمجة 43 بالمائة من مجمل المسافرين على طرقات المملكة، بحسب هيئة تنظيم قطاع النقل. الضمور (30 عاماً) ووالده وشقيقه الأصغر يخصصون يوماً كاملاً لرحلة «الشقاء». وتتحاشى العائلة اختيار يوم الخميس نهاية الأسبوع للسفر، لأن المشقة ستكبر، إذ يشهد ذلك اليوم عودة آلاف الطلاب الجامعيين والعسكريين والموظفين إلى منازلهم. يسرد الضمور تفاصيل الرحلة، «لأننا لا

"رحلة جامعية.. رحلة صعبة"

منصور المعلا

في رحلة تستغرق أكثر من ساعتين، نعود بعدها منهكين في آخر النهار، ولسنا بالتأكد في مزاج يسهل مهمة إعادة مراجعة المواد الدراسية والمحاضرات التي تلقيناها» حسبما يستذكر اباد.

ويشير مجحم، الذي يدرس تخصص اللغة الإنجليزية، إلى «أن تكلفه تنقله ما بين الجامعة ومنزله تتجاوز 4 دنانير يومياً»، لكنه يستبعد فكرة استئجار بيت قرب حرم الجامعة، «لأنه سيكلفه مبالغ إضافية ليس بمقدوره تحملها».

مجمحم يرى أن «مواعيد الكثير من المحاضرات تكون في ساعات مبكرة وفي أحيان كثيرة في ساعات متأخرة من المساء مما يضطره إلى النهوض باكراً على أمل اللحاق بمحاضراته، والعودة متأخراً إلى قريته».

مشوار اللحاق بحافلات النقل العام يكون أصعب بالنسبة للسيدات. ففي ساعات الفجر الأولى، بينما يهجم أبناء القرية بالخروج من المسجد، يقف سائق الحافلة الستيني «أبو بلال» في انتظار طالبة تعهد لأهلها بتأمين مقعد لها في الحافلة. وعدا ذلك، يبقى انتظار الحافلات مدينة اربد، من ثم نستقل سيارات سرفيس إلى موقع الجامعة. «ثلاث وسائط نستقلها يومياً،

زووم..

على قارعة انتظار حافلة



خالد أبو الخير

◀ يتوارى الأفق في تدافعهم صوب اقرب حافلة.. جاءت كيفما اتفق، بحثا عن مقعد، إذا توفر !.

وأينما أجلت النظر، تلمح دون كبير عناء، حافلات تنفث الدخان والسخام، تنن تحت وطأة الركاب والحمولة الزائدة والهزم وتعيب المسافات.

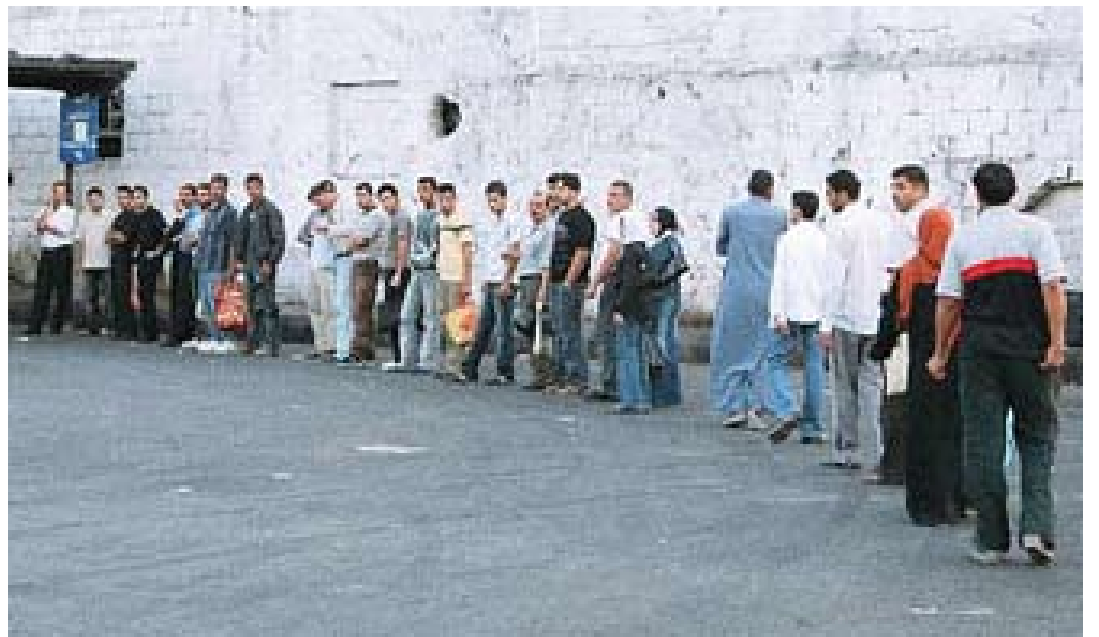
على الموقف، ساعة العصر، كل الركاب من انتظار لا طائل من ورائه، يتبادلون نظرات الشقاء، ويحلمون بدفء البيت ووجبة غداء تأخرت عن موعدها.

مرت حافلات كثيرة مدججة بوحل الشتاء "كونترولية" يرمقون الحشود شزرا، مبهين بأهمية وقتية مستوحاة من حاجة الناس وتطلعهم الى بلوغ مقاصدهم قبيل غروب شمس.

أحدهم .. جازف بالسير راجلا على الطريق السريع، ولسان حاله "رجليك ولا جميلة مؤسسة النقل العام". مدركا أنه على الأرجح سيبلغ بيته قبل أن يحين دوره في الطابور الطويل.

مالت الشمس الى قوس المغيب. والمنغمسون في الطابور مازالوا على قارعة انتظار يشقي أرواحهم، ويستنزف ساعاتهم برتابة صاخبة.

..ينتظرون من؟
..ربما "غودو".



بورتريه سياسي

أحمد عبيدات:

إضاءة بعيداً عن "مقام الحيرة" ..

محمود الريماوي

◀ بين شخصيات الأردن يمثل أحمد عبيدات طرازاً نادراً، فقد احتفظ منذ نحو أربعة عقود بصفة رجل دولة يحظى بالاحترام والصدقية، ثم وجد نفسه ودفعته مواقفه منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي للتقدم على مسرح الحياة العامة، بوصفه أحد أبرز الرموز المستنيرة والمستقلة والشجاعة. حتى إن البعض لا يتردد بإدراجه في خانة المعارضة، ربما لحاجة المعارضة لاجتذاب شخصية مستقلة ووازنة الى صفوفها. بناء عليه يردد كثيرون أن الحياة السياسية والمهنية لعبيدات المولود في قرية حرثا لواء بني كنانة قبل سبعين عاماً، تنشط الى شطرين. الأول : خدمته في سلك المخابرات ووزيراً للداخلية ورئيساً للوزراء. والشطرن الثاني يبدأ مع استقالة حكومته في الرابع من نيسان/أبريل 1985، واتخاذ موقفًا معارضاً لكاتب ديفيد، رغم أن تلك الاتفاقية لم تكن حديثة العهد. وما تلا ذلك من ترؤسه ل"لجنة الميثاق الوطني" حيث شكل الميثاق مرجعية ودليلاً لمرحلة التحول الديمقراطي أو استئناف الحياة النيابية في تحقيق آخر، ويتواصل هذا الطور حتى أيام الناس هذه. منذ ذلك الحين، اتخذ عبيدات موقعه كشخصية وطنية مستقلة. وقد سعى مع طاهر المصري لتشكيل تيار ديمقراطي في مطلع التسعينيات، لكن الرجلين أفلعا عن الفكرة في ضوء التكاثر الحزبي آنذاك، وكما يبدو لما لمساه من ضبابية دور وحتى مفهوم الحياة الحزبية في المرحلة الجديدة لدى كثيرين، بما في ذلك تحديد الفروق بين تنظيم حزبي وتيار فكري سياسي. لكنهما بقيا معا نصيرين ثابتين لديمقراطية دستورية ذات فضاء محلي وأرومة وطنية وأفق تنويري.

دراسة عبيدات، للقانون في بغداد مطلع الستينيات، شكلت خط مسيرته، فلم تكن كما هو بادٍ مجرد دراسة طلباً للشهادة والتماساً لوظيفة، بل كان اختيارها يعكس نزوعاً دفيناً لدى صاحبه نحو خوض العمل العام برؤية قانونية. ابتداءً من عمله محامياً ظل يمتلك مكتبه الخاص (لمع اسمه مجدداً في هذا الحقل بتوكله عن سمح البطيخي في قضية التسهيلات المالية، حيث ترأس قيادي في المخابرات لم يلبث أن أصبح مديراً للدائرة، محاكمة مدير سابق، فيما ترافع عن الرجل مدير سابق للدائرة..).

عمل عبيدات في مستهل حياته



العملية معلماً في وزارة التربية ثم موظفاً في الجمارك، قبل أن ينتقل ضابطاً في المخابرات حيث بدأت حياته المهنية الفعلية. وقد يسهل في ضوء هذه المسيرة استشفاف رؤية الرجل بل دافعيته. فقد قادته قناعاته كدارس حقوق، لأن يكون جزءاً من الدولة التي يؤمن بها وبنظامها وقيادتها، كما يؤمن بشعبه ووطنه وأمته. وبما أن الدولة كل دولة هي بنيان قائم على التوازن والتكامل بين السلطة والقانون، فإنه سيكون مفهوماً تبعاً لهذه النظرة أن يخوض معترك الحياة فيمضي الشطر الأول من مسيرته في موقع السلطة ومصدر القوة والميدان الرئيس لممارستها. وقد شاءت المقادير السياسية أن تكون تلك الفترة حتى العام 1982، هي فترة الأحكام العرفية. وما أدراك ما هي هذه الأحكام! لينتقل بعدئذ الى الموقع الحقوقي القانوني، أو الركن الثاني من معادلة الدولة. دون أن يبدو في الأمر كبير تناقض، كما يرى البعض ممن تحيرهم شخصية الرجل، وإن كانت لهؤلاء ملاحظات تستحق التوقف عندها على تشدد ما يشوبه إفراط، علماً بأن المواقع الأمنية في العالم الثالث وفي غير العالم الثالث أحياناً، لا تتسم بطبيعتها باللين والمهادنة خلافاً لآداء الدوائر الدبلوماسية مثلاً.

من المحطات الهامة في الشطر أو الطور الثاني لحياته المهنية، أن العين احمد عبيدات "ترافع" تحت قبة المجلس ضد جوانب في الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية في العام 1996 وكان من الطبيعي أن يتقدم باستقالته من عضوية مجلس الأعيان قبل التصويت عليها. غير أن هذه الانعطافة النوعية في مواقفه، بل حتى ما قيل عن اعتصامه مع آخرين في خيمة تضامن مع أحمد الدقاسمة قاتل طالبات إسرائيليات في وادي عربة. لم تمنع تلك الانعطافة أن يتوج حياته المهنية قبل خمس سنوات رئيساً ل"المركز الوطني لحقوق الإنسان" الذي ورث "اللجنة الملكية لحقوق الإنسان" التي لم تعمر طويلاً ولم تترك أثراً يدل على ما كان من وجودها. اختياره لهذا الموقع جاء موفقاً وصائباً، وقد عكس بالفعل رحابة أفق الدولة الأردنية. هذا الصرح أثبت أنه ليس مجرد يافطة براقة ولا ديكوراً زاهياً، وليس موقفاً لوجهة معنوية للقائمين عليه (مجلس أمنائه) "تعمل ضمن أطر قانونية ومعايير دولية : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، المعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والدستور الأردني كمرجع فائق الأهمية. لسنا منظمة حكومية بالمعنى السائد للتعبير ولا نحن دائرة حكومية، بل مؤسسة وطنية ذات استقلال، فأعضاء مجلس الأمناء ليست لهم صفة رسمية وليس هناك تيار سياسي يقود

ويؤثر في عملنا". كما ذكر في مقابلة أجراها الكاتب حلمي الأسمر ونشرتها "الحقيقة الدولية" في يناير/كانون الثاني من العام الماضي.

على هذا النحو يعرف عبيدات هذا المركز الذي يقوده، وبصفته هذه، فقد ثار فضول كثيرين لاختيار الملك لعبيدات لمرافقته في زيارة أداها جلالته للهند أواخر شباط/فبراير 2006. وقد عكس هذا الاختيار مدى التقدير الذي يحظى به الرجل لدى المقام العالي.

يصدر المركز الوطني تقارير سنوية ودورية، وما زال طرياً في الذاكرة فحوى التقرير الانتقادي للانتخابات البلدية التي جرت في صيف العام الماضي، والتقرير المماثل عن الانتخابات النيابية التي جرت قبل ثلاثة أشهر، مما جسّد استقلالية المركز ووفائه المكين لمقتضيات عملية انتخابية حرة ونزيهة في سائر جوانبها ومرآحها. ومن المفارقات أن المركز تعرض لحملة إعلامية من طرف منابر وأصوات شبه حكومية، في سابقه قل نظيرها بالتشكيك بأداء هيئة قامت وتنشط وفق إرادة ملكية سامية وترفع تقاريرها لمكتب الملك.

وإذ تتنبه المعارضة لهذين التقريرين، فإن بعض هذه المعارضة ولضعف النزاع الديمقراطي الإنساني لدى هذا البعض، يغفل عن الطروحات المتقدمة للمركز بشأن عقوبة الإعدام مثلاً، وضرورة إعادة النظر في تصنيف الجرائم الموجبة لإصدار الحكم بهذه العقوبة. وهو ما أدى بعدئذ الى مراجعة التشريعات بهذا الخصوص، وزيادة الوعي بأهمية إعادة النظر في هذه العقوبة. وكذلك الأمر في معاملة السجناء بما في ذلك حالات تعذيب في مراكز الإصلاح. بل إن تشديد تقارير المركز على عمومية القوانين ونفاذها والسعي لتطويرها قد لامست ظاهرة جرائم الشرف وأخذ القانون باليد، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والقانونية لصغار العاملين.

وإذ يمكن تصنيف ابو تامر، كقومي ديمقراطي، فإنه يتقدم بأشواط على قوميين تقليديين في استنارته التي تجعله يأخذ بمعايير دولية (هي ثمرة كفاح تاريخي للبشرية وحصيلة تعاقد الأمم في نادي الأمم) ويحتكم لمحددات دستورية لا لعواطف فياضة وعصبية جياشة. وينأى بحقوق الإنسان عن التسييس والذرائعية (نصرة جماعتنا ومن يوالينا، وبغض النظر عن انتهاكات تلحق بخصومنا السياسيين والفكريين..). هذه الاستنارة حملته لأن يتقدم كأحد كبار أصدقاء البيئة والساعين لحمايتها رئيساً ل"جمعية البيئة الأردنية"، فيما يحتسب آخرون أن الالتفات للبيئة محض ترف ولزوم ما لا يلزم وربما هو غربي، قياساً بالمهام القومية الجسام، ومن هذه المهام تسويق وتزيين الديكتاتوريات والتبشير بدوامها الى الأبد..

أردني

بورتريه سياسي

أيمن عودة: محام في ثوب وزير
يحفظ الدرس ولا يتجاوزه

خالد أبو الخير

وعلى النقيض من شهادات سابقة، تصفه شخصية سياسية بأنه «HOUSE LAWYER» أي «محامي البيت أو المكتب»،

عمل قبل التحاقه بمكتب شريف الزعبي في مكتب فراس ابراهيم بكر، وليس مشهوداً له بالترافع أمام المحاكم، أو في فعاليات نقابة المحامين، وبالتالي يجهل مشاكل القضاء وطرق تطويره.. الشخصية ايها يزيد «بأنه يبدي اجتهادا في مركزه الجديد.. كي لا نطلبه».

وتتفق شخصية عامة مع الرأي السابق، وتسهب في سرد أنها «لم تر فيه ذلك المحامي القدير، وتبدي استغراباً حول «الكيفية التي «زرقت» فيها إلى الحكومة، وهو بلا تاريخ عام».

إلا أن محامياً زامله لسنوات يضيء سر هذا التناقض في النظر إلى مسيرة عودة المهنية، فيقول ان «كل مهنة عرضة للتطور، والمحامي قد يمضي عمره في الذهاب إلى المحاكم والترافع أمام القضاء، وقد يتحول، اذا تغيرت مهامه والنصيحة القانونية التي يقدمها، إلى «HOUSE LAWYER» ولعل من وصف عودة بـ «محامي المكتب» لم يصادفه قبلاً في المحاكم».

يشهد هذا المحامي اللامع بأن عودة «محام ممتاز وعلى درجة عالية من الحرفية والاطلاع، وله باع في طرق تطوير القضاء».

عن توليه وزارة العدل ببرز رأيان: الأول أن شريف الزعبي رفض تولي الحقيبة لمرة أخرى لرغبته في الاهتمام أكثر بمكتبه، وأنه رشح من جانبه عودة للمنصب، لكن الزعبي ينفي ذلك، ويصر «على أن اختيار الوزراء من اختصاص رئيس الوزراء».

يسرد مصدر إعلامي إن علاقة دافئة ربطته برئيس الديوان الملكي باسم عوض الله، بحكم طبيعة عمله، ويشهد له هذا المصدر بأنه ضليع في الأمور القانونية.

لم يلمع قبل توليه الوزارة في الإعلام، ولم يعرف له نهج سياسي معين، ومع ذلك تحسبه نخب سياسية على الليبراليين الجدد. وربما تأتي هذا التقدير من مشاركته في إنجاز عدة

قوانين اقتصادية، أظهر فيها توجهها إزاء تحرير السوق. ولعلاقته مع من يحسبون على ذلك التيار. وأكثر ما يثير نخب سياسية أنه جاء بعد عمله في مكتب محام كان وزيراً للعدل، ويتندرون بأن «مكتب الوزير طلع وزير»، وهي سابقة أردنية باستحقاق. أهم محطات المهمة السابقة : عضو بمحكمة الاستثمار العربية / جامعة الدول العربية القاهرة. عضو في محور التشريع والعدل المنبثق عن لجنة الأجندة الوطنية، وعضو في لجنة مكافحة الفساد المنبثقة عن هيئة «الأردن أولاً».

انصب عمله على إكمال ما بدأه سلفه صلاح البشير من ضمن استراتيجية تطوير القضاء، الهادفة إلى تعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات، مع التركيز على تسريع إجراءات التقاضي، وتنفيذ الأحكام، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان تنافسيته، وانسجامه مع أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز القدرة المؤسسية لوزارة العدل.

متزوج وله من الأبناء ثلاثة، ويقال إنه بيتوتي، واللقب الأحب إليه «أبو مهدي». أصدقائه قليلون، ولا تخلو علاقاته الجديدة من حذر وتحسب. أما علاقته مع الصحفيين فهي قليلة.

ينسب إليه اتخاذ قرار المباشرة بوضع مشروع المدينة القضائية التي ستضم محاكم البداية والاستئناف قيد التنفيذ، إضافة إلى مبنى للنياحة العامة، والمحامي العام المدني والمعهد القضائي. ومنها أيضاً إنشاء مديرية لحقوق الإنسان والأسرة في وزارته.

دمايته بادية، لم تغير الوزارة كثيراً من عاداته وتواضعه، ويحسب له أنه وقف وقفة احترام لرئيس المعهد القضائي منصور الحديدي، ذات اجتماع، رغم أن المعهد يتبع وزارة العدل، فهو أي الوزير رئيسه بحكم المنصب.

السطر الأخير في هذا البورتريه أن أحداً لم يتفق على توصيف أيمن عودة.. والتضارب في الآراء أو الخلاف الذي من المفترض أن لا يفسد للود قضية بشأنه، سيستمر مع نشره.

سيرته المهنية عرضة لتنوع وجهات النظر، رغم أنه جاء من رحم الجسم القضائي الذي برز فيه كمحام. كما أن الطريقة التي وصل فيها إلى المنصب عرضة لتأويلات شتى.

وزير لم يغير جلبابه، فما زال أسيراً لـ «روب المحاماة»، وكثيراً ما يأخذ الحماس فيشرع بما يشبه الترافع في المؤتمرات والملتقيات.

رأى أيمن عودة النور في ليبيا عام 1961، وهو حاصل على درجتي البكالوريوس من الجامعة الأردنية العام 1982 والماجستير في القانون من جامعة ميامي الأميركية العام 1984.

بدأ ممارسة أعمال المحاماة أمام المحاكم الأردنية منذ العام 1985 ولغاية تاريخ توليه مهام الوزارة الحالية، وقام خلال تلك المدة بتمثيل الحكومة وشركات أردنية في عدة نزاعات وقضايا خارج المملكة، ومن ذلك قضايا تحكيم دولية أمام المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بواشنطن، وغرفة التجارة الدولية بباريس وجهات دولية أخرى.

اشتهر بعمله في مكتب سلفه في حقيبة العدل شريف الزعبي، ما أتاح له نسج علاقات واسعة. «هادئ جداً، بسيط، عقلاني متفتح، ومتواضع نوعاً ما، وقارئ جيد لدرسه. أما خارج الدرس، فجملته المفضلة: «لا أعرف. لنؤجل الحديث إلى موعد آخر».

ودوماً يدفع الحديث في اتجاه الموضوع «المتفق عليه» لا موضع الخلاف أو الاهتمام، كما يصفه مقرب منه.

يجادل آخر بأنه «محام قدير، ملتزم، شغيل، ويسهر على عمله من العقول القانونية الممتازة وله مكانة بارزة في السلك القضائي».

برز عند تعيينه عضواً في اللجنة الملكية لتطوير القضاء، واختير فيما بعد في عضوية هيئة «كلنا الأردن».

الجنة الملكية لتطوير القضاء، واختير فيما بعد في عضوية هيئة «كلنا الأردن».

الجنة الملكية لتطوير القضاء، واختير فيما بعد في عضوية هيئة «كلنا الأردن».

إقليمي

ستون عاماً على الوحدة المصرية السورية

أسباب ذاتية وعوامل إقليمية أفرزت التجربة وأفشلتها

د. محمد المصري



الرئيس السوري شكري القوتلي الذي تنازل عن الحكم



جمال عبد الناصر

◀ تصادف هذه الأيام الذكرى الستين لإعلان الوحدة العربية المصرية السورية (1958/2/22)، هذه الوحدة التي استمرت حتى 1961/9/28 وكانت علامة هامة في تاريخ المنطقة العربية. وقد أصبحت هذه التجربة نقطة مرجعية في إطار الفكر القومي العربي، ومادة غنية للحوار حول جدوى الوحدة العربية، ومفهومها، وإمكاناتها، لدرجة أنها أصبحت تمثل في وعي الشارع العربي تجربة الوحدة العربية التي شهدتها المنطقة العربية. إلا أن التاريخ الحديث والمعاصر لفكرة الوحدة العربية وتحقيق نماذج اتحادية في المنطقة العربية، يحتوي على نماذج أسبق من الوحدة المصرية السورية ونماذج تحققت مثل وحدة الضفتين (1950)، سيرورة وحدة الأراضي العربية السعودية عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وحدة الإمارات العربية (1971) الوحدة اليمنية (1989).... وغيرها، ولعل ميلاد جامعة الدول العربية كان محاولة لكبح جماح قوى سياسية، تسعى لتحقيق وحدة عربية، وبخاصة النخب السياسية في العراق، والأردن، وسورية.

إن زيارة جديدة لسيرورة الوحدة المصرية السورية، تظهر أن هذه الوحدة لم تكن تعبيراً عن برنامج سياسي مد جذوره في الشارعين المصري والسوري، ولم تكن تعبيراً عن أولوية سياسية اعتمدها النظام المصري لتحقيق مبادئ سياسته العربية.

فتحقيق تلك الوحدة عكس الأزمة السياسية الداخلية في سورية منذ استقلالها (1945) وصراع النخب السورية التقليدية بين إرساء قواعد دولة وطنية سورية، أو الانخراط في برنامج وحدوي مع العراق أو الأردن. تخلل هذا الصراع بين النخب السياسية صعود قوى سياسية جديدة في سورية، مثل الحزب الشيوعي بقيادة خالد بكداش، العربي الاشتراكي، البعث، الإخوان المسلمون. والأهم من ذلك هو زيادة النفوذ العسكري في السياسة السورية، حيث كان واضحاً منذ انقلاب حسني الزعيم 1949 أن الإدارة السياسية المؤسسة العسكرية، أو جزءاً منها تشكل عاملاً هاماً في التوجهات السياسية السورية على الصعيد الوطني، كما في صياغة علاقاتها مع الدول العربية، وبالتالي مدى انحيازها لمشروع وجدوى هنا أو هنالك.

ولذا فإن الدينامية السياسية الداخلية في سورية خلال خمسينيات القرن الماضي، كانت يمكن أن تؤدي بسورية إلى تكريس الدولة الوطنية، ضد رغبات كثيرة من السياسيين

في ظل ضعف النخب السورية التي قادت



الدينامية السياسية الداخلية في سورية خلال خمسينيات القرن الماضي، كان يمكن أن تؤدي بسورية إلى تكريس الدولة الوطنية

سورية خلال فترة 1955-1958، وهي النخب التي حققت الاستقلال. كان قبول هذه النخب للوحدة مع مصر يحقق مجموعة من المصالح الهامة لها. أهمها عدم تحدي العسكريين بين ممثلين في المجلس العسكري والمكتب الثاني السوري (المخابرات)، عدم وقوع النظام السوري تحت سيطرة اليساريين والشيوعيين، استجابة لرأي عام مؤيد لعبد الناصر، عدم تحدي قوى سياسية جديدة أصبح لها وزن في الشارع السوري مثل البعث والقوميين.

إزاء هذه الحالة في سورية كان عبد الناصر الذي استطاع استخدام القومية العربية أو الدائرة العربية (حسب تعريفه) من أجل دفع الأجنحة المصرية في المنطقة العربية أو علاقاته الخارجية، ليقف متحفظاً على الوحدة مع سورية، وكانت مخاوفه تتلخص

بعدم وجود حدود مشتركة، وطبيعة الجيش السوري المسيس، واختلاف التجربة السياسية والاقتصادية لسورية عنها لمصر. ولعل الذي حسم رأي ناصر في قبول مبدأ الوحدة العربية هو التخوف من الخطر الشيوعي، سواء في مصر أو سورية، التخوف من سقوط سورية في المعسكر العراقي/الأردني المنأى لمعسكره، إضافة إلى إلحاح العسكريين السوريين على الوحدة.

ورغم أن القيادة المصرية كانت، إلى حد ما، واعية للفروقات ولمحاذير الوحدة مع سورية، إلا أنها، وخلال زمن قياسي، قد غيرت من أولوياتها وقبلت بمبدأ الوحدة مع سورية ضمن شروطها الخاصة، فرفضت مبدأ الاتحاد الفيدرالي الذي كان معروضاً من قبل السوريين، واشترطت وحدة اندماجية تامة بقيادة سياسية واحدة وحكم مركزي، كما اشترطت حل القوى السياسية كافة التي كانت هي، في الأساس، الداعية للوحدة. وبذلك تحقق مشروع الوحدة المصرية السورية ليكون أقرب لعملية إلحاق سورية في النظام المصري وتحويلها إلى تابع من شريك. أي أن الوحدة ضمت عناصر انفصالها في لحظة ولادتها. ومنذ بدايتها خلقت جبهة لمعارضتها من الحزب الشيوعي السوري إلى الإخوان المسلمين، ثم إلى عدم الرضا من قبل حزب البعث عن كيفية إدارة الوحدة مما أدى إلى انشقاقه في العام 1959، وعدم رضا بعض الضباط السوريين عن طريقة إدارة القيادة العسكرية المصرية للجيش. ومما زاد عناصر الانفصال محاولة تطبيق النموذج المصري، وبخاصة في الإصلاح الزراعي أو رأسمالية الدولة على بيئة اقتصادية واجتماعية، تختلف عن تلك التي في مصر. فالإصلاح الزراعي أو ضرب البرجوازية

في مصر كان يعني شيئاً مختلفاً في سورية، التي كان نظامها الاقتصادي هو التعايش بين مزارعين يمتلكون مساحات زراعية صغيرة مع كبار ملاك، إضافة إلى أن كبار الملاك السوريين لم يكونوا مفصولين بالطريقة ذاتها في مصر -عن بقية المجتمع السوري-... علاوة على ذلك، فإن الأغلبية العظمى من البرجوازية التجارية وكبار الملاك هم سوريون انخرطوا في العمل السياسي، وعبروا عن توجهات وطنية إبان الاحتلال الفرنسي خلافاً لما كان عليه الحال في مصر، حيث أن البرجوازية المصرية وكبار الملاك المصريين الذين استهدفوا من قبل عبد الناصر كانت منفصلة عن بقية القطاعات الاجتماعية، وبعضها غير مصري. كما أن القوى السياسية في سورية التي أصبحت منوثة لإدارة عبدالناصر أو للوحدة برمتها، كانت مرتبطة بقوى اقتصادية أو اجتماعية فاعلة، مثل التجار والصناعة الوطنية إضافة إلى كبار الملاك والقيادات التقليدية.

هذه العوامل إضافة إلى اختلاف الأجنحة القومية السورية عن الأجنحة المصرية عجلت في الانفصال. ولعله من المفيد الذكر أن أول خلية عسكرية بدأت تخطط للانفصال، كانت تضم ضباطاً سوريين على الأراضي المصرية. وأن الضباط الذين قادوا عملية التنظيم العسكري للانفصال هم الذين حكموا سورية منذ الستينات حتى نهاية القرن العشرين (صلاح جديد، محمد عمران، وحافظ الأسد). لقد أظهرت تجربة الوحدة والانفصال، وعلى الرغم من العمر الفتي للدولة السورية آنذاك، أن الشخصية الوطنية في الإطار القطري ليست وهماً أو تعبيراً عن مصالح الاستعمار، بل حقيقة تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار.

"ثمة عفن في بلاد الدانمارك"

سليم القانوني

الأهم لأكثر من مليار مسلم، كما ينبغي أن تكون مدركة لحجم الجهد الذي بذل لإصلاح ما تصدع. مما يجعل الإقدام على هذه الخطوة بتكرار الخطأ، أمراً بالغ الاستفزاز، علاوة على ما يتسم به من نزق وصيبانية، لا يليقان بمنابر تصنع الرأي العام.

ولا ينفج هنا التعلل من طرف 17 صحيفة بالتضامن مع الرسام، في وجه تهديدات مفترضة أو فعلية. فلهذه المطبوعات أن تتضامن كما تهوى مع رسام ينتهك مقدسات غيره، على أن التضامن لا يستقيم بتكرار ما أقدم عليه. وهو ما لا يصح حتى من زاوية حرية التعبير. فهذه الحرية يتعين أن تنهض على التعددية واحترام حقوق الآخرين، لا على الهبة العصبية الغرائزية، التي تتخذ شكل تضامن "قبلي ووثني" كما أقدمت على ذلك تلك الصحف.

إنه تضامن مع الخطأ ويتم بصورة خاطئة، مما ينجم عنه المزيد من الأخطاء، وتحت وابل من الادعاءات بالسعي إلى التصويب و"وضع الأمور في نصابها". فبدلاً من رفض التهديدات بالقتل، وبناء موقف على هذا الأساس، إذا بتلك الصحف تضامناً لا ضد التهديدات بل مع الانتهاك والاستفزاز، وترغب في أن تساوي ما بينها وبين فعلة الرسام، فيا له من إنجاز.

يعرف القاصي والداني أن صحف الدانمارك وبقية وسائل الإعلام في الغرب لديها ضوابطها الخاصة، خلافاً لما تدعيه من حرية مطلقة لا وجود لها، وإن كانت هناك على سبيل المثال، من مقدسات يهودية وأحياناً غير يهودية. وتبدي توقيراً مطلقاً ودائماً غير قابل للمراجعة بشأنها. ومع ذلك فإن هذه المطبوعات لا تتردد في الخوض المسف كما نشاء وكما يعن لأي أحد في مقدسات إسلامية، بما يجعلها في النتيجة تقف عملياً في صف المنادين والمنخرطين في الصراع المقيت بين الحضارات والثقافات، بدلاً من النهوض بدورها المفترض في تنمية روح الحوار وبناء جسور التواصل، بين جنات عالم يضم البشرية جمعاء بمختلف تلاوينها الدينية والثقافية والعرقية، وكما تنص على ذلك موثيق إعلامية وحقوقية بلا حصر.

لا نود هنا الذهاب إلى أن هناك مؤامرة منسوجة خيوطها بإحكام. فما حدث يكشف عن خطأ مهني فاحش، تتحمل مسؤوليته إدارات الصحف وما يأتلف معها من شركات ومن قوى اجتماعية سياسية. وهو ما يثير، بكل أسف، الانطباع القوي بأن "ثمة عفن في بلاد الدانمارك على ما كتب شيكسبير في "هاملت".



تنحى عن رئاسة كوبا

كاسترو يراهن على التاريخ.. لينصفه؟

صلاح حزين

◀ بعد 49 عاماً من حكم أول بلد شيوعي في النصف الغربي من العالم، قرر الرئيس الكوبي فيديل كاسترو التنحي عن رئاسة الدولة وقيادة الجيش في بلاده.

وقال كاسترو، الذي لم يظهر في أي مناسبة رسمية منذ أواسط العام 2006، في رسالة نشرت نصها قبل أيام صحيفة "غرانما" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الكوبي: "لن أتطلع ولن أقبل - أكرر لن أتطلع ولن أقبل - منصب رئاسة مجلس الدولة ولا منصب القائد العام للدولة"، طابوا بذلك صفحة مهمة وإشكالية من صفحات التاريخ؛ فمن خلال شخصيته الكاريزمية وقراراته الجريئة وإنجازاته العديدة وإخفاقاته الكبيرة، تمكن فيديل كاسترو من وضع اسم الجزيرة الصغيرة المطلة على خليج المكسيك، والتي لا يزيد عدد سكانها عن العشرة ملايين نسمة، على خريطة العالم السياسية لمدة ناهزت نصف القرن.

لكن هناك إجماعاً على أن كاسترو سيبقى رغم استقالته، الموجه الحقيقي للأحداث في بلاده، من خلال شقيقه راؤول كاسترو الذي عين نائباً له قبل شهور، ومن خلال رئاسته للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي. غير أن شقيقه راؤول يبلغ الخامسة والسبعين من عمره، ما يعني أن تخلي كاسترو عن منصبه المهمين يعدان فتحاً للطريق أمام عدد من الأسئلة المصيرية حول كوبا في مرحلة ما بعد كاسترو؛ هل ستبقى كوبا دولة شيوعية؟ ما نوع النظام الذي ستعتمده الجزيرة؟ في حال التخلي عن الشيوعية، كيف سيتم ذلك؟ هل سيكون التغيير تدريجياً، أم من خلال عمل عنيف قد يؤدي إلى حرب أهلية، أم عبر عملية مصالحة وطنية تبقى على إنجازات كاسترو، ويتم التخلي عن أساليب التخطيط المركزي الذي جلب الكثير من الإخفاقات؟

وربما كان السؤال الأبرز هو ذاك الذي يتناول الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في عملية التغيير هذه، خاصة أن الولايات المتحدة وضعت كوبا هدفاً للتدمير منذ تحولت إلى النظام الشيوعي في العام 1960، فقد حاولت غزوها بأعداد من المنفيين الكوبيين المعارضين لنظام كاسترو الذين سلحتهم وأرسلتهم لإسقاط نظام كاسترو عبر خليج الخنازير عام 1961. وفي العام 1962 وقف العالم كله على شفير حرب عالمية ثالثة حين اكتشفت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفييتي يحاول نصب صواريخ في الجزيرة، التي لا تبعد أكثر من 80 ميلاً عن ولاية فلوريدا الأمريكية. وتنفس العالم الصعداء بعد أن توصلت القوتان العظميان إلى اتفاق يقضي بسحب الصواريخ السوفييتية من الجزيرة، شريطة عدم تدخل الولايات المتحدة في كوبا وحفظ استقلالها.

وعلى رغم أن الولايات المتحدة التزمت

تعهداتها بحفظ استقلال كوبا، فإنها أخضعتها لحصار اقتصادي قاس ما زال مستمراً حتى هذه اللحظة، كما أنها لم تتوقف عن محاولاتها لاغتيال كاسترو. وقد اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأنها قامت بنحو 263 محاولة لاغتياله؛ بعضها بطرق تقليدية مثل القتل عن طريق قناص، وبعضها الآخر بطرق غير تقليدية مثل حشو السيجار الذي كان يدخنه بالديناميت، أو وضع متفجرات في نوع من السمك كان فيديل يحب اصطياده. وفشلت جميع المحاولات وبقي كاسترو شوكة في خاصرة الولايات المتحدة.

مسيرة نظام كاسترو حققت تقدماً في مجالات عدة، لكن التغيير بعد كاسترو حتمي

في مقابلة له مع صحيفة "الغارديان" البريطانية توقع ريكاردو أليركون، وهو أحد المرشحين لخلافة كاسترو، أن تحاول الولايات المتحدة التدخل عسكرياً في كوبا معتمداً في ذلك على إعلان واشنطن أنها لن تقبل قوانينها في تداول الحكم، وهو ما اعتبره تهديداً قد يتحول إلى إعلان صريح للحرب على كوبا.

هذا يعيد إلى الأذهان دور المنفيين الكوبيين المعادي لنظام كاسترو، وهم أبناء أو أحفاد غزاة خليج الخنازير، والذي يقفون متحفزين للعودة إلى كوبا بعد تغيير النظام فيها. وقد نشرت صحيفة "الإنديبندينت" البريطانية مقابلة مع مواطن كوبي أشارت إليه باسم رافائيل قال فيها "إن كوبيي ميامي

يريدون أن يزرعوا بذوراً يحصدونها في ما بعد. لكننا لم نعد أميين مثلما كنا من قبل، ولا نريد ميامي هنا. الأمور هنا صعبة ولكن الشعب تعلم فيما كان أهل ميامي بعيدين من هنا. أرجو أن يتم التغيير من دون سفك دماء".

وتكمن أهمية ما يقوله رافائيل في أن مسيرة نظام كاسترو التي لم تكن هينة وسلسة، فقد حققت تقدماً، خاصة في مجالات التعليم والطب والفنون والرياضة وغيرها، ولكن التغيير بعد كاسترو حتمي، والغالبية العظمى من الكوبيين يودون تغييراً سلمياً.

أما كاسترو الذي ترسم له الولايات المتحدة صورة شيطانية، فرغم خطاباته المطولة باللباس العسكري ورغم مركزية قراراته، ورغم قسوته في مجال حقوق الإنسان بمعاييرها الغربية (الدولية)، فإنه ليس دكتاتوراً فاسداً مثل غيره من الطغاة كما تقول صحيفة "الغارديان" نقلاً عن منشقين كوبيين، فهو لا يملك حسابات في بنوك خارجية، والمتجول في شوارع المدن الكوبية لن يشاهد صورته وتماثيله في الساحات العامة، وهو لا يحيط نفسه بمجموعات من الانتهازيين المنافقين، بل بخبراء وعلماء حقق من خلالهم نهضة طبية جعلت كوبا تحتل المرتبة الأولى من حيث الخدمات الطبية ومعدل الوفيات، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة نفسها.

بعد هجومه الفاشل الذي قام به على ثكنة مونكادا عام 1953 وقف كاسترو في قفص الاتهام وخاطب المحكمة، هو الحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون، بقوله "قد تدبني، ولكن التاريخ سينصفني".

واليوم وكاسترو يغادر كرسي الرئاسة الذي جلس عليه طويلاً، ربما تذكر هذه الجملة التي تحولت عنواناً لأحد كتبه، معتقداً بأن التاريخ قد أنصفه من خلال عدد من الشخصيات الوطنية في أميركا اللاتينية التي استلهمت تجربته، وقد تسلمت مقاليد الحكم في بلدان مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا، على الرغم من الفروق بينها. فهل سينصف التاريخ كاسترو حقاً؟



يشق طريقه إلى البيت الأبيض باراك أوباما: منذور للنجاح أم للموت؟

شخصية عامة أن يلحق بها ضرراً كبيراً في السابق لم يعد كذلك اليوم، فخلال انتخابات 2004 اعترف المرشحون الجمهوريون الثلاثة: جون إدواردز، وهوارد دين، وجون كيري بأنهم تعاطوا الماريوانا، أما المرشح الجمهوري، آنذاك، جورج بوش فقد اعترف بأنه شفي من الإدمان في العام 1974.

◀ في خضم السباق بين مرشحي الرئاسة الأميركيين إلى البيت الأبيض، راجت جملة ليست بجديدة على أي حال، هي "أنا نقوم بحملاتنا الانتخابية بالشعر ولكننا نحكم بالثغر". ولكن المراقبين للسباق الذي



اشتهر بين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما، لاحظوا أن من يردد الجملة السابقة هي هيلاري كلينتون، أما من يخوض حملته بالشعر حقاً فهو أوباما.

وليس المقصود بالشعر هنا هو البلاغة التي تتميز بها خطاب أوباما، بل الشعر الذي كتبه أوباما حين كان شاباً، فقد نشرت مجلة "نيويورك" الأميركية قصيدتين كان أوباما كتبهما في أوائل الثمانينات من القرن الماضي الأولى بعنوان "البوب" والثانية بعنوان "تحت الأرض". وعرضت المجلة الأدبية الشهيرة القصيدتين على الناقد هارولد بلوم لتقييمهما فأبدى فيهما رأياً إيجابياً، وقرن بين قصيدة "تحت الأرض" وقصيدة شهيرة للشاعر الروائي الإنجليزي الشهير دي إتش لورنس عنوانها "الأفعى". وأضاف بلوم أن أوباما أكثر شاعرية من وزير الدفاع الأميركي السابق وليام كوهن الذي نشر ديوانين من الشعر، وكذلك من الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي وصفه بأنه أسوأ شاعر في الولايات المتحدة.

شاعرية باراك بدت بعد ذلك في كتابه "أحلام من أبي"، الذي نشره في العام 1995 وتحديث فيه عن أصوله الإفريقية وعن حياة الطفولة التي عاشها في غير بلد، وغير ولاية في أميركا. وفي أحد فصول الكتاب يرسم أوباما مشهداً لشاب في أواخر العشرينات من عمره وهو يجلس بين قبرين: قبر والده الذي لم يكده يعرفه، وقبر جده الذي لم يقابله أبداً، وينتخب. ولم يكن ذلك الشاب سوى باراك أوباما الذي زار موطن والده الكيني حسين أوباما، وأقام عند جدته لوالده التي تحول منزلها اليوم إلى محج للصحفيين والزوار، الذين حضروا لمقابلة جدة مرشح الرئاسة الأميركية التي ما زالت تقيم في منزل عائلة أوباما، وتعلق على الجدار شهادة الدبلوم التي حصل عليها حفيدها من جامعة هارفرد.

ولد باراك أوباما في جزيرة هاواي لحسين أوباما، المهاجر الكيني الأصل، وأن البيضاء الأميركية التي تعود أصول عائلتها إلى ولاية كانساس. ولكن الزوج ما لبث أن غادر هونولولو حيث كانت الأسرة تقيم، إلى جامعة هارفرد للدراسة. وحين تخرج، غادر الولايات المتحدة إلى كينيا حيث عين خبيراً اقتصادياً، ولم يكن أمام أن سوى الزواج ثانياً، ولكن هذه المرة من مواطن إندونيسي، مالبث أن غادر إلى جاكرتا ومعه زوجته الأميركية وابنتها باراك الذي كان في السادسة من عمره. وهناك قضى أربع سنوات عاد بعدها إلى الولايات المتحدة. أما والده الذي لم تنقطع رسائله إلى زوجته السابقة وابنه فقد وعد كثيراً بزيارة أميركا، ولكنه لم يزرها في الواقع سوى مرة واحدة حين كان ابنه في العاشرة من عمره. في إطار هذا التشتت بين والد مسلم وزوج أم مسلم آخر، وبين أسرة والدته التي ربته تربية مسيحية، يكمن السر في الجدل الذي دار وما زال يدور حول كون باراك مسلماً، وهو ما حرص المرشح على نفيه وتأكيد، بأنه نشأ على تربية مسيحية كان معها يزور الكنيسة مع جده وجدته لأمه في صورة منتظمة.

لكن هذه النقطة لم تكن الوحيدة التي أثارت جدلاً واسعاً في أميركا، فقد أثرت قضية تعاطيه سجائر الماريوانا المخدرة، وهو ما لم ينكره أوباما على أي حال، إذ صرح بأنه دخن الماريوانا لعدد قليل من المرات، حين كان في نهاية المرحلة الثانوية وفي بداية دراسته الجامعية في كاليفورنيا. وعلى أي حال، فإن تدخين الماريوانا، الذي كان من شأن ثبوته على

إذا تحقق طموحها.. هيلاري: من السيدة الأولى إلى الرئيسة الأولى

الضمان الصحي الأميركي في القبضة المميتة لشركات التأمين الخاصة الكبرى في البلاد». كما تقول الكاتبة الأميركية باربارا إهرنرايت.

في هذه المرحلة كانت هيلاري تمارس دور السيدة الأولى مستفيدة من كل الصلاحيات الممنوحة لها، ولكنها لم تمارس السياسة بمعناها المباشر الذي كانت قد انتقدته في خطاب مبكر لها يعود إلى العام 1969، وفيه أشارت إلى السياسيين بوصفهم «أولئك الذين يمارسون السياسة باعتبارها فن إظهار المستحيل ممكناً».

غير أن غطرسة السيدة الأولى تعرضت لانكاسة، حين اكتشف تورطها في عملية طرد سكان من أراض تملكوها في أركنسو بموجب نظام خاص، وذلك بناء على تشريع من 1300 صفحة وضعته هيلاري، على خلفية تضارب في المصالح بين دورها بوصفها السيدة الأولى في ولاية أركنسو، ودورها محامية لشركة «ليتل روك روز»، فهي كانت تعمل مع الشركة المشار إليها التي كانت تمثل شركتي تاييسون بولتري وويل مارت الشهيرتين بعدائهما للعمال كما تقول إهرنرايت.

وكان على هيلاري بعد هذه الفضيحة أن تعيد تلميع صورتها، واختارت أن يتم ذلك من خلال تأليف كتاب ذي عنوان دال هو «إنها تأخذ قرية» الذي تحدثت فيه عن أهمية جيل الأطفال وزعمت فيه أن أسرتها كانت مسالمة.

غطرسة السيدة الأولى تعرضت لانكاسة، حين اكتشف تورطها في عملية طرد سكان في أركنسو

وعلى الرغم من أن حرب العراق لا تشكل الموضوع الأبرز في برامج الناخبين، فإنه مع ذلك موضوع لا يمكن تجاهله، وبخاصة بالنسبة لهيلاري التي تتخذ موقفاً انتقادياً من الحرب على العراق، وتؤيد سحب القوات الأميركية منه. وهي تعلن في اجتماعاتها الانتخابية أنها لم تصوت لصالح شن الحرب على العراق، بل صوتت على تخويل بوش بمواصلته الحرب إذا ما قرر أن يشنها. وتضيف أنها في حال انتخابها، فإنها سوف تضع خطة لسحب القوات الأميركية من العراق خلال 60 يوماً.

ولكن كتاباً آخر عن حياة هيلاري وضعه جيف غيرث ودون فان ناتا تحت عنوان «طريقها: آمال وطموحات هيلاري رودهام كلينتون»، يجادل في أنها حتى لو صح ما تقوله، فإنها صوتت ضد صيغة قرار اقترحه السيناتور كارل ليفين يطالب الرئيس «بالعودة إلى الكونغرس للموافقة على الحرب إذا ما أخفقت الجهود الدبلوماسية». وأساء من ذلك، كما يقول المؤلفان، هو أنها راوغت في الإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت حقاً قرأت تقييم الاستخبارات القومية الموضوع في العام 2002، الذي قدم لتبرير الحرب على العراق، على الرغم من غموضه فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل التي زعم أن صدام حسين كان يمتلكها، علماً بأن التقييم كان الأساس الذي شنت عليه أميركا الحرب على العراق.

إن هفوات وأخطاء مثل هذه لا يمكن أن تقارن بأخطاء إدارة الرئيس جورج بوش، التي أدت إلى احتلال بلدان وسفك للدماء وحالات تعذيب تحدثت عنها وسائل الإعلام، ولكن الأخطاء تبقى أخطاءً، والأسئلة المتعلقة حول الموقف الحقيقي لهيلاري كلينتون من الحرب على العراق وغير ذلك من مواقف، تتحول إلى أسئلة قد يتوقف عليها مصير هيلاري الطامحة إلى أن تكون أول سيدة تدخل البيت الأبيض.

◀ حتى قبل أن تدخل السباق إلى البيت الأبيض، وقبل أن تنتخب عضواً في مجلس الشيوخ، كانت هيلاري كلينتون موضوعاً مثيراً للصحف الأميركية الرصينة وصحف الفضائح على حد سواء. وفي حين أن



صحف الفضائح اعتاشت على قضية مونيكا لوينسكي وعلاقتها مع الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، في أثناء وجودها في البيت الأبيض سيدة أولى أميركا، فإن الصحف الرصينة كتبت عن هيلاري كلينتون التي تجاوزت محنة العلاقة الجنسية بين زوجها والمتدربة السابقة في البيت الأبيض، التي حولت الفضيحة من حادثة كانت مؤهلة لأن تقضي على حياتها الأسرية، إلى نقطة انطلاق نحو عالم السياسة الرحيب.

أكثر من كتاب تناول حياة هيلاري رودهام كلينتون، ربما كان أبرزها كتاب كارل برنشتاين، صحفي «الواشنطن بوست» الشهير بكشفه لفضيحة «ووتر غيت»، بالتعاون مع بوب وودوارد، الذي تحول إلى كاتب لسيرتها من خلال كتابه «امرأة مسؤولة: سيرة حياة هيلاري كلينتون»، وفيه عاد برنشتاين إلى حياة هيلاري المبكرة كفتاة عانت كثيراً من والد فظ وقاس، ما جعلها قادرة على إخفاء نقاط ضعفها لحماية نفسها وتجنباً لأي إذلال محتمل.

ركزت على فترة ارتباطها ببيل كلينتون، التي تعود إلى مطلع السبعينيات حين كانت هيلاري تدرس الحقوق في جامعة ييل، وتعيش مع صديقها، آنذاك، بيل كلينتون. ويرى كتاب سيرتها أنها كانت تشكل مع كلينتون مزيجاً غريباً من هيلاري الشابة الجميلة المتقلبة الواعية بنفسها، والشاب الذكي الجذاب والنجم الصاعد في عالم السياسة، الذي يحتاج زوجة مخلصه ترد عنه هجمات الصحافة، وتقف علناً وبقوة إلى جانب زوجها، وهو ما قامت به فعلاً لدى انكشاف فضيحة مونيكا لوينسكي. وقد جعل هذا كله زملاء هذا الثنائي الغريب يطلقون عليهما اسماً مركباً هو: «ييلاري».

غادرت هيلاري مع زوجها إلى ولاية أركنسو البعيدة عن مراكز صنع القرار، غير أنها ما لبثت أن عادت مع زوجها إلى واشنطن لتقيم معه في البيت الأبيض. هنا تحديداً بدأت حياة هيلاري السياسية. ويري برنشتاين أن مسلك هيلاري في بدايات حياتها كسيدة أولى كان يتسم بالعجرفة؛ فقد أبدت احتقاراً للصحافة، واستبعدت طاقم موظفي البيت الأبيض، وارتدت على صديقها القديم فينس فوستر الذي انتحر فيما بعد، واصطدمت مع نائب الرئيس آل غور، وطلبت بحقيبة وزارية، وحين رفض طلبها أصدرت على

إجراء إصلاحات في المجال الصحي، ما أحدث مواجهة بينها وبين وزيرة الخدمات الصحية والإنسانية في إدارة كلينتون دونالا شالالا، وهي خطوة كان من شأن إقرارها «وضع نظام

شاعرية أوباما بدت في كتابه "أحلام من أبي"، وتحدثت فيه عن أصوله الإفريقية وعن طفولته في غير بلد

وعلى الرغم من كل هذا الحفر في تاريخه الشخصي، تمكن أوباما من مواصلة مسيرته نحو البيت الأبيض، ببرنامجه الذي يتضمن عدداً من الأفكار التقدمية حول الاقتصاد، فهو مثلاً يعارض إقامة منطقة التجارة الحرة الأميركية الشمالية. وهو مع تحسين نظام الرعاية الصحية ومعالجة التغيرات المناخية في العالم، والاحترار الكوني، وارتفاع تكاليف التعليم. أما العراق فهو مع سحب القوات الأميركية من هناك في العام 2009. وفي صورة ما تبدو هذه المواقف مستجيبة لمواقف الأجيال الشابة التي منحت باراك الكثير من الدعم. فهو حصل على دعم ما يزيد على 50 في المئة من الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً، وهم الجيل الذي تفتح وعيه على تفجيرات 11 / 9، فأصبح أكثر اهتماماً بالسياسة وبرامج المرشحين وليس بصورهم وبلاغتهم وشعاراتهم.

ومع ذلك، فإن اليمين لن يكون سعيداً في حالة فوز أوباما بالرئاسة. ويتطرق البعض بالتنبؤ بمقتله إن هو دخل البيت الأبيض. هذا ما يتوقعه كثيرون من بينهم الروائية البريطانية الحائزة على جائزة نوبل للعام الماضي دوريس ليسنج التي ترى أنه إن انتخب فإنه لن يستمر طويلاً، "رجل أسود في منصب الرئاسة؟ سوف يقتلونه".



اقتصادي

تردّدات الجيل الثالث.. ثروة للأردن أم إثراء للمستثمرين؟

رخصة الجيل الثالث للمحمول

د. يوسف منصور

كيف يتم تسعير رخص الاتصالات؟ تردّد هذا السؤال كثيراً بعد بيع شركة أمنية، ويتدرد الآن بعد أن اقترحت هيئة الاتصالات طرح رخصة الجيل الثالث للهاتف المحمول.

يجب أن نتذكر قبل الخوض في التسعير أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وجدت لتشجيع المنافسة والاستثمار في القطاع، ولم توجد لتكون مركز جباية أو ضرائب ورسوم جديدة للدولة. وقبل أن نسأل عما ستحصل عليه الحكومة مقابل الترخيص، يجب أن نسأل لماذا يجب أن يدفع المستثمر رسوماً مقابل الرخصة. إذا كانت رخصة تعدين، أو رخصة لاستعمال شيء نادر تمتلكه الدولة، فيجب أن تعوّض البلد عن استغلال هذا المورد النادر؛ وإلا فإن إقرار رسوم مرتفعة مقابل رخصة للعمل وتشغيل الأبردينين واستثمار الأموال فيه، يُعزّم المستثمر بدلاً من أن يكافئه.

عملاً بهذا المبدأ تقدّم الهيئة نوعين من الرخص: رخص فردية عامة ورخص فئوية عامة. الأولى تُمنح لمؤسسات تستغل مصدراً اقتصادياً نادراً مثل الطيف الترددي، والأخرى لمن لن يستخدم الطيف مباشرة.

ومع أن التوجه العالمي هو منح رخص فئوية عامة للجميع يستطيع من خلالها المُشغّل تقديم جميع الخدمات، فإننا لا بدّ من أن نأخذ بالاعتبار أن هناك رسوماً أخرى تفرضها الهيئة على المُشغّل الممنوح رخصة فردية مقابل استخدام الطيف الترددي هي بمثابة رسوم سنوية، كما يتحمّل المُشغّل عبء إخلاء الحيز الممنوح له من خلال رسوم أولية تصل إلى بضعة ملايين أحياناً.

وفي سبيل وضع رسوم ترخيص ملائمة لا تحبط الاستثمار في قطاع الاتصالات، وهو بنيت أساسية رافدة للنشاط الاقتصادي، فإنه يجب أن يؤخذ بالاعتبار ما إذا كان هناك حق احتكار للمُشغّل. وهنا تكون الرسوم مرتفعة. أما في حال سوق الاتصالات ومع انكسار جميع أنواع الاحتكار فيه، فلا يوجد داعٍ لارتفاع الرسوم. أما أن تُوضع الرسوم فقط لأن الحكومة تتوقع أن المستثمر سيحجني أرباحاً طائلة من خلال العمل في القطاع، فهو تفكير محدود، ولا يواكب مسيرة التنمية الأردنية، فدخل الحكومة يجب أن يأتي أساساً من الضرائب لا الرسوم.

ولقد كان في الإمكان في العام 2000 الحصول على ما يقارب مليار دولار مقابل رخصة الجيل الثالث للمحمول في الأردن حين كانت الشركات العالمية آنذاك تتسابق في دفع عشرات المليارات مقابل هذه الرخص حتى إنها اقتضت في الكثير من الأحيان من أجل الحصول على رخص الجيل الثالث نتيجة توقعاتها لمعدلات دخل وربح كبيرين من تقديم هذه الخدمة.

كان بالإمكان أن يحصل الأردن على هذا المبلغ بكل بساطة، إذ إن الترددات المخصصة له لم تكن مشغولة آنذاك. أيضاً، وحسب شروط الرخص الممنوحة والتزامات الأردن الدولية، لم يوجد آنذاك أي تعارض مع الرخص القائمة، وكان يعدّ منح مثل هذه الرخصة نصراً لتحرير القطاع، ويجعل من الأردن أول دولة تقوم بإدخال هذه الخدمة دون منافس في المنطقة. على كل، الفرصة ولت وذهبت معها إمكانية تحقيق دخل كبير، والآن نتحدث عن 60 مليون دينار فقط، لأن ظروف السوق تغيرت، وما عادت جاذبية هذه الرخصة كما كانت.

السجل - خاص

تختلف تقديرات خبراء اتصالات حول الإيرادات المالية المتوقع أن تجنيها الخزينة بعد ترخيص جيل الخليوي الثالث، فبينما يقدّر خبراء ب مليار دولار يرى آخرون أن الفرصة ضاعت لتحصيل مثل هذه المبالغ بسبب تأخر طرح هذه الخدمة لسنوات.

تثار هذه المسألة بالتزامن مع دعوة اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس النواب لشركات الاتصالات الخليوية إلى دعم أسعار غاز المنازل والأعلاف بقيمة 60 مليون دينار. ردت الشركات الأربع بأنها مستعدة لهذا الدعم مقابل الحصول على ترخيص الجيل الثالث، الذي تنشده منذ أشهر.

تلك الدعوة فتحت باب النقاش على مصراعيه حول العوائد التي يحققها المشغّلون في القطاع والمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات مقابل مطالبها بتسهيلات رخص ما اصطلح على تسميته بالجيل الثالث (3G).

الجيل الثالث يعد ثورة جديدة في عالم الاتصالات الخليوية، المنتج الأحدث الذي أفضت إليها مسيرة التكنولوجيا خلال ربع قرن، ويمتاز بمضاعفته لمعدل نقل المعلومات مع صور ليصل 2 (ميغا بايت) في الثانية، الأمر الذي سيجب نقل مواد مرئية بسرعة وبشكل يتيح الاتصال ومشاهدة الطرف الآخر في الاتصال في الوقت ذاته.

رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب خليل عطية يبين أن اللجنة سعت لتحريك الموضوع القابع في أدرج هيئة تنظيم الاتصالات منذ سنوات، بدلا من استثماره لتوفير مئات ملايين الدنانير للخزينة.

عطية يؤكد أن اللجنة لن تهمل الموضوع، وستلتقي خبراء في قطاع الاتصالات ومديري شركات الخليوي للوقوف على حيثيات الموضوع من أجل تحقيق أفضل النتائج للاقتصاد الوطني.

يعيد الحديث عن ترخيص جيل الخليوي الثالث إلى الذاكرة صفقة ترخيص شركة أمنية العام 2004 كثال مزود لخدمة الاتصال الخليوي في المملكة بقيمة 4 ملايين دينار ليصار إلى بيعها مقابل 290 مليون دينار (415 مليون دولار) بعد عام واحد من الترخيص. تلك الصفقة أثارت في حينه شكوكا بوجود شبهة فساد، إلا أن مجلس النواب السابق استبعد الشبهة كما صدر قرار محكمة في الاتجاه نفسه.

الشركات الأربع في السوق (زين، وموبايلكوم، وأمنية، وأكسبرس) تميل إلى التسريع في الحصول على ترددات هذه الخدمة ل"ارتقاء بمستوى خدماتها"، لكنها في الوقت نفسه تقلل من الرسوم الواجب دفعها للحكومة مقابل الحصول على الترددات، التي قدرها المدير العام

السابق لشركة زين محمد صقر ب مليار دولار.

الخبير في قطاع الاتصالات جواد عباسي، يؤكد أن ترخيص الجيل الثالث سيوفر عوائد كبيرة على الخزينة، لكنه يرى أن المشكلة "تكمّن في قدرة الهيئة على توفير الترددات وتحديد قيمتها ومقدرة الشركات على تطوير شبكاتها لتصبح قادرة على تقديم هذه الخدمة".

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الجهة الرسمية المسؤولة عن القطاع، تقول على لسان مصدر مسؤول فيها إن "تحديد أسعار الرخص يخضع لمعادلة رئيسية أطرافها خزينة الدولة، والمواطن، والشركات المستثمرة، إذ تدرس حاجة المواطن لهذه الخدمة ومدى سرعة انتشارها، وذلك لضمان حق الخزينة من العوائد وحق المواطن في الحصول على هذه الخدمة بجودة مناسبة مع ضمان الحد الأدنى لنجاح استثمار الشركة".



بين التوقعات بجني عوائد ضخمة وبين شروط المشغلين، ينتظر المستهلكون دخول هذه التقنية

قيمة الطيف الترددي للجيل الثالث، بحسب المصدر، ستحدد منتصف العام الحالي.

الحكومة تعول على الجيل الثالث لتحقيق وفورات يمكن استخدامها في سد عجز الموازنة، إذ يقدر مسؤولون حكوميون أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات توفر للخزينة حوالي 60 بالمائة من إيرادات 53 مؤسسة مستقلة تقدر

إيراداتها العام الحالي بـ مليار دينار فيما تبلغ نفقاتها 990 مليون دينار، يوفر 10 ملايين دينار.

تنتظر الشركات التعليمات الحكومية التي سيتم بموجبها ترخيص وبيع ترددات الجيل الثالث، سواء للمشغلين الحاليين أو الجدد.

خبيرة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهندسة منى نجم -الرئيس السابق لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات- تحبذ في تصريح لـ«السجل» «أن تقوم الهيئة بدراسة وتحليل معمقين للسوق قبل تقديم توصيات واستنتاجات لتحديد العوائد على التنافسية، وكيفية تطبيق هذه التقنية المتقدمة، وعوائدها على المواطن، وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يتم تحديد قيمة الطيف الترددي".

لكن نجم تستبعد حصول الحكومة على دخل عال جدا في المدى القريب في حال قررت ترخيص تلك الحزم للطيف الترددي. وتستدرك "يستخلص من العرض المالي الذي قدمته إحدى الشركات ب 60 مليون دينار أن قيمة الطيف الترددي لاستخدامات الجيل الثالث أكبر بكثير من الرقم المعروض".

وتقول نجم- التي رضت أمنية في أثناء توليها إدارة الهيئة- إن هذا النوع من الاستثمار على المستوى العالمي، "خلق سوقا ضخمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا سيما أن حجم الطلب على الخدمات التي تحتاج سرعات عالية وحزم عريضة بازياد، ويتوقع أن يصل 3 تريليونات دولار عالميا في العام 2010".

وتؤكد نجم أن الثورات الاقتصادية الناتجة عن التقدم الكبير في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تستوجب إعادة النظر في القرارات المتعلقة بسياسة هذين القطاعين المتكاملين، لضمان استمرارية النمو والاستثمار في الشبكات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

وفيما يختص بالضرائب، وسياسة

صفقة أمنية في سطور

حصلت شركة أمنية للاتصالات المتنقلة على ترخيصها في آب أغسطس 2004، لتبدأ نشاطها في 2005، باستثمار أردني كويتي مشترك من خلال مجموعة فؤاد الغانم وأولاده.

بيعت لشركة بتلكو البحرين بقيمة 415 مليون دولار. في واحدة من أكبر 4 صفقات تبرم في قطاع الاتصالات المحلي، في حين لم تتجاوز الرسوم التشغيلية التي تقاضتها الحكومة مقابل الترخيص، 4 ملايين دينار.

وكانت شركة اتصالات البحرين «بتلكو» اشترت في حزيران/يونيو 2006 نحو 96 بالمائة من أسهم شركة أمنية بقيمة 415 مليون دولار.

يذكر أن النائب ممدوح العبادي قدم مذكرة نيابية في المجلس النيابي الرابع عشر تساءل فيها عما إذا كانت شركتي اتصالات عرضتا مبلغ 86 مليون دينار للحكومة مقابل منع أو تأجيل اصدار الرخصة الثالثة لثلاث سنوات.

في العاشر من كانون ثاني/يونيو الماضي أصدر النائب العام الأردني قرارا بالمصادقة على توصية المدعي العام بخصوص ملف قضية ترخيص شركة «أمنية» للهواتف المتنقلة المتضمن «حفظ أوراق الملف لعدم وجود فعل يشكل جريمة يعاقب عليها القانون».

الدولة	السنة
اليابان	2001
أوروبا	2003
المغرب	2006
مصر	2006
السعودية	2006
قطر	2006

تواريخ استخدام الجيل الثالث

التراخيص، تؤكد نجم أهمية تحديدها بناء على قاعدة صلبة تسمح لاستخدامات، خاصة الإنترنت، لتتطور وتنمو، دون إعاقتها بالتنظيمات التي استخدمت حتى الآن التي ترتبط بكل سوق جغرافيا، وأصبحت بحاجة إلى تحديث.

من جانبه يعتبر صقر أن هذه الترددات ثروة حقيقية ومن أغلى الممتلكات لأي دولة في العصر الحالي، إذ إن ما يدفع مقابل الترخيص لهذه الترددات في دول تتقارب مع الأردن في مستوى دخلها الوطني تقل عن هذه القيمة.

بيد أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الجهة المسؤولة عن تنظيم القطاع فنياً، ترى أن تحديد أسعار بيع الطيف الترددي للجيل الثالث يحدده واقع السوق وأفضل الممارسات العالمية.

ويؤكد مصدر مسؤول في الهيئة أنها تدرس تجارب الدول المتقدمة للاستفادة من إيجابيات تجاربها، وتجنب السلبيات والمشاكل التي واجهتهم في إدخال إي خدمة.

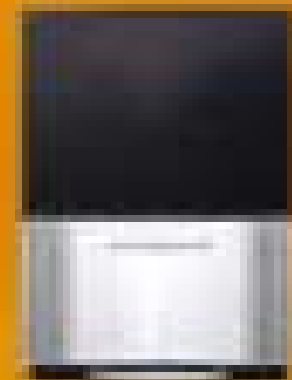
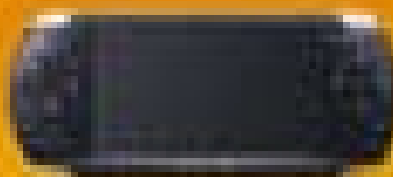
يتوقع المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه "أن تنتهي الهيئة من الدراسة التي بدأتها مطلع العام الحالي منتصف العام، لتحديد قيمة الطيف الترددي للجيل الثالث". من جانبه، عرض الخبير في قطاع الاتصالات جواد عباسي -الرئيس التنفيذي لمجموعة المرشدون العرب- المنافع الفنية للطيف الترددي للجيل الثالث ومنها حل مشاكل السعات بالنسبة لجودة الصوت في المكالمات، ناهيك عن إمكانيات نقل البيانات التي تتيحها الترددات من تحميل وتنزيل للبيانات الصوتية والمرئية والبيانية.

ويضيف عباسي إن إتاحة هذا الطيف الترددي للشركات سيعود بمردود مالي كبير على الخزينة، لا سيما أن الشركات تسعى إلى تسريع طرح هذه الترددات بشكل فعلي ولكنهم ما زالوا بانتظار تحديد القيمة.

بين التوقعات بجني عوائد ضخمة للخزينة من بيع الجيل الثالث وبين شروط المشغلين في السوق، ينتظر المستهلكون دخول هذه التقنية عالية الجودة في بلد يعمل به 3,9 مليون خط خليوي، أي أكثر من نصف عدد سكانه المقدر بخمسة ملايين و800 ألف نسمة. في الأثناء، يتربح الأردنيون تفاصيل العقود والصفقات التي ستقترن بهذه الثروة الوطنية، وفي خلفية المشهد ضياع عشرات الملايين على الخزينة في صفقة أمنية.

أنا الريح

الكل يبحان مع سوني اريكسون



النظام العالمي للمعلومات من سوني اريكسون هو النظام الذي يجمع بين تقنية الفيديو والصور الفوتوغرافية والبيانات والرسائل النصية بالتمثيل
 باستخدام كافة الميزات الحديثة من Sony Ericsson، مع 40 مليون تطبيق وبرنامج، 32GB، تقنية التصوير الفوتوغرافي المتقدمة، تقنية
 MP3، التسجيل، التصوير الفوتوغرافي المتقدمة والتمثيل من الأجهزة في العالم، من بين أمور أخرى، للتحديث 2008/13/16

بالإضافة إلى إمكانية التصفح المتكامل من جهاز Sony Ericsson 2007

في الفترة من 2007/13/16 إلى 2008/13/16

في جميع المدن من 2008/13/17

Sony Ericsson

تحتفظ سوني اريكسون بجميع الحقوق محفوظة. Sony Ericsson هو علامة تجارية مسجلة لسوني اريكسون. Sony Ericsson هو الاسم التجاري لشركة سوني اريكسون.
www.telcelink.com.jo



اعلان برغر كنج موجود لدى "الغد"

اقتصادي

النمو ومضمونه

أحمد النمري

العديد من الفعاليات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الأردنية، داخل دوائر الحكومة وخارجها، تستغرب وتتساءل عن أسباب عدم انعكاس نسب النمو المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، على تحسن فعلي ملموس في مستويات معيشة المواطنين، بل تراجعها في أحيان أخرى.

وفيما يكتفي اقتصاديو الليبرالية الجديدة في الأردن داخل الحكومة وخارجها، بالتركيز على نسب النمو بأرقامها المطلقة الإجمالية، بوصفها مؤشراً ودليلاً على مصداقية توجهاتهم ونجاحها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها في البلاد، فإننا بعكس ذلك نعتقد أن الاقتصار على الاستشهاد بالنسب المطلقة الإجمالية مضلل في حد ذاته.

خلال السنوات الخمس الماضية أعلن عن نسب نمو كلية بالأسعار الثابتة بلغت 4.2 بالمائة في العام 2003، لتقفز إلى 8.6 بالمائة، في 2004، ولتهبط إلى 7.1، 6.3، و5.8 بالمائة في السنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي، دون أن تنعكس نسب النمو على معدلات البطالة الكلية الرسمية تتأرجح حول 14 بالمائة، ونسبة الفقر بحدود 15 بالمائة.

الملاحظ من الأرقام الاتجاه الهبوطي في نسب النمو العامة المعلنة بالأسعار الثابتة بعد بلوغها الذروة ومن 8.6 بالمائة في العام 2004 إلى 5.8 بالمائة في العام 2007، فيما يرجح أكثر من مؤشر إمكانية استمرار التراجع في العام 2008.

الحكم الصحيح على مسار النمو الحقيقي وجوهره يتطلب ضرورة إجراء تحليل تقييمي للأرقام والنسب العامة لقطاعات الاقتصاد الوطني، لتحديد مدى توازن النمو الكلي المتحقق أو عدمه.

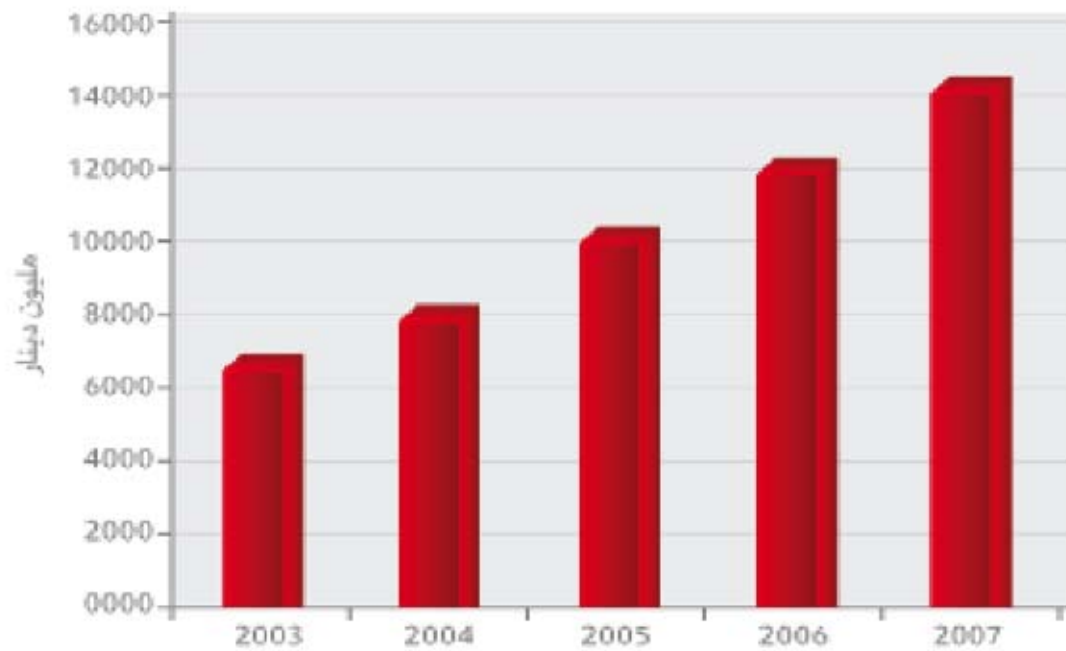
نسبة النمو المتحققة في العام 2007 بحدود 5.8 بالمائة، تحققت من نشاطات اقتصادية خدمية وأقل أهمية، لا سيما أن قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية نما 8.9 بالمائة، و6.8 بالمائة لقطاع الخدمات المالية والتأمين، والنسبة نفسها للإنشاءات، فيما نما قطاع منتجي الخدمات الحكومية 6.3 بالمائة، وكانت النسبة الأكثر ارتفاعاً والأكثر سوءاً في مضمونها تتصل ببند «صافي الضرائب على المنتجات» بمعدل 9.4 بالمائة، لما لها من أثر سلبي على مستوى معيشة المواطن.

في المقابل، اقتصر النمو في قطاع الصناعة التحويلية الحيوي على نسبة 4.9 بالمائة، وهي نسبة أقل من نسبة النمو العامة، فيما كان النمو سلبياً لقطاعين أساسيين من فروع الاقتصاد الأردني، وهما: الزراعة الذي سجل نسبة نمو متراجعة 4.9 بالمائة، والصناعات الاستخراجية المحوري بنسبة سلبية 1.4 بالمائة.

القراءة التحليلية التفصيلية لنسب النمو تظهر تشوها واختلالاً في تركيبة هيكلية الاقتصاد الوطني التي تمنع استفادة شرائح واسعة من المواطنين من النمو المعلن، وبخاصة عندما يترافق مع حدوث نسب تضخم موازية أو تزيد عنه.

المصارف تدافع عن عدم الاستجابة لتعليمات خفض الفائدة اقتصاديون يتهمون البنوك بإقامة "تحالفات ضمنية تشبه الاحتكار"

السجل - خاص



حجم الائتمان المحلي الممنوح من البنوك 2003 - 2007

المال، جواد الخاروف، يرى أن «كلفة الاقتراض الرخيصة تشجع المستثمرين على الاقتراض وشراء الأوراق المالية». الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المدرجة في بورصة عمان صعد لمستويات قياسية العام 2005، باختراقها مستوى 9 آلاف نقطة، حين كانت كلفة الإقراض رخيصة مقارنة بالمستويات التي وصلت إليها حالياً.

معاناة المقترضين

وسجلت أسعار الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات لدى البنوك التجارية نهاية العام الماضي ارتفاعاً مقارنة بمستوياتها في نهاية العام 2006، وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي. رافق ذلك ارتفاع في حجم الودائع بنسبة 9.6 بالمائة في نهاية العام الماضي لتصل إلى نحو 16 مليار دينار، بزيادة 1.4 مليار دينار عن مستواها المسجل في نهاية العام 2006.

الموظف خضر أحمد، يقول إن «البنوك التجارية لا تستجيب لتعليمات المركزي بالخفض، لأن أي خفض سيؤثر على أرباحهم الكبيرة، وبالتالي ليسوا معنيين بمعاناة المقترضين».

ويخلص أحمد إلى أن محاولات نقل قرضه إلى بنك آخر أقل فائدة باءت بالفشل كون العقد الذي وقعته يخولهم فرض غرامة تدعى «الدفع المبكر» ما يجعل نقل القرض أمراً غير مجد اقتصادياً.

وتحقيق البنوك الأردنية أرباحاً تعتبر جيدة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فبعضها وصلت أرباحه إلى مئات الملايين من الدنانير، فيما البقية دون الخمسين مليون دينار، علماً بأن «المركزي الأردني» يمنع منح تراخيص لمصارف جديدة، مستنداً في ذلك إلى الإزدحام الذي يشهده السوق المحلي بالإضافة إلى حرصه على سلامة الجهاز المصرفي.

من ارتفاع كلفة الاقتراض، حتى إن رئيس غرفة صناعة عمان، الدكتور حاتم الحلواني، يشير إلى «عدم استجابة البنوك التجارية لخطوات المركزي بالخفض» معتبراً أن عبء القروض يرفع «التكاليف على المنتجين».

على صعيد متصل يتفق الخبير الاقتصادي، يوسف منصور، مع طرح الحلواني، ويزيد أن «خفض الفوائد سيخفض الكلف على كبار المنتجين من خلال حصولهم على قروض بأسعار أقل مما ينشط العجلة الاقتصادية».

وحول تأثير أسعار الفائدة على التضخم، يرى منصور أن «ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المملكة مستورد وليس محلياً، وبالتالي الرابط بين تخفيض أسعار الفائدة والتضخم المحلي ليس كبيراً».

وينتقد منصور «محدودية استجابة البنوك لتخفيض المركزي لأسعار الفائدة، وهذا ما ثبت في الفترة الماضية».

ويرد مصرفيون، فضلوا عدم ذكر أسمائهم، على تلك الاتهامات بالقول: «إن تطبيق أسعار فائدة جديدة تحتاج لفترة زمنية، حتى يتسنى للمصارف إجراء التعديل خصوصاً على الودائع مع الأخذ بالاعتبار عوامل المنافسة».

قطاعاً العقار والأسواق المالية كانا الأكثر في ارتفاع أسعار الفائدة. وكلما انخفضت تحسن نشاطهما. في هذا الصدد يقول رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان المهندس زهير العمري «إن المستثمرين تلقوا العديد من الشكاوى من المواطنين بعدم سير البنوك نحو التخفيض».

ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 9 بالمائة، بحسب التقديرات الرسمية، حتى نهاية العام 2008، مدفوعاً بارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن اقتصاديين يتوقعون ارتفاعها فوق 12 بالمائة.

رئيس جمعية معتمدي سوق رأس

أقل من التي أقرها الفيدرالي الأميركي والبالغة 0.5 بالمائة نقطة. ويرتبط الدينار الأردني بالدولار الأميركي منذ العام 1995. ومنذ ذلك الحين دأب البنك المركزي الأردني على اتباع السياسة الأميركية فيما يخص الفوائد، ورفع أسعار الفائدة خصوصاً خلال العامين الماضيين أكثر من 18 مرة، بنسب تراوحت بين ربع نقطة مئوية ونصف نقطة. لكن حين اتجه المنحى للهبوط، لم تلتزم به البنوك، بحسب مقترضين وخبراء اقتصاد.

مواطنون يصفون عمل البنوك من واقع تجربتهم: «سريعون في رفع الفائدة، غير آبهين بتخفيضها. كلما راجعناهم أخبرونا بأنهم ينتظرون رد إداراتهم».

الموظف محمد عبد الرحمن، «35 عاماً» يقول: «ارتفع معدل الفائدة على قرضه السكني من 6 إلى 8 بالمائة ما كبده زيادة قدرها 75 ديناراً على قسطه الشهري».

حين كانت الفوائد متدنية قبل عامين، فرضت غالبية البنوك «غرامة سداد مبكر بواقع 2 بالمائة في السنوات الأربع الأولى» حتى تمنع المقترض من تسريع سداد دينه بأقل التكاليف، بحسب المقترض سعد العبد الله.

ويروي موظف في إحدى الشركات التجارية، مهند حمدان، أن «العقود التي أبرمها البنك معه، كانت معظمها لصالح المصرف».

مخاوف من تعميق الكساد في الولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى ما وصف بـ «أزمة الرهن العقاري»، دفع الفيدرالي الأميركي نحو التخفيض حتى أصبحت أسعار الفائدة على الدولار 3 بالمائة، علماً بأنه خفض مرتين منذ بداية العام بمجموع 1.25 بالمائة خلال كانون الثاني/يناير الماضي.

تكاليف على المنتجين

ويشتكي عاملون في قطاع الصناعة

يستغرب مواطنون واقتصاديون إمعان البنوك التجارية في رفع أسعار الفائدة على القروض بعكس تعليمات البنك المركزي الأردني، فيما يذهب خبراء اقتصاد إلى اتهام المصارف الـ 23 بإقامة «تحالفات ضمنية غير معلنة»، فيما يشبه الاحتكار وكسر أي منحي هبوطي.

الاتهامات تأتي في ضوء عدم استجابة البنوك لتعليمات «المركزي الأردني» بتخفيض أسعار الفائدة مرتين خلال ستة أشهر تماشياً مع منحي البنك الفيدرالي الأميركي. ويجهد مصرفيون في الدفاع عن العزوف عن تخفيض أسعار الفوائد متعللين بـ «الحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تظهر النتائج في سوق الإقراض المحلي».

غير أن مواطنين يشكون لـ «السجل» من «سرعة» استجابة البنوك لتعليمات رفع الفوائد، حتى من دون سابق إنذار في بعض الأحيان، بينما تعزف عن التخفيض في الاتجاه المعاكس لتلحق بركب الربان «المركزي».

مسؤول في «المركزي» يشرح «أن تحديد أسعار الفائدة يعود لقرارات إدارات البنوك التجارية وبالاحتكام لمبدأ العرض والطلب في السوق»، مؤكداً أنها «غير ملزمة بتنفيذ أي إجراء مماثل لما يصدر عن البنك المركزي من قرارات برفع أو تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية».

الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، يؤكد أيضاً «أنه ليس هناك ما يلزم البنوك التجارية بمراعاة مصالح المقترضين»، معتبراً أن «هما تحقيق أكبر فائدة منهم». مرجي، يتهم البنوك بـ «التحالف ما بينها» بعيداً عن آليات السوق، لافتاً إلى «عدم وجود تنافس صحي ما بينها، بدليل أن أسعار الفائدة تكاد تكون متشابهة».

يرى الخبير الاقتصادي أن نسبة الفارق بين سعر الفائدة على «الإقراض والإيداع» تصل إلى 5 بالمائة، ما يصب في تعظيم أرباح البنوك الفاحشة».

وزادت الائتمانات المحلية المقدمة من المصارف المحلية، منذ العام 2003 لتقفز من 6712 مليون دينار إلى 13973 مليون دينار في العام 2007، أي بنسبة ارتفاع تجاوزت ما نسبته 108 بالمائة.

واقع التجربة

ويتفق خبراء وعاملون في قطاعات اقتصادية مختلفة، أن «اقتفاء البنوك التجارية لأثر البنك المركزي في تخفيض أسعار الفوائد كان شبه معدوم»، مستنديين في ذلك إلى واقع التجربة.

«المركزي الأردني» كان خفض أسعار الفائدة على أدوات الدينار 0.25 بالمائة نقطة، خلال شباط/فبراير الحالي، مقتضياً أثر السياسة النقدية الأميركية، ولكن بنسبة

شكوك في شفافية آلية التسعير المتحركة

توقعات بتذبذب سوق الطاقة بانتظار تشريعات ناظمة بعد رفع الدعم

السَّجَل - خاص

يتساءل مستهلكون عن مدى الشفافية وراء آلية التسعير الشهرية الجديدة للمحروقات والأساليب الفنية لمعايرة العدادات والرقابة عليها في قطاع يمس بشكل مباشر جيوب المواطنين كافة.

سائق سيارة أجرة بلال حسن يطرح تساؤلاً فيما إذا ستلجأ الحكومة لتعديل مؤشرات المحطات بشكل دوري تبعاً للتغير الذي ستجربه على الأسعار؟ ويستفسر الحسن (26 عاماً) عن ضمانات بيع البنزين وغيره من المشتقات طبقاً للأسعار العالمية و/أو أن تلتزم محطات المحروقات بالأسعار التي تقرها الحكومة؟

بحسب المعطيات الحالية، فإن الآلية الوحيدة للرقابة على الأسعار الآن - مهمة مشتركة بين مؤسسة المواصفات والمقاييس ومصفاة البترول - ستبقى المنظم لعمل محطات المحروقات، لحين إقرار قانون البترول والمعادن.

الحكومة وعلى لسان الناطق الإعلامي في وزارة الطاقة ماهر الشوابكة، تؤكد أن الآلية الحالية لتعديل ومعايرة العدادات في محطات المحروقات "ستخضع لرقابة مباشرة من قبل المؤسسات المعنية".

لكن نقيب المحروقات حاتم عرابي يشكك في ذلك، ويدعو إلى "وضع آلية فعالة لتعديل الأسعار بشكل دوري" متوقفاً الإبقاء على آلية تعديل شهرية متوسطة المدى.

مساء الخميس 7 شباط الحالي، وتبعاً لقرار الحكومة برفع أسعار المحروقات الذي جاء تفعيلاً لخطة تحرير أسعار المحروقات، قامت مجموعات من الفرق الفنية مشتركة من دائرة المواصفات والمقاييس وشركة مصفاة البترول بتغيير ومعايرة أسعار مضخات الوقود وختمة وفقاً للأسعار الجديدة لينتهي عمل هذه الفرق في جميع المحافظات بعد 12 ساعة من العمل الليلي، بحسب عرابي.

مدير مؤسسة المواصفات والمقاييس الدكتور ياسين الخياط يؤكد أن المؤسسة استبقت سياسة تحرير أسعار المحروقات بخطة متكاملة للرقابة وتعديل ومعايرة محطات المحروقات بشكل دوري يتواءم وخطة الحكومة لتعديل الأسعار.

المؤسسة التي يسند إليها عبء الرقابة على محطات المحروقات مع مؤسسات أخرى مثل: وزارة الطاقة، ومصفاة البترول، والدفاع المدني، تحوطت لمهمة تعديل ومعايرة العدادات بزيادة أعداد كوادرها لهذه الغاية.

ويشير عرابي لـ "السَّجَل" إلى أن البنية الهيكلية لقطاع المحروقات ما تزال ترتبط بإنهاء امتياز شركة مصفاة البترول الأردنية بعد 50 عاماً من الامتياز مطلع الشهر المقبل مع بنية تشريعية وتنظيمية مرافقة.

ويلمح عرابي إلى إن خطة تحرير قطاع المحروقات المتضمنة فتح القطاع للاستثمار

ونشر النتائج بشكل دوري. كما ستلتزم الهيئة باحتساب الأسعار المرجعية المستخدمة لأغراض المراقبة حسب معادلة الأسعار البترولية المستندة للجدول العالمي على أن تحدت دورياً بتعليمات تصدر عن الهيئة بعد التشاور مع الوزارة والمشاركين في القطاع.

عشية رفع أسعار المحروقات حررت الفرق المختصة بوزارة الصناعة مخالفات بحق 20 من بين 395 محطة محروقات تعمل في المملكة، لامتناعها عن بيع المشتقات النفطية بغية تعظيم الأرباح وتخزين مادي

أمام شركات التسويق والاستيراد والشركة اللوجستية للتخزين مع هيئة تنظيم قطاع المشتقات النفطية تتطلب إصدار قانون البترول والمعادن المقترض أن يحدد آليات العمل في القطاع من بينها تعديل أسعار المحروقات والرقابة عليها.

بموجب مسودة قانون البترول والمعادن التي أعدت خلال حزيران 2007 ويجري تعديلها حالياً في أروقة وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ستنشأ هيئة تنظيم قطاع المشتقات النفطية التي ستلتزم بوضع إجراءات مناسبة لمراقبة أسعار المنتجات البترولية عبر سلسلة التوريد



الكاز والديزل رغم توفر هاتين المادتين في المحطات المخالفة. وأحيل أصحاب المحطات والمخالفون إلى القضاء.

التعديل الأخير لأسعار المحروقات كان مغرباً للتلاعب والامتناع عن البيع نظراً للفروقات السعرية الكبيرة بين الأسعار القديمة والجديدة. إلا إن عرابي لا يتوقع حدوث فروقات في التسعير الدوري كونه يتم كل 25 يوماً بفوارق أسعار طفيفة وبالتالي لن تشهد السوق هذا الكم من المخالفات مستقبلاً، حسبما يتوقع عرابي.

الخبير الاقتصادي فؤاد كريشان، يدعو إلى إيجاد هيئة موحدة معنية بالتنظيم والمراقبة والإشراف على قطاع المشتقات النفطية بالتزامن مع دخول لاعبين جدد للقطاع بعد انتهاء امتياز شركة مصفاة البترول، وذلك "بديل التشتت الواضح في المؤسسات المعنية في القطاع التي من بينها المصفاة نفسها والمواصفات والمقاييس ووزارتا الطاقة والصناعة والتجارة".

مسودة قانون البترول والمعادن، تؤكد على التعاون بين هيئة تنظيم المشتقات النفطية المزمع تأسيسها مع مؤسسة المواصفات والمقاييس بما يخص مراجعة المعايير والمواصفات الفنية الوطنية باستمرار وفقاً لتطورات المعايير العالمية ذات الصلة.

لحين صدور القانون وإقراره بشكله النهائي، وتأسيس الشركات المستثمرة في القطاع، ستبقى آلية التعديل الشهرية التي تتبناها مؤسسة المواصفات والمقاييس ومصفاة البترول المنظم الوحيد لعمل محطات المحروقات ومعايرتها حتى إشعار آخر.

المجالس السابقة وضعتها على الرف

"مالية النواب" تدرس تقارير ديوان المحاسبة بأثر رجعي

السَّجَل - خاص

في خطوة استثنائية، تسعى اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب لفتح ملفات ديوان المحاسبة بأثر رجعي وسط انتقادات بإهمال تلك المعايير الرقابية السنوية من المجالس السابقة.

وستشرع اللجنة خلال أيام بمناقشة تقارير الديوان منذ العام 2000 بعد نفض الغبار عنها.

وكان تقرير ديوان المحاسبة للعام 2006، الذي قدم لمجلس النواب نهاية كانون الأول/

ديسمبر 2007، قد كشف عن جملة مخالفات مالية وإدارية تصل إلى حوالي مليون دينار.

يؤكد خبراء أهمية مناقشة تقارير الديوان حتى وإن كانت قديمة، معتبرين أنها «نقطة نوعية في الأداء الرقابي لمجلس النواب والمؤسسات المعنية على المال العام والأداء الحكومي».

قانون ديوان المحاسبة ينص على أن رقابة الديوان تشمل الوزارات والدوائر الحكومية، المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة، والمجالس البلدية، ومجالس الخدمات المشتركة، وأي جهة يقرّر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها إذا كانت أموال هذه الجهة تأخذ حكم الأموال العامة أو أن جبايتها تمت بموجب أحكام القانون إلى جانب الرقابة على الشركات التي تمتلك الحكومة ما نسبته 50 بالمئة فأكثر من أسهمها.

تقارير ديوان المحاسبة التي لم تجر مناقشتها خلال السنوات الماضية، إلا أنه يشترط "العمل الجماعي بوصفه ضرورة أساسية لنجاح مثل هذه المناقشات".

رئيس ديوان المحاسبة، مصطفى البراري، يتوقع أن ينتهي الديوان من إعداد تقريره السنوي للعام 2007 أواخر شباط/فبراير الحالي ليصار إلى تقديمه لمجلس النواب.

ويكشف البراري، عن اتفاق مع مالية النواب على مناقشة تقارير ديوان المحاسبة 2000 - 2006 مشيراً إلى أنه سلم مجلس النواب ملخصات عن هذه التقارير.

وتتضمن الملخصات هذه وفقاً للبراري، مخالفات "رصدت ولم تعالج أو تصوب كما أن الاستثناءات تشمل المخالفات التي عولجت إذ وضعت في تقارير خاصة".

الخبير الاقتصادي، والمدير السابق لادارة الموازنة العامة، ابراهيم الدويري، يبين أن

رئيس اللجنة المالية، في مجلس النواب، النائب خليل عطية، يتوقع أن تكون آلية نقاشات النواب لتقرير ديوان المحاسبة هذا العام «مغايرة عن المرات السابقة ملمحاً إلى إمكانية اعتماد تقرير ديوان المحاسبة مرجعية لتقييم أداء مختلف الوزارات والمؤسسات العامة والمستقلة مع التركيز على نقاط الخلل وأوجه القصور التي تطرأ».

ويلفت عطية إلى أهمية مناقشات تقارير ديوان المحاسبة وصولاً إلى تحديد هذه النقاشات مسؤولة الطرف المعني حيال كل مخالفة.

عضو المجلس النيابي، النائب ميشيل حجازين، يؤكد على "أهمية المتابعة الحثيثة لتقارير ديوان المحاسبة باعتبارها جزءاً أساسياً من الدور الرقابي لمجلس النواب".

ويلمس النائب حجازين جدية كبيرة في تعامل مجلس النواب الحالي وتعاطيه مع

تقرير العام 2007 "يحتاج إلى بعض الوقت لإعداده نظراً لأن السنة المالية تنتهي في 31 كانون الأول 2007.

ويدرس ديوان المحاسبة الحسابات الختامية للدولة والمؤسسات العامة ومن ثم يقدم قراءته وتقييمه لمجلس النواب للنظر فيه ومحاسبة الحكومة على أساسه.

وعن أهمية مناقشة تقارير تعود إلى 7 سنوات وأكثر، يتوقع الدويري أن تخرج نقاشات اللجنة المالية والاقتصادية مع ديوان المحاسبة بخلاصات مهمة للاقتصاد الوطني في الفترة الحالية وفي المستقبل مع ضرورة المتابعة المستقبلية لها.

إلى ذلك يدعو إلى تركيز النقاشات على القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية في تقارير الديوان مشدداً على ما ذهب إليه النائب حجازين، من أهمية مطلقة للعمل الجماعي خلال هذه النقاشات.

"البورصة" تقترب من مستوى 8 آلاف نقطة مدعومة بارتفاع أسهم استراتيجية



مؤشر البورصة خلال كانون الثاني ولغاية 20 شباط 2008

ومن الناحية القطاعية، بلغت حصة القطاع المالي 51.3 بالمئة، ولقطاع الخدمات 35.5 بالمئة، و51.9 بالمئة لقطاع الصناعة.

والمساهمة العرب 36 بالمئة، في حين بلغت مساهمة غير العرب 13.2 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة،

وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين بنسبة 6.67 بالمئة.

مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين أوصى للهيئة العامة بتوزيع أرباح على المساهمين بقيمة 1.3 مليون دينار على شكل أسهم مجانية وبما نسبته 26 بالمئة من رأس المال من الأرباح المدورة والأرباح المتحققة عن العام الماضي.

وحققت الملكية الأردنية أرباحاً صافية بلغت 20.5 مليون دينار في عام 2007 مقابل 6.1 مليون دينار في العام الذي سبقه 2006، وبزيادة نسبتها 102.3 المئة.

وبلغ صافي إيرادات الشركة 550 مليون دينار مقابل 447 مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها، كما زاد عدد المسافرين بنسبة 16 بالمئة وصولاً إلى 2.3 مليون مسافر في العام 2007 مقابل مليوني مسافر في العام 2006.

وأظهرت إحصائيات بورصة عمان أن نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر كانون الثاني 2008 بلغت 49.2 بالمئة من إجمالي القيمة

لتلبية الطلب على الأدوات المالية المبنية على المؤشرات في بورصة عمان وليحل في النهاية محل المؤشر العام الحالي الذي يقيس أداء البورصة. ومن المتوقع أن يزيد مؤشر داو جونز بورصة عمان 100 من شفافية ووضوح أداء بورصة عمان بالنسبة للمتعاملين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال تطبيق منهجية مؤشرات داو جونز المعروفة والمستخدمية على نطاق واسع.

الوسيط المالي نصر البرغوثي يقول إن المستثمرين تفاعلوا مع إعلان الشركات عن نتائجها، مؤكداً إن الصعود الذي حققه المؤشر العام نتج عن عمليات بناء المراكز المالية للمستثمرين على بعض الأوراق المالية.

وواصلت الشركات الإعلان عن نتائجها المالية و توصيات مجالس إدارتها إذ أقر مجلس إدارة بنك القاهرة عمان البيانات المالية للعام الماضي وأوصى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10 بالمئة، كما أوصى بزيادة رأسمال الشركة إلى 80 مليون دينار سهم وذلك عن طريق رسملة 5 ملايين دينار من الأرباح المدورة

السجل - خاص

اقترب المؤشر العام لأسعار الأسهم المدرجة في بورصة عمان من مستوى 8 آلاف نقطة، مدعوماً بصعود أسهم استراتيجية كالفوسفات واليوتاس.

وأنتهى الرقم القياسي العام يوم الأربعاء الماضي، عند مستوى 7938 نقطة، محققاً ارتفاعاً بنسبة 1.19 بالمئة.

كذلك، أعلنت شركة مؤشرات داو جونز العالمية وبورصة عمان عن إطلاق مؤشر داو جونز بورصة عمان 100، وهو مؤشر مرجعي واسع يقيس أداء أسهم أكبر 100 شركة مدرجة في بورصة عمان بناء على القيمة السوقية للأسهم الحرة.

صمم مؤشر داو جونز بورصة عمان 100

أسعار البترول تقفز مجدداً وتؤثر على اقتصاديات عربية

البتترول بمتوسط 1.67 مليون برميل يومياً، وذلك بانخفاض 310 آلاف برميل يومياً عن تقديرها السابق.

جميع هذه المعطيات تضع منظمة الأقطار المصدرة للبتترول «الأوبك» أمام خيار صعب في اجتماعها القادم في فيينا في 5 آذار/ مارس القادم عندما تلتزم لتقرر رفع الإنتاج أو خفضه.

المنظمة غير قادرة على رفع إنتاجها الحالي الذي يصل إلى 32 مليون برميل باليوم لتلبية رغبات الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية، خوفاً من تدهور الأسعار وانعكاس ذلك على اقتصادياتها.

من جهة أخرى، لا تستطيع المنظمة خفض الإنتاج كما تطالب كل من فنزويلا، الأكوادور وإيران، لأن أسعار النفط الخام مرتفعة إلى درجة قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على البتترول في ظل القلق العالمي المتزايد من حدوث كساد في الاقتصاد العالمي.

سواء خفضت المنظمة إنتاجها أم لا فإن من المتوقع أن تبقى أسعار النفط بمستوياتها الحالية في الفترة القادمة، لأن المشكلة لا تكمن في إمدادات النفط الخام بل في نقص في المحروقات بسبب عدم توافر المصافي الكافية في العالم.

* كاتب وباحث في شؤون البتترول



أسعار النفط خلال كانون الثاني - شباط 2008

النمو وأن نسبة نموه انخفضت خلال الأشهر الماضية إلى 2.2 بالمئة بعد أن كانت تصل في السنوات السابقة إلى ما بين 2.7 إلى 3 بالمئة.

كذلك، جاء ارتفاع الأسعار مغايراً للتوقعات بعد صدور التقرير الشهري لسوق النفط من قبل وكالة الطاقة العالمية التي تقدم النصح لـ 27 دولة صناعية.

التقرير، أشار إلى نمو الطلب العالمي على

نيجيريا أيضاً اضطرت إلى وقف إنتاج نحو مليون برميل يومياً بسبب العنف السياسي والقبلي المتزايد فيها خصوصاً في مناطق إنتاج النفط الخام.

الزيادة في الأسعار جاءت رغم تزايد القلق بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي. فقد أعلن وزير التجارة الأميركي كارلس غواتيريز في مؤتمر صحفي عقده في عمان أخيراً أن اقتصاد بلاده يعاني من تباطؤ في

المنتجة للنفط حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع فاتورة مستورديها النفطية وتأثير ذلك على ميزانياتها التي تعاني مسبقاً من العجز.

الأثار السلبية للأسعار المتجهة بدت واضحة وبخاصة في فصل الشتاء الذي يرتفع خلاله استهلاك المشتقات النفطية، الذي لجأ البعض إلى قطع الأشجار وحرق الحطب للتدفئة برغم أثره السلبى على البيئة وحياتة المواطنين.

الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز هدد بوقف تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأميركية أكبر مستهلك للنفط في العالم، رداً على تجريد أرصدة شركة البتترول الفنزويلية الحكومية في مختلف أرجاء العالم، بقرار من محكمة تنظر في دعوى شركة أكسون موبيل الأميركية ضد الشركة الفنزويلية بعد خلافهما حول دور الشركة الأميركية وحصتها في مشروع للنفط الثقيل الفنزويلي وتجديد كراكاس ممتلكات شركة أكسون موبيل في المشروع.

وكذلك، طالب تشافيز باقتطاع نسب من أرباح الشركات الأجنبية العاملة في البلاد في إشارة واضحة إلى الشركات الأميركية كون هذه الشركات تجني أرباحاً كبيرة بعد الزيادة الكبيرة الحاصلة في أسعار النفط بخاصة في الأشهر القليلة الماضية.

حسن برواني*

يعود ارتفاع أسعار البتترول المفاجئ نهاية الأسبوع الماضي إلى عدة أزمات من بينها الأزمة النفطية التي نشبت أخيراً بين الولايات المتحدة الأميركية وفنزويلا، وكذلك مشاكل إمدادات البتترول من نيجيريا.

هذه العوامل ساعدت على ارتفاع أسعار البتترول حيث وصل سعر البرميل الواحد في نهاية الأسبوع إلى 96 دولاراً بعد أن كانت في الأسبوع الذي سبقه تتأرجح بين 87 و90 دولاراً للبرميل.

اللافت في الأمر، أن منحى الأسعار في هذا الوقت من العام يأخذ اتجاهها هبوطياً بسبب اقتراب انتهاء فصل الشتاء وانحسار موجة البرد القارس في معظم دول العالم وانخفاض الطلب على المحروقات وبالتالي هبوط الأسعار.

يتوقع أن ينعكس ارتفاع الأسعار سلباً على العالم العربي لا سيما على الدول غير

استهلاكي

الضرائب، ارتفاع أسعار الأراضي، والتكدس في عمان
حلم الأردنيين بامتلاك بيت العمر "بعيد المنال"

السَّجَل - خاص

وغيرها من أمور تؤدي إلى رفع الكلفة النهائية للبناء، وبالتالي أسعار الشقق.

ويقول أحد المستثمرين في قطاع العقار إن أسعار الشقق السكنية في المحافظات تقل عن مثيلاتها في العاصمة.

ويوضح المستثمر الذي فضل عدم ذكر اسمه، الأسباب التي تقلل من السعر النهائي بانها ترجع إلى الأسعار المعقولة لأثمان الأراضي في المحافظات، لا سيما أن بعض التشطيبات غير مطلوبة من قبل قاطني المحافظات، مثل: التدفئة المركزية، والمصاعد وغيرها. بلغ عدد الشقق السكنية التي بيعت العام الماضي 21 ألف شقة تركز أغلبها في المناطق التابعة لمديرية أراضي شرق عمان بواقع 4400 شقة تلتها مديرية أراضي شمال عمان 4300 شقة، في حين كانت الشقق ضمن مديرية أراضي اردب الأكثر مبيعاً بين المحافظات بواقع 2400 شقة تلتها أراضي العقبة بـ 1600 شقة.

يدعو العديد من الخبراء المواطنين، إلى التوجه نحو المناطق السكنية غير المكتظة، بعد أن بلغت أسعار الأراضي في المناطق السكنية المزدهمة مستويات قياسية مبالغ فيها نتيجة قلة المساحات المعروضة للبيع.

وقال تقرير «الاستراتيجية الأولى للدراسات» إن قطاع الإنشاءات حقق نمواً حقيقياً ملموساً، هو الأعلى بين القطاعات، بلغت نسبته 11.1 بالمائة خلال العام 2006 مقارنة بنمو نسبته 9.0 بالمائة خلال العام 2005. أما بالأسعار الجارية، فقد نما هذا القطاع بنسبة 13.1 بالمائة مقابل نموه بنسبة 10.6 بالمائة خلال العام 2005. ويظهر ذلك نمواً منخفضاً لهذا القطاع بنسبة 1.8 بالمائة مقابل نموه بنسبة 1.5 بالمائة خلال العام 2005.

وأرجع التقرير النمو الملحوظ، الذي سجله هذا القطاع بالأسعار الثابتة، إلى استمرار زخم النشاط العمراني خلال العام 2006، بالتزامن مع نمو مبيعات الاسمنت إلى السوق المحلي بنسبة 6.1 بالمائة مقارنة مع مستواها خلال العام السابق، رغم تراجع إنتاج الاسمنت بنسبة 1.9 بالمائة عن مستواه خلال العام 2005.



وكانت بيانات رسمية، أكدت أن عدد الشقق المباعة شهدت تراجعاً مقداره 14 بالمائة خلال النصف الأول من العام 2007 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2006.

يعتبر المستثمر في قطاع الإسكان، الدكتور نعمان الهمشري، أن من بين القرارات الحكومية التي زادت الأعباء على المواطنين قرار إعفاء الشقق التي لا تزيد مساحتها على 120 متراً مربعاً من رسوم التسجيل، مخفضاً الإعفاء الذي كان يشمل الشقق التي لا تزيد مساحتها على 150 متراً مربعاً.

وفي حال زادت مساحة الشقة على 120 متراً مربعاً غير شاملة للخدمات تخضع المساحة الزائدة إلى رسوم تسجيل بنسبة 1 بالمائة من الرسوم المقررة ولغاية 150 متراً مربعاً، أما إذا زادت المساحة على 150 متراً

مربعاً فيخضع كامل مساحة المسكن إلى كامل رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار.

وعلى الرغم من تلك العوامل المؤثرة مجتمعة، إلا أن الإقبال على تسجيل ملكيات الشقق في مديريات الدائرة في العاصمة من المواطنين، أكثر من مثيلاتها في المحافظات، بحسب مصادر في دائرة الأراضي والمساحة. ويتسم سوق العقار، وفقاً لخبراء، بتأثيره المباشر في تحريك بقية القطاعات الاقتصادية، ونموها، وبخاصة قطاع الإنشاءات الذي يوفر فرص العمل التشغيلية للأيدي العاملة، ويخلق نشاطاً ملحوظاً للخدمات المساندة كافة مثل: تنشيط أسواق الحديد، والإسمنت، والخشب، والزجاج، والألمنيوم، والأدوات الصحية وغيرها، إضافة إلى تطوير قطاعات البنية التحتية والمشاريع الإسكانية

المحلية، إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض أثمان الأراضي في بقية مناطق المملكة وعمان الشرقية.

وتتسم العاصمة بميزة الطلب على المساكن جراء التقليل السكاني الموجود فيها والذي يزيد على 2 مليون نسمة، من أصل 5.5 مليون نسمة.

ويرجع البعض الإقبال على المساكن في العاصمة لعدة أسباب من بينها قربها من المرافق الحيوية، وتوافر فرص العمل بها، فضلاً عن قلة حظوظ المحافظات في التنمية. يرجع خبراء آخرون انخفاض أثمان الوحدات السكنية خارج العاصمة إلى نوعية التشطيبات وبعض التفاصيل التي يطلبها الراغبون في التملك في العاصمة وخصوصاً عمان الغربية مثل: التدفئة واشتراتهم توافر المصاعد

والاستثمارية المختلفة.

وأظهرت إحصاءات «الأراضي والمساحة» ارتفاع حجم التداول الإجمالي في قطاع العقار خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي بنسبة 17 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2007، ليبلغ 426 مليون دينار.

كما واصلت إيرادات دائرة الأراضي نموها، إذ بلغت خلال الشهر الأول من العام الحالي 27.02 مليون دينار.

إلى ذلك، انخفضت قيمة العقارات في مناطق عمان الشرقية والمحافظات 50 بالمائة عن مناطق عمان الغربية التي شهدت اقبالاً متزايداً خلال الأعوام الثلاثة الماضية، الأمر الذي جعل أسعار الأخيرة تفوق قدرات المواطنين الشرائية.

ويرجع خبراء تلك النتيجة في سوق العقار

تضافرت عدة عوامل حكومية وخاصة أخيراً في تحويل حلم امتلاك «بيت العمر» إلى حلم بعيد المنال في بلد يتجاوز عدد المستأجرين فيه 25 بالمائة من قطاع الإسكان الذي يقدر بمليون ومئتي ألف وحدة سكنية.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن 60 ألف مواطن في القطاع العام، على الأقل، بحاجة إلى مساكن، تقدموا بالبرنامج التمويلي الإسكاني لدى المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، إلا أن مستوى الأسعار الحالي يحول دون قدرتهم على امتلاكها.

رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، زهير العمري، يقول إن «أثمان المساكن وتحديد الشقق باتت تفوق القدرات الشرائية للمواطنين، وسط مخاوف من اتساع رقعة تلك الظاهرة خلال السنوات المقبلة، ما يعني حرمان شريحة واسعة من المواطنين ذوي الدخل المتوسطة والمحدودة من التملك».

ويقدر مستثمرون حجم الضرائب والرسوم المحصلة بنحو ثلث قيمة العقارات والوحدات السكنية حديثة البناء.

وتعتبر رسوم التسجيل المفروضة عند تثبيت الملكية أول الضرائب، التي تتقاضاها الحكومة والتي تبلغ نسبتها 10 بالمائة من قيمة العقار، يضاف إليها 16 بالمائة على أغلب المواد الإنشائية التي تدخل في البناء والتشييد.

أرهقت كثرة الاقتطاعات والضرائب قطاع الإسكان وثبطت نشاطه، في الوقت الذي تشير فيه إحصاءات إلى تراجع عدد الشقق المباعة من أعضاء الجمعية من 22 ألف شقة العام 2005 إلى 18 ألفاً العام الماضي.

دورة حياة الدجاجة

بورصة المستهلك



سجلت أسعار البيض المائدة انخفاضاً متفاوتاً في عمان، بعد أن ارتفعت أسعارها إلى مستويات قياسية لامست حاجز الـ 3,50 دينار منذ أسبوع.

وزير الزراعة مزاحم المحيسن، أرجع انخفاض الأسعار النسبي إلى قرار حكومي علق استيفاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد بيض المائدة من الخارج للأشهر الثلاثة المقبلة. القرار الحكومي كان علق استيفاء 23 بالمائة رسوم جمارك على البيض الذي يستورد من أي دولة خارج «المجموعة العربية»، فيما يبقى البيض الذي يستورد من الدول العربية معفى أصلاً من الجمارك.

مربو الدواجن، ومنتجو بيض المائدة، رأوا في القرار إجحافاً بحق «صناعة محلية» تعاني من آثار رفع أسعار المحروقات، وبالتالي ارتفاع كلف تدفئة الدجاج والبيض واللحم وكلفة نقل منتجاتهم إلى الأسواق المحلية. مدير عام الأهلية للدواجن، موسى وكيلة، قال: إن الأسعار العادلة لطبق البيض يجب أن تتراوح بين 2.75 إلى ثلاثة دنانير باعتبار أن كلفة طبق البيض من المزرعة تقدر بدينارين ونصف.

إلى ذلك قدر وكيلة كلفة «بيضة التفريخ» بـ 20 إلى 22 قرشاً. كلفة إنتاج كيلو الدجاج الحي تقدر بـ 135-130 قرشاً ما يجعل كلفة إنتاج الدجاجة الكيلو والنصف 1.90 دينار إلى 2.05 دينار.

«هذه السنة صعبة على المزارعين ومررت علينا ظروف صعبة جداً من الصقيع إلى الثلج إلى رفع المحروقات.» وكان سعر الدجاج ارتفع إلى نحو 2.40 دينار للكيلو، ولكنه عاد إلى الانخفاض النسبي مع قرار حكومي «خفف من القيود» على الاستيراد من دول عربية مجاورة كسورية أو دول معروفة بإنتاجها للدجاج مثل البرازيل.

كلفة كيلو واحد من الدجاج من 1300 - 1350 فلساً

كلفة حضنة المصوص لمدة 21 يوماً من 290 - 310 فلسات

كلفة بيضة التفريخ الواحدة 200 - 220 فلساً



إعلاميون يشنون هجوماً معاكساً

دول عربية تسعى لإلحاق الفضائيات بإعلامها الرسمي المقيد

السَّجَل - خاص

◀ ميثاق الإعلام العربي الذي وقّع في القاهرة الأسبوع الماضي سيعطي 21 دولة عربية صلاحية الحجب والتأثير على برامج 400 فضائية تمتلكها وتديرها 60 هيئة بث، ما أثار انتقادات واسعة لا سيما لدى الاتحاد العالمي للصحفيين الذي رأى في الميثاق «تكميماً للأفواه ومحاولة للتحكم بالفضاء، وتراجعاً للوراء».

وزراء الإعلام العرب، الذين أقرّوا الميثاق الجديد استناداً إلى مقترح سعودي مصري، اختلفوا في مدى إزاميته على الدول العربية. فبينما يرى وزير الإعلام المصري أنس الفقي أن الميثاق ملزم بمجرد التوقيع عليه، يذهب وزير الإعلام اللبناني، غازي العريضي، ووزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، ناصر جودة، إلى اعتباره استرشادياً وغير ملزم. ويؤكد جودة وجوب مرور الميثاق عبر القنوات الدستورية في كل دولة قبل أن يطبق.

يطلب «الميثاق» من جميع المحطات الفضائية العربية «عدم الإساءة للزعماء أو الرموز الدينية والوطنية وحماية الهوية العربية من تأثيرات العولمة الضارة، تحت طائلة سحب الترخيص أو عدم تجديده». ويسمح أيضاً للدول الموقعة عليه «سحب أو تجميد أو عدم تجديد ترخيص العمل لأي وسيلة إعلام تخالف القوانين».

وهو يتضمن 18 بنداً ينظم آليات البث الفضائي ويحمل الإعلام مسؤولية حماية المصالح العليا للدول العربية.

عضو مجلس نقابة الصحفيين السابق، محمد سويدان، يرى أن بنود الميثاق «فضفاضة وغير واضحة»، متسائلاً عن «ماهية الرموز الدينية التي يجب عدم التعرض لها، وإن كان ذلك ينطبق على إمام مسجد أو قس في كنيسة»؟

حجم الانتقادات لتوافق وزراء الإعلام كان واسعاً عربياً ودولياً. أحد الصحفيين علّق على الانسجام الإعلامي الاستثنائي بأنه أول قطاع يتمتع بحالة توافق شبه تام بعد مؤتمرات وزراء الداخلية العرب، المعنية ببسط الأمن وتبادل المعلومات الاستخبارية.

أما الصحفي باسل الرفايعة، فيزيد أن «العرب لا يتفقون إلا على تكميم الأفواه وقمع الحريات والتضييق على الأفراد». ويستحضر توافق وزراء الداخلية الدائم على مواضيع ذات صلة بـ«الحريات وسبل تقييدها رغم التباعد والتباين بين الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات سواء في الرؤى أو الأفكار أو المدارس المذهبية». وطالب عدد من أعضاء مجلس النواب الأردني الحكومة بعدم الالتزام بالميثاق الذي وقع في القاهرة مؤخراً.

ويرى أستاذ الإعلام في جامعة القاهرة، صفوت العالم، «أن توافق وزراء الإعلام العرب ما كان ليحدث لو كانت قضية النقاش توسيع الحريات، وفتح مساحات الحوار، وتبادل وجهات النظر».

لم يأبه وزير الإعلام اللبناني، غازي العريضي، المعروف بانتقاداته للسياسات الأميركية في المنطقة، بالنقد الموجه لميثاق الإعلام العربي. فبادر للدفاع عن اتفاق القاهرة رافضاً القول إنه «يكمم الأفواه» أو يقتل مساحات الحوار، معتبراً أنه آلية «تنظيمية واسترشادية» دون أن يقدم توضيحات لطبيعة أو مفهوم كلمة استرشادية.

«وزير الإعلام»، ناصر جودة، يتوافق

مع العريضي، ويقلل من تأثير الميثاق على الحريات الصحفية والإعلامية. ويصفها بأنها «مبادئ استرشادية تحترم سيادة الدول وقوانينها (...) سوف تعرض على المجالس التشريعية في الدول المختلفة».

الخلاف الوزاري العربي، حول إلزامية الوثيقة تقابله انتقادات دولية لمحتواها، كان أشدها على لسان سكرتير الاتحاد العالمي للصحفيين أيدن وايت الذي وصفها بأنها «تراجع». وقال إنها «ضربة جديدة لحرية الصحافة ووضع القيود على وسائل الإعلام من أجل تحويلها صديقة لوجهات نظر الحكومة».

ويعتبر الاتحاد الذي يرصد انتهاكات دول العالم لحرية الرأي والتعبير ويتخذ من مدينة نيويورك مركزاً له أن الميثاق العربي يؤكد سيطرة الحكومات على الإعلام، ويضع شروطاً مسبقة على ما سيبت في الفضاء.

وزير الإعلام المصري، الذي فوجئ بحجم السخط الذي أثاره الميثاق، عاد بعد أقل من يومين على توقيع الميثاق ليرمي الكرة بعيداً ويقول إنها تستهدف ما «فضائيات العري».

إلا أن أستاذ الإعلام، بجامعة القاهرة، الدكتور صفوت العالم، يخالفه الرأي ويعتبر أنها تستهدف قنوات فضائية مثل الجزيرة القطرية «تعرض الرأي والرأي الآخر، كونها أصبحت كابوساً لبعض الحكومات العربية التي لم تتعود على سماع الرأي الآخر».

قطر، التي تمول قناة الجزيرة، لم توقع على الوثيقة، ولكنها لم تختلف على المضمون بل رأت وجوب قياس مدى انسجامها مع قوانينها.

مدير الجزيرة، وضاح خنفر، يؤكد أن «أي معايير للعمل الصحفي يجب أن تكون صادرة عن المهنة وليس من المقبول فرضها من المؤسسة السياسية. ويجب أن تحال أي قضايا تتعلق بالنشاط الإعلامي إلى مراجع

ليتهم يجتمعون لتأسيس معهد تدريب يؤهل الأجيال الشابة لإعلام المستقبل».

وتساءل أبو هلال: «هل كان العرب بخير وحدة وتآلفاً وتضامناً، قبل الفضائيات؟ وقعت الحرب الأهلية اللبنانية وغزا العراق الكويت وحشدت الحشود على الحدود العربية، والشتم الإعلامي الفج كان صناعتهم بامتياز قبل ظهور الفضائيات».

الميثاق جاء بعد أقل من أسبوعين من تقرير للجنة الدولية لحماية الصحفيين رصدت فيه ازدياد هيمنة الحكومات العربية على وسائل الإعلام الخاصة من خلال التحكم برخصة البث أو النشر وكذلك فرض الرقابة الذاتية على المؤسسات الإعلامية العربية.

اجتماع وزراء الإعلام العرب، سبقه اتفاق وزراء الداخلية، في تونس الشهر الماضي على إدخال تعديلات على استراتيجية مواجهة الإرهاب، ترمي أي ترويج له أو تحريض عليه من قبل أشخاص أو وسائل إعلام، وكذلك امتلاك مواد أو أسلحة لجماعات إرهابية.

قانونية».

رئيس تحرير صحيفة القدس العربي اللندنية، عبد الباري عطوان، وصف نتائج وزراء الإعلام العرب بأنه «إرهاب يعرقل وصول الحريات الديمقراطية إلى المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تصل إليها».

الكاتب والإعلامي المصري، عبد الحليم قنديل، وصف وثيقة وزراء الإعلام العرب بأنها «سياسية بامتياز». وشدد على أن «أخطر ما تضمنته تجريم ليس فقط البث بل الاستقبال، ما يعني أن الأنظمة العربية قد تذهب إلى حد لا يتخيله عقل بأن تعتقل من يشاهد قناة تعتبرها الوثيقة غير مطابقة للشروط». ما يشير إليه قنديل، كان رائجاً في الستينيات والخمسينيات حين كان يعتقل المواطن عندما يستمع لإذاعات محظورة في بعض الدول العربية.

يتفق مدير مكتب الجزيرة في عمان، ياسر أبو هلال، مع سابقه وقال «ليتهم يجتمعون لتأسيس صناعة سينما عربية تخاطب الغرب،

أبرز المحطات الفضائية العربية

راديو وتلفزيون الشرق الاوسط MBC	قناة العربية MBC 1 / 2/3/4
أول فضائية عربية انطلقت عام 1991 من لندن وانتقلت إلى دبي، يملكها الوليد الابراهيم ابراهيم مقرها دبي.	مجموعة الجزيرة
الجزيرة الإخبارية، يملكها رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني وهو يرسم سياستها، مقر هذه القنوات الدوحة - دولة قطر	LBC المؤسسة اللبنانية للإرسال
LBC يملك 60 ٪ من أسهمها الأمير الوليد بن طلال ويملك ببيروت انظار 40 ٪، مقرها أدها بالقرب من بيروت - لبنان	المستقبل
Future تابعة لرئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري مقرها بيروت - لبنان	قناة الحرة
والحرة عراق، وراديو سوا	تابعة للكونغرس الأمريكي هدفها تحسين صورة أمريكا في العالم العربي مقرها واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية
مجموعة ART	مجموعة أوربت
إقرأ ومجموعة ART يملكها رجل الأعمال السعودي صالح كامل كانت تبث من روما وفي بداية هذا العام انتقلت إلى عمان - الأردن	Orbit يملكها الأمير بندر بن محمد بن سعود الكبير مقرها روما
NEW TV	التجديد
مملوكة للتجمعات القومية اليسارية وبالأخص تحسين خياط	قناة أن بي أن
NBN مملوكة لحركة أمل بزعامه نبيه بري	قناة شام
شام	مملوكة لمجموعه عرب للفنان ياسر العظمة
قناة Anb	قناة ANB
تابعة لصالح الصفدي	قناة Ann
ANN مملوكة لرفعت الاسد	كما يوجد أكثر من 350 قناة عربية تعنى بالمنوعات والأفلام والمحاورات الدينية



د. عبد الله العبد



مجلس حماية المستهلك الوطني



الحجم الو ثقله

عن فايز الصياغ، "علم الاجتماع"، "ترجمان" و"جائزة زايد"

إنجاز يخرج عن مألوف الترجمات السائدة



◀ فايز الصياغ



◀ الطاهر لبيب

ينال الدكتور فايز الصياغ جوائز عن جهده الجاد والذكي وعن روح البذل عنده في الترجمة. ومن الواجب، هنا، أن نشير إلى أن إسناد الجائزة إليه يؤكد، أيضاً، كم هي دقيقة ونزيهة جائزة الشيخ زايد للترجمة في اختيار من يستحقها من المترجمين.

*عالم اجتماع تونسي
مدير عام المنظمة العربية للترجمة

أخرى قام بها الدكتور فايز الصياغ نفسه، حيث أصدرت المنظمة ما ترجمه من ثلوث المؤرخ الشهير هوبزباوم ("عصر الثورة" و"عصر الرأسمالية")، في انتظار صدور "عصر الإمبراطورية". ولا شك أنه سيكون لهذا الثلوث، أيضاً، صداه الواسع في مجال الترجمة.

نعم كان منتظراً وسيبقى منتظراً أن

للترجمة التي تبنته وتابعته وأصدرته، و جهد مؤسسة ترجمان في عمان، وعلى رأسها الدكتور مصطفى الحمارنة، التي تحمست له وتحملت تكلفته، رغم ضعف إمكاناتها المادية، فأثبتت بذلك أن للمترجمين عليها همأ معرفياً عربياً حقيقياً يستحقون فيه المساندة والتتويج. هذا مع العلم بأن التعاون بين المؤسستين قد امتد في ترجمات

الاجتماع، ووراء هذا كله من سعة ثقافته، لكي ينجز ترجمة دقيقة، لا تغيب عنه فيها ألوان المعاني، لا في نصها الأصلي ولا في ما تنقل إليه. ومما ليس مألوفاً، حقاً، هو صيغته المجتهدة في تطويع مضمون الكتاب، من منظور الحاجة العربية؛ لقد تبين له أن بعض المعطيات، ذات الطابع الإحصائي بالخصوص، تحتاج إلى تحديث فعوضها بأحدث ما وجد عنها. رأى أن بعض الأمثلة المضروبة تفقد دلالتها في الثقافة العربية فقرر حذفها. ثم إنه ذهب أبعد من ذلك فأدرج "مدخلات عربية" جعلت من ترجمته "تعريباً" ذكياً يعيد إلى المساهمات العربية بعض اعتبارها. هكذا نجد في النص العربي ما لا نجده في النص الأصلي من أسماء المفكرين وعلماء الاجتماع، منذ ابن خلدون إلى اليوم. ولقد كان هذا الاجتهاد مقنعاً إلى حد أن أنطوني غدنز نفسه لم يتردد في قبول ما ينجز عنه من تعديلات لنصه، بل ولم يتردد في تصدير الترجمة.

لقي كتاب "علم الاجتماع" رواجاً واسعاً وسريعاً لدى القراء وأهل الاختصاص. ولقد كان في هذا اعتراف بأن ما قام به الدكتور فايز الصياغ يتجاوز العمل التقني، إلى بناء نموذج متقدم في نقل المعارف إلى اللغة العربية.

وراء جهد الدكتور فايز الصياغ جهدان آخران حوَّلاه إلى مشروع قابل للانجاز، وفي هذا المستوى: إنه جهد المنظمة العربية

د. طاهر لبيب*

◀ أن ينال الدكتور فايز الصياغ جائزة الشيخ زايد للترجمة عن ترجمة كتاب أنطوني غدنز "علم الاجتماع" فهذا أمر منتظر، لسببين على الأقل: الأول أن الكتاب، في حد ذاته، من أمهات المراجع في علم الاجتماع. إنه يجمع بين الشمول والتحليل، بين اتساع الأفق الفكري ودقة التناول العلمي. كما يجمع بين تماسك المقاربة النظرية والتبرير المقنع للنماذج التطبيقية. كل هذا في صياغة سلسلة تيسر للقراء، لا سيما الطلاب منهم، الفهم والمتعة في آن واحد. أما السبب الثاني فهو أن ما بذله الدكتور فايز الصياغ من جهد في انجاز ترجمته، يخرج عما هو مألوف من الترجمات السائدة، عربياً: تلك الترجمات التي غالباً ما تغيب فيها الدقة العلمية، بل وقد تغيب فيها الأمانة وأخلاقيات المعرفة أيضاً.

لقد استفاد الدكتور فايز من تملك اللغتين، العربية والإنجليزية، تملك الحذق والذوق، كما استفاد من مساراته في علم

إضافة نوعية للأكاديمية العربية

محرر "السجل" الثقافي يحصد أرفع جائزة للترجمة

السجل - خاص

◀ حصد محرر "السجل" الثقافي الدكتور فايز الصياغ جائزة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن ترجمته لكتاب "علم الاجتماع" لأنطوني غدنز، الذي صدر ضمن مشروع تنويري استراتيجي أطلقته مؤسسة ترجمان الأردنية لدى تأسيسها عام 2004.

وأعلن أمين عام الجائزة راشد العريمي في دورتها الثانية، فوز الصياغ من الأردن عن حقل علم الاجتماع والمعماري العراقي رفعة الجادري في حقل الفنون عن كتابه "في جدلية وسببية العمارة".

نتاج الصياغ والمعماري وصل إلى التصنيفات النهائية من بين 82 عملاً تنافست للفوز بكبرى الجوائز العربية.

و"علم الاجتماع" أحد أربعة كتب ترجمتها دار "ترجمان" غير الربحية التي أسسها قبل أربع سنوات مصطفى الحمارنة رئيس مجلس

إدارة أسبوعية "السجل"، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية) السابق.

وصنفت هيئة اختيار الجائزة كتاب الصياغ ضمن "أهم الكتب المعاصرة ونجح صاحب الجائزة في ترجمته إلى العربية بشكل مقارب وصائب". وزادت أن الترجمة "جاءت سلسلة وطبقة وقادرة على بلوغ المتخصصين بهذا العلم وسواهم، كما تميزت بأمانة النقل ودقة اللغة والجودة الفنية الواضحة في العمل المقدم وكذلك حفاظاً على حقوق الملكية الفكرية".

"ترجمان" وزعت نسختين من "علم الاجتماع" مجاناً على مختلف جامعات الوطن العربي، في مسعى لسد عجز في مطبوعات علم الاجتماع في المكتبة الجامعية العربية، حسبما يستذكر صاحب الدار.

وهكذا بات كتاب "غدنز" المترجم للعربية بأسلوب الصياغ الرشيق المرجع الأول للجامعيين والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية عامة، بحسب مانح الجائزة.

الطبعة الرابعة الموسعة المحدث، التي وضع غدنز تصديراً لنسختها العربية، "تضم واحداً وعشرين فصلاً عن عدد ضخم من القضايا المحورية في دراسة المجتمعات المعاصرة الحديثة وما قبل الحديثة، بصرف

النظر عما قد يكون بينها من تنوع في النظم والثقافات، وتباعد جغرافي، وتفاوت في درجات النمو والتنمية والموارد والقدرات".

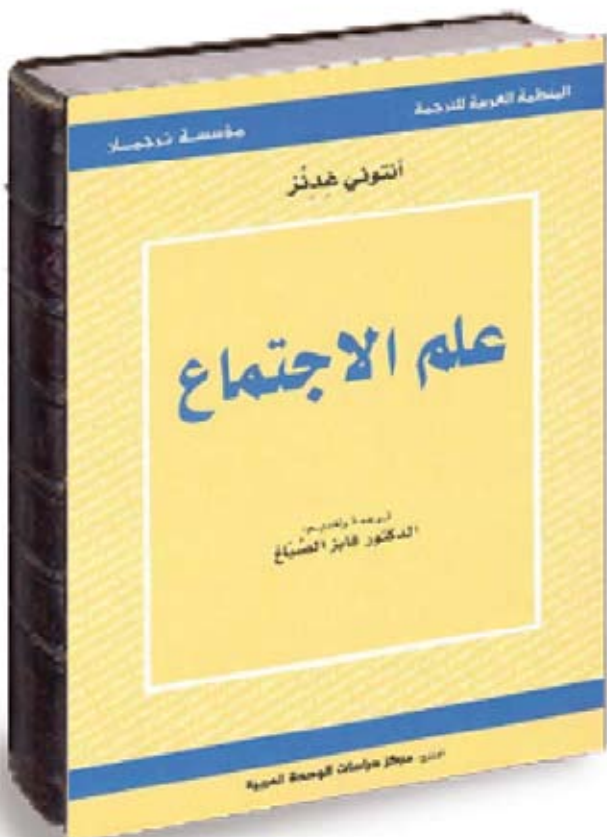
في فرع إبداعي ثالث، نال مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية جائزة الشيخ زايد فرع النشر والتوزيع، بينما حجت الجائزة المخصصة لأفضل تقنية في المجال الثقافي. وكان الروائي الليبي إبراهيم الكوني فاز بجائزة فرع الآداب والكويتية هدى الشوا بجائزة أدب الطفل.

ومن المنتظر أن تُعلن خلال الأسابيع المقبلة نتائج جائزة الشيخ زايد في الفروع الثلاثة المتبقية: التنمية وبناء الدولة، جائزة المؤلف الشاب، وشخصية العام الثقافية. ومن المقرر تكريم الفائزين خلال فعاليات الدورة المقبلة من معرض أبو ظبي الدولي للكتاب الذي سيقام بين 11 وحتى 16 آذار/مارس المقبل.

يذكر أخيراً أن الصياغ، الذي يشرف على القسم الثقافي في أسبوعية "السجل"، قدم خبرات واسعة، ترجمات واستشارات لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، وهو خبير في دراسة وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعدة

مشروعات تنموية في الأردن. يحمل الصياغ بكالوريوس في علم الاجتماع ودبلوم في الأدب العربي والانكليزي في الجامعة الأميركية (بيروت)، ماجستير في علم الاجتماع الصناعي ودكتوراه في علم الاجتماع الاقتصادي في جامعة تورنتو الكندية.

مشروعات تنموية في الأردن. يحمل الصياغ بكالوريوس في علم الاجتماع ودبلوم في الأدب العربي والانكليزي في



الهيئة الملكية الأردنية للأفلام

مخرجون يطالبون بما هو أبعد
من الدعم اللوجستي

هيا صالح

يشرف عليها مجلس مفوضين برئاسة الأمير علي بن الحسين. وعملت الهيئة منذ تأسيسها، بحسب القائمين عليها، على دعم عدد من الأفلام الأجنبية التي تم تصويرها في الأردن، مثل الفيلم الأميركي الكندي "المنقح" للمخرج الأميركي من أصل بريطاني بريان دي بالما، وهو يتناول الحرب على العراق، وفيلم آخر للمخرج نفسه باسم "مهمة في المريخ" تم تصويره في وادي رم، كما قدمت الهيئة دعماً لوجستياً للفيلم الأردني "كابتن أبو الرائد" من تأليف وإخراج أمين مطلق وبطولة نديم صوالحة ورنا سلطان.

وفي سياق متصل، لم يُخفَ الحديد نقده الشديد للهيئة التي "لم تأخذ تصريحاً من النقابة لتصوير مثل هذه الأفلام"، وهو ما يخالف، بحسبه، "قانون النقابة الموثق"، وهو ما ترد عليه مستشارة الشؤون الإعلامية والثقافية في الهيئة، ندى دومانى، موضحة أن الهيئة استحصلت على التصاريح المطلوبة من الجهات المعنية، مستدركة: "وليس من بينها النقابة".

وقد تبنت الهيئة، وهي أول عضو من منطقة الشرق الأوسط، في هيئة مفوضي الأفلام الدولية، برنامج "سحب أفلام"، الذي "يخلق ثقافة أفلام"، بحسب تعبير دومانى، عن طريق منح الجمهور فرصة للتعرف على نمط غير معهود من الأفلام والاستمتاع بالتجربة السينمائية وتنمية ذائقة الصورة بشكل عام كونها عملاً فنياً ينبع من روح المبدع الذي قام بإنتاجه، وتؤكد دومانى: "هذه الأفلام تم تمويلها وإنتاجها من قبل صانعيها، ولم يكن للهيئة من دور سوى توفير بعض

الحصول على الرخص والتصاريح الرسمية، وإيجاد الحوافز المتعلقة بصناعة الإنتاج والاستفادة منها.

من جهة، يرى نقيب الفنانين الأردنيين شاهر الحديد، أن "ما تقوم به الهيئة دور شكلي وسطحي"، مؤكداً أن الهيئة لم تزد على الحركة الفنية ولم تُضف إليها شيئاً، وأنها "أخذت اسماً كبيراً لا يتناسب مع ما تقدمه"، فيما يرى الناقد السينمائي ناجح حسن أنه "من الظلم أن نطالب الهيئة بإنتاج أفلام"، موضحاً موقفه بقوله: "إننا نفتقد البنية التحتية اللازمة لذلك". ويذكر حسن بما حققته الهيئة من خلال دعمها للمواهب الشابة من نجاح، وأنها "بدأت تجني ثمار عملها" من خلال "فوز غالبية الأفلام التي رعتها الهيئة بجوائز رفيعة ومكرسة".

المدير العام: توفير
دعم مالي لصانعي
الأفلام ليس من ضمن
مهام الهيئة

وكانت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام تأسست بموجب قانون رقم 27 لعام 2003، وهي هيئة حكومية، مستقلة مالياً وإدارياً،

«أفلامنا قصيرة لكن طموحاتنا كبيرة»، هذا ما يقول به مخرجون أردنيون شباب، مطالبين الهيئة الملكية الأردنية للأفلام أن "تتخذ دوراً أكبر" في دعمهم وإبراز قدراتهم، وأن لا تكتفي بالدعم اللوجستي فقط. من جهتهم يؤكد القائمون على هذه الهيئة، ابنة الأعوام الأربعة، أن الغاية من تأسيسها "حفز المهتمين على التعبير عن أنفسهم بالوسائل السمعية والبصرية"، وبحسب نائب مدير عام الهيئة، جورج داود، فإن توفير دعم مالي لصانعي الأفلام ليس من ضمن مهام الهيئة، إذ إن إنتاج الفيلم يتطلب مبالغ كبيرة لا تمتلكها الهيئة بوصفها مؤسسة حكومية غير ربحية.

ويؤكد داود أن "نشاطات الهيئة لا تقتصر على الدعم اللوجستي"، مبيناً أن خدمات الهيئة، التي ترمي إلى دعم أي مخرج أردني أو أجنبي يود التصوير في الأردن، تشمل: إفادة صناع الأفلام بمعلومات عن القدرات المحلية وطواقم العمل وشركات الإنتاج، والبحث عن مواقع تصوير مناسبة، والمساعدة في استكشاف المواهب بأشكالها المتعددة. كما تعمل الهيئة على إيجاد قنوات الاتصال مع الجهات الرسمية والخاصة، وتساعد في

يظل قضية محورية تُورق عدداً كبيراً من المخرجين والفنانين المتطلعين إلى "صناعة سينمائية أردنية"، وهو ما يقرّ به داود، لافتاً إلى أن الهيئة، انطلاقاً من وعيها بأن "الشق المالي أساسي وجوهري في صناعة الأفلام"، تعزز إنشاء صندوق تمويل بشراكة أطراف خاصة وحكومية لدعم صانعي الأفلام ومشاريعهم، مضيفاً: "نأمل أن يتبلور هذا المشروع قريباً، وأن ندرك الجهات القادرة على التمويل مدى أهميته".

نقيب الفنانين: «ما
تقوم به الهيئة دور
شكلي وسطحي»

هنا، يتساءل حسن: "لماذا لا تتجه المؤسسات الرسمية والخاصة، على حد سواء، والتي تتهافت على إنتاج المسلسلات، إلى الإنتاج السينمائي؟"، ويطلب العبد الله بأن يُفرض على كل فيلم تدعمه الهيئة ضريبة تضاف إلى تذكرة عرضه في صالات السينما أو غيرها، تذهب لصندوق خاص لدعم الحراك السينمائي في الأردن. أما الحديد الذي يرى أن الهيئة "لم تقدم دعماً حقيقياً، على المستويات المختلفة للفنان الأردني"، فهو يطالب بأن تكون الكوادر القائمة على أعمال الهيئة من أبناء المهنة "أصحاب التخصص والخبرة"، مشيراً إلى العلاقات "شبه المقطوعة" بين نقابة الفنانين والهيئة، وداعياً إلى علاقات تحقّق، في ظل تعاون مشترك، "مستوى أعلى من العطاء".

المعدات لهم أحياناً". برنامج "سحب أفلام" المشار إليه لقي ردود أفعال مختلفة، إذ يصف الحديد هذه الأفلام بـ"أفلام فيديو ومشاريع تخرج للطلبة" وليست "سينما"، مؤكداً أن القائمين على الهيئة "غير متخصصين في شؤون السينما ولا يدركون ما معنى كلمة (فيلم)"، فيما يذهب حسن إلى أن هذا البرنامج "يحفز الشباب على صناعة السينما". أما المخرج طارق حداد فيرى أن ما تقوم به الهيئة "لا يليب الطموح المأمول"، وأن عمل الهيئة "يقصر على أعمال ترفد الموهوبين وليس المحترفين".

وفي الوقت الذي يؤكد فيه داود أن من أبرز أهداف الهيئة "تشجيع الأردنيين على سرد قصصهم بالوسائل المرئية والمسموعة، وتوفير برامج تدريبية للطامحين في العمل بمجال صناعة الأفلام"، يقول المخرج الأردني يحيى العبد الله إن "الدورات لم تؤت أكلها"، مبيناً أن الخلل كان في مدة الدورة التي لا تتجاوز خمسة أيام، وعدم متابعة النتائج المتحصلة منها، موضحاً في هذا السياق: "نحتاج للتدريب على الضوء السينمائي مثلاً إلى أكثر من مدة الدورة بأكملها". من جهتها تلقت دومانى إلى أنه "من المبالغ به" عد كل من شارك في دورة تدريبية أو ورشة عمل مخرجاً "مخضراً"، مشددة على أن الهيئة "ليست جامعة أو معهداً تعليمياً"، وأن على المهتمين "أن يطوّروا مهاراتهم بأنفسهم"، كاشفة في الوقت نفسه عن نية الهيئة تدارك النقص في مجال تعليم السينما، من خلال إسهامها في تأسيس "معهد البحر الميت للفن السينمائي"، الذي سيفتح أبوابه، بحسب دومانى، في أيلول 2008، وسيقدم "تعليمًا متقدماً ودرجة الماجستير في الفن السينمائي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المرئية".

التمويل المالي للإنتاج السينمائي الأردني،



امنيّة تتفوقا في ارضاء المشتركين

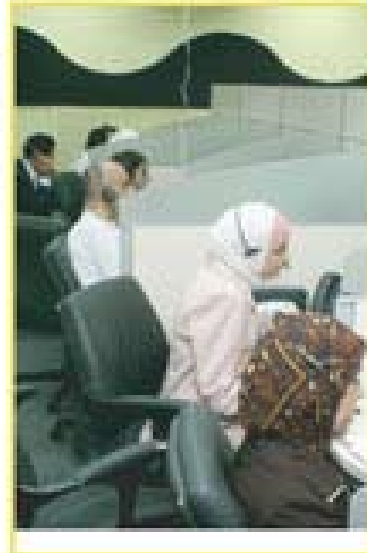
من خلال بحث إلكتروني لوحدة مكتوب للأبحاث

تقدمها الشركات المطيلة العاملة في مجال شبكات الهاتف الخليوي.

و في تصريح له أكد السيد جوزيف حنايا الرئيس التنفيذي لشركة أمينة قائلا: "نعت فطورنا بنطاق الدراسة و التي أتت للمرة الثانية و على التوالي و هي أقل من عام أن شركة أمينة تضم رضى مشتركها نسب أعينها و تعرض دائما على تقديم كل ما هو جديد لهم. ونعت على وعدنا بأن تكون عند حسن طلت بنا."

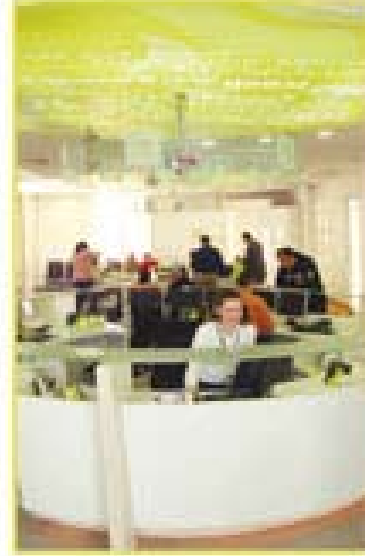
المصدر
مكتوب الأبحاث

هذا و قد قامت وحدة مكتوب الأبحاث بإجراء دراسة معاملة في شهر أيار الماضي و التي كشفت أيضا عنف شركة أمينة في ارضاء مشتركها في بحث لتجديد ما إذا كان المقيمون في منطقة الشرق الأوسط يدركون حقا أهمية نوعية الخدمات التي



مشاركها مقارنة بنسب الرضى لمشاركين الشركات الخالوية الأخرى العاملة في الأرت. وشكل البحث ١١٨٢ مستخدماً من الأردن و١٢٦٥ من مصر و١١٦٢ من المملكة العربية السعودية و ١٠٠٩ من دولة الإمارات العربية المتحدة. وهو يهدف إلى استطلاع آراء المشاركين في ما يتعلق بصحة الشركات العاملة في هذا المحك والخدمات التي تقدمها لك منها لعملائها إلى جانب استطلاع آراء المستخدمين حول العديد من الخدمات المتعلقة بتلقيها العوائق الخالوية ومدى ارتباطهم لاستخدامها.

كما تضمنت البحث دراسة واسعة من الخدمات التي تقدمها الشركات المختلفة المختلفة للمشاركين ومدى ونوعها ورضاهم عنها ومقدار الإنفاق عليها.



للمرة الثانية على التوالي كشفت وحدة مكتوب الأبحاث التابعة لمجموعة مكتوب.كوم والتي تضم الموقع العربي الأكثر شعبية على الانترنت. تفوق شركة أمينة في ارضاء مشتركها وذلك من خلال نتائج البحث الإلكتروني الذي قامت به لاستطلاع آراء مستخدمي الهواتف الخليوي في منطقة الشرق الأوسط حول أفضل الشركات المتخصصة في هذا المجال من حيث ارضاء عملائها وتوفير الخدمات اللازمة لهم والتي تحفظ متطلباتهم وتلبي احتياجاتهم من وراء هذا الانخراط العادل.

ال١٨ عاماً في أرتن دول مختلفة حول الخدمات التي تقدمها الشركات المختلفة في هذا القطاع. وأكد البحث أن شركة "أمينة" تتفوق بأكثر نسبة رضى بين

وشملت الوحدة بإجراء مسح إلكتروني معني شامل ودقيق ذلك شهر نوفمبر الماضي. حيث استطلعت آراء ٤٦١٨ من مستخدمي الهواتف الخليوي وجمعت تفوق أعينهم

امنيّة

شبكة مسوقة

بيتزا ماك باف

جديد

خدمة التوصيل
عمان ... ٥٨٢

نار الشاعر لا تنطفئ!

زهّد لاحقاً في الشعر (يزعم أن الشعر هو من زهّد بصاحبه..)، واندفع نحو التحصيل العلمي ثمّ العمل الأكاديمي والبحث والترجمة، فنال قبل أيام إحدى أهم الجوائز العربية، إن لم تكن أهمها على الإطلاق هي جائزة الشيخ زايد للترجمة. في عمرة إنجازها وما يستحقه من احتفال، ومن توجيه الأضواء إلى المترجمان المعلم وصنيعه المميز، فإن هذا التقدير العالي لا يجمّل به أن يصرف النظر عن النار الأولى للشاعر. نار إبداعه التي لا تخبو، وإن كاد ينطفئ ذكراها لدى نقدة ومتابعين. هنالفاحدة المتذوقين والمهتمين قصيدة للشاعر تنبض بنبرات متعددة، بعنوان "مفكرة فارس متقاعد يعود تاريخ كتابتها إلى أربعة وأربعين عاماً خلت، وتكشف أن الشاعر في أواسط الستينيات من القرن الفارط يزخر بحدائث أرقى وأعمق من حدائث عربية رائجة في الألفية الثالثة.

بكتاب ثان. لا ينتمي صياغ، وهذا لقبه العائلي المدون على الديوان دون آل تعريف، لشعراء الثمانينات، بل ينتسب بجدارة إلى الموجة الثانية للشعراء المحدثين العرب، وهي الموجة التي تضم محمد عفيفي مطر، وسعدي يوسف مثلاً. فيما ينتسب عباس بيضون، وممدوح عدوان، وقاسم حداد لموجة لاحقة هي الثالثة. قصور النقد العربي قاد لإغفال مواقع هامة في خريطة الشعر العربي الحديث، يحتل واحدة منها فايز صياغ إلى جانب زميله أمين شنار منذ مطالع الستينيات. وحيث شكلت «الأفق الجديد» في تلك الحقبة مختبراً لحدائث الشعر يوازي نسبياً «الأداب» و«شعر». لكن القدس التي كانت تصدر منها تلك المجلة الرائدة، ليست بيروت ذات الخبرات في التسويق وصناعة النشر والنجوم. وقد اتفق أن صياغ لظروف وتقديرات تخصه

السّجل - خاص

أصدر فايز صياغ ديواناً شعرياً واحداً في العام 1988 بعنوان "الحب مثلاً" وفي خاتمة الديوان الصغير الحجم، إشارة إلى أن قصائد الكتاب سبق نشرها في مجلات ثقافية عربية، لكن دون إشارة إلى تاريخ كتابتها أو تاريخ نشر معظمها. مع هذا الإغفال غير المعلوم إن كان متعمداً، أم ناجماً عن الرغبة بعدم التزيد، فقد يروق لقارئ من أيامنا ولناقد متعجل أن يحتسب صياغ من شعراء الثمانينيات.. المقلين، بدليل أنه لم يتبع باكورته



الموت يغيب سهيل إدريس

نعت الأوساط الثقافية اللبنانية والعربية الراحل الدكتور سهيل إدريس، الكاتب والروائي والمترجم، ومؤسس "دار الآداب" و"مجلة الآداب الثقافية"، الذي غيبه الموت يوم التاسع عشر من شباط فبراير الجاري.

ومن المعلوم أن الراحل الكبير وعبر "دار الآداب" و"مجلة الآداب" قد رعى منذ مطلع خمسينات القرن الماضي حركة التجديد في سائر حقول الثقافة والإبداع والنقد في العالم العربي.

وعرف الراحل الكبير بروايته "الحي اللاتيني" و"أصابنا التي تحترق" وبترجماته لعدد من الروايات الفرنسية ذات المنحى الوجودي والتقدمي، لكل من جان بول سارتر وسيمون دوبوفوار والبير كامو. كما ساهم مع الناشر الراحل منير بعلبكي في وضع قاموس "المورد" العربي الفرنسي.

مفكرة فارس متقاعد

سيده الفصول

سيده الأوضاع والميول

سيده الألوان والإيحاء والرموز

سيده العوالم الطرية الخبيثة الكنوز

سيده الإيحاء واللاهث وارتعاشة الشفاه والتمنع

سيدتي..إني أحب كل ما فيك من التنوع

..ومن طرقات التشرد أتيك،

والرعب في خطواتي

تأكلت الشمس وجهي

والظلمة المر أدمى لهاتي

ومن موطن اليأس أتيك :

دمرت خلفي كل الجسور

وودعت أرضي القديمة

(حشجة الراكضين وراء الرياح

وعقم الترقب في الأعين المطفأة

ودوامة الحلقات الخبيثة)

خلفتها للسعير

وجئت

وفي مقلتي ارتسامك

يا جنة الماء والظل

يا واجتي

يا امرأة!

فلا تعذلي، إن أرب بعزبه

وفي الحي هتاف إلى الروح، لا بس

وإن شد قتيان القليل مطيهم

طلاب دم: كل كمي وعابس

وهاجت دماء، واستفاقت ضغائن

وماجت بأصداء الهزج البسابس

ألم تعلمي أن الطراد أمضه

وأدرك أن الغائم المتقاعس؟

لأن سيوف الرائيين صديئة

وكل مطايا الراجلين خفافس!

أحس في أصابعي

تململ الريح التي حملت باقتناصها

وطي راحتي أحس رحة الماء الذي

كنت أروم قبضه

وفوق رمحي المثلم العتيق

فوق رمحي الخشب

ترقد ألف لطمية،

جادت بها كف طواحين الهواء الهائنة

أيتها الليونة العنيفة

النابضة بالمفاجأة والدهشة

يا وسائد الطراوة،

في تضاعيفك

أنتشق عبق الأرض غب المطر

وتحت تشنج يدي عليك

أستشعر نداوة زهر اللوز

وتلملم البذور،

أرقب ولادة أشياء غريبة

لا أعرفها

ومع اليقظة،

أدرك أن الشمس ما زالت تنهش جبهتي

وأني ما زلت ببابك

الآن..

تنتهي حكاية الظلال والتوقعات،

ينتهي توثب الخيال

الوقت جد ضيق

وليس ينفع اللبيب أن يعيد في تاريخه النظر

و"أجمل العمر هو الوقت الذي لم يأت بعد"

و"الشقاء في خطر"

الآن ..

تنتهي حكاية الرموز،

والجديد سوف نلتقيه في عواصف الجراد والرمال

كتب



مجموعة من الفنانين

والشعراء والباحثين

بالعربية والإنجليزية

دار الرواق 2008

مر القطار

مائة عام

عمان - دمشق

1908 - 2008

من الكتاب: «بدأنا بالعمل نحو الذاكرة المستترة على جثة هذا النهر الممتد من برلين إلى بغداد، ثم الحجاز الشريف وحيث ومدن أخرى، هو نهر حمل الكثير من ذاكرتنا وعلى جانبه قرّ التاريخ.

ذهبنا إلى منبع الحديد في الشام، تتبعناه نهراً من أنهر الرواق، فإذا به كالماء يحمل، ولا يحمل، مات عليه الكثيرون وولد كثر في محطاته وقمراته. رسم الحديد خط التحضر والتوطن، فكان حاجزاً بين نسق الفلاحة والبداءة في الأردن.

لكنه ظل صلة وصل مع ذاكرة دولة الأمة. دمرت الحرب العالمية الأولى أجزاء منه وأعيد تعميره، وظل عامراً، لكنه لا يستخدم اليوم للغاية التي من أجلها بني. كثيرون يحملون في ذاكرتهم من صوت القطار وصغيره ومحطاته ما يمكن أن يحدث فتحة في الدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وها نحن نفتح الباب مع هذا المشروع الكبير في تاريخنا الغائب وبعد مائة عام من عبور القطار أرض الأردن ووصله المدينة المنورة في آب 1908».

أريدها بالعربية... وإلا فإن طعمها سيتغير

falafel al quds. لماذا يجيبني مأمور الهاتف وأنا أطلب موعداً ما: "يس هاو كان أي هلب يو؟" ويمد لي شخص تعرّف عليه ببطاقته الشخصية ولا أرى إلا اسمه وعنوانه بالإنجليزية. لم يكن الأمر مقلقا في البدء، عندما كانت العلامات أقل من أن يستدعي الأمر الاهتمام الذي تطلبه ظاهرة اجتماعية ثقافية حقيقية كهذه.

لعل الأمر "كول" أكثر (مرافات عربية لتعبير كول: صباية بالفلستينية وخيلة بالأردنية وروش بالمصرية). ولعل الناس ملت من العربية ولعل التجارة أفضل بالإنجليزية ولعل الإنجليزية أقرب للنفس لكنني لست مرتاحة للموضوع. هناك غربة وفلسفة وكرة للذات وتنكر بهذا الاستعمال المتطرف والمبالغ به للغة غير المحلية، مهما كانت هذه اللغة. تعلم الإنجليزية في عصرنا هذا أمر هام جداً، تعلم أي لغة جديدة على الإطلاق هو مشوار في عوالم ومجتمعات جديدة وثروة رائعة. الإنجليزية لغة العالم الأولى اليوم وأنا أنصح أي شخص بتعلم قراءتها وكتابتها. ولكن عندما أطلب سندويشة لبننة وزعتر، فإنني أريد أن أطلبها بالعربية، وإلا فإن طعمها سيتغير.

أردت أن أشير إلى فكرة في الفن المعاصر أو النقد فالكاتب الذي قرأت بالإنجليزية، ومعظم الترجمة للمصطلحات والمفاهيم الحديثة غير سلس وغريب عن اللسان.

المهم أن يعبر المرء عن ذاته، أن يحكي عن أفكاره ومشاعره أو يوصل فكرته للسامع والقارئ. المهم أن يتخاطب الناس ويتواصلوا ويتحدثوا ويتفاعلوا إن كان بالعامة أو الفصحى بالعربية أو الفرنسية بالإشارة أو رسماً. أنا أعتقد أن اكتشاف/اختراع اللغة أمر قيد التعبير البشري أصلاً، حده برموز محددة وأصوات معينة وتجاهل عمق وتعقيد التفكير والتعبير واختصره بأسس وعروض وقواعد وهمش لغة الجسد وتعبير الوجه وإشارات الأيدي وغيرها من وسائل التواصل.

ولكن لا يسعني إلا أن أطرح سؤالاً "لماذا؟" أمام كل الإنجليزي الذي تسلس للمقاهي والنوادي والمطاعم والمحلات التجارية والمكاتب والشركات التي باتت لا تتحدث إلا بالإنجليزية، سواء أ كان الحديث بالهاتف أو وجهاً لوجه. كيف أصبحت "المنقوشة" بالحروف اللاتينية أطيح، وفي الأغلب أغلى؟ حتى فلافل القدس، أشهى فلافل عمان القديمة، أصبح اسمها

ديالا الخضائونة

www.al-sijill.com

نحن لا نجمل الحدث



السّجل

الرياض | جدة | بقيق

الطبعة السنوية
العدد 10 لسنة 2007
العدد 10 لسنة 2007

الطبعة السنوية
العدد 10 لسنة 2007
العدد 10 لسنة 2007

الطبعة السنوية
العدد 10 لسنة 2007
العدد 10 لسنة 2007

الطبعة السنوية
العدد 10 لسنة 2007
العدد 10 لسنة 2007

كاتب/قارئ

مصادرة الفضاء العربي

◀ عادة أصل الى قمة شكوكي حين يتحدث رموز النظام العربي عن "خلاقنا وعاداتنا" او عن "العفة والطهارة" أو عن الحرية الصحفية "المسؤوله"، وهي تعابير تخفي تحت عباات الأنظمة كل الموبقات والعمولات. لقد صادر رموز النظام العربي الفضاء الوطني منذ ان تفتحت عيوننا على أجهزة الراديو والتلفزة، وأصبحت هذه الأدوات التكنولوجية مكرسه لخدمة التخلف والتزلف ونفخ الطبول. وأكد "غوار الطوشه" في احدي مسرحياته عن حالنا الذي وصلنا اليه حين قال "افتحي على لندن حتى نعرف شو صابر عند الجيران". ومضت عقود من الزمن والجماهير العربي لا ترى ولا تسمع الا استقبالات وتوديع السلطان، والعطايا التي تميز بالاخراج عن معتقلين بمناسبة العيد.

ثم جاء عصر الفضائيات بدءاً بمحطة ال سي إن إن الأميركيه، والتي لولاها لما عرف الجمهور العربي ماذا جرى في حرب تحرير الكويت وخلفياتها. وانطلقت محطة "الجزيره" قبل عشر سنوات وقوضت سيطرة الاعلام الرسمي العربي المتخلف على عقولنا، وأصبحنا نسبح في فضاء من المعلومات والتقارير والمناقشات والاراء المختلفه. ثم دخلنا عصر تدفق المعلومات عبر الانترنت، وأصبح بإمكان الشخص التجول في المواقع الالكترونيه يأخذ منها ما يريد ،كما أصبح بإمكانه كذلك الرد على ما يقرأ أو يشاهد. وفي خضم هذه الثورة الهائله من الاتصالات مازال الرقيب العربي الرسمي يمسك بقلمه او بالمقص، ليشطب ما يعتقد هو انه ضار

بي وبعائلتي، ويمارس سلطة ابوية مطلقه ليقول لنا ما هو خادش لحياتنا وما هو سام لافكارنا، وما هو غير متفق مع عاداتنا وتقاليدينا.

وقبل فترة بدأ هجوم منظم من أجهزة النظام الرسمي العربي على الصحف الالكترونيه وعلى المدونات، اذ بدأ جيل عربي واع في استخدام الأدوات التكنولوجية لمحاربة التخلف وفضح المستور ،والتعبير عن الاراء الحبيسه في "طناجر" الضغط الأمني التي احسن النظام العربي ضبطها وتنقيتها عند اللزوم. ووصلنا الان الى مرحله هجوميه، تعبّر عن ضيق نفس النظام العربي بالتكنولوجيا ولاسيما المحطات الفضائيه. وخرج علينا وزراء الاعلام العرب في مؤتمر القاهره المنعقد الأسبوع الماضي بوثيقه لضبط ايقاع الفضائيات بزريعة الأخلاق والعادات والتقاليد. باختصار النظام الرسمي العربي يريد الآن مصادرة الفضاء الدولي.

هذه الوثيقه - وان لم تكن ملزمه من الناحيه القانونيه- الا انها تؤشر الى توجه خطير لدى بقصد القيام بحمله جماعيه منسقه ضد حرية التعبير والاراء وتقنين المعلومات وضبط الايقاع مرة أخرى ،لكي يتواءم مع "عادات وتقاليدي" النظام العربي. ولو كان النظام العربي حريصاً على "عاداتنا وتقاليدينا" أليس من أولى هذه العادات والتقاليد "اننا لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحدّ سيوفنا"؟ أليس من تقاليدنا انه "لو دامت لغيرك لما اتصلت اليك"؟ أليس من مبادئنا أنه "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم

أحراراً؟". أليس من ممارساتنا ان الخليفه الراشد قد طبق مبدأ "من أين لك هذا" حين جرد طلحه وهو من المبشرين بالجنة، من أمواله التي جلبها معه أثناء ولايته على البصره وحاز عليها كهديا من اهل البصره؟ وهل من عادات العرب وتقاليدهم ان يسدوا اذانهم عن نصرة المستجير من أهالي غزه الذي بدأ مرضاهم بالتساقط من نقص الأذويه؟ أليس من معالم الحكم الرشيد أنه لو ضلت شاة على ضفاف الفرات، كان الخليفة مسؤولاً عنها أمام ربه؟ هل تؤسس وثيقة وزراء الاعلام لنشر هذه الثقافه والمبادئ والتقاليد، أم انها تريد مصادرة البحث في هذه المنارات واستلهاها لتأسيس حكم رشيد؟.

كما ان التخفي وراء مقولات المحافظه على "الاداب العامه" هي مقولات فاسده، لأن الامم والشعوب ليست مجموعه من الانبياء والاولياء والاتقياء، وكل أمة تضم جميع انواع البشر، واطلاق الحريات هي الوسيله لفرز ما صلح وما فسد، ولفرز قيادات واعيه تقود مسيرة الأمة. ولو رأينا ألمانيا أو إيطاليا أو أية دولة أخرى، لاحظنا فيها مواخير العاهرات ومراكز البحث والاشعاع والأردال والمحتالين، والعلماء والباحثين والفلاسفه وقادة الرأي ومثليي الجنس ورجال الدين والمافيا ومؤسسات اليتامى والأرامل وتجار المخدرات والطلاب النجباء. هكذا هي المجتمعات بكل مقوماتها وعناصرها، ولكن في النهايه ان الله أعطانا النجدين، ولم يمنح هذا الحق لوزراء الاعلام العرب.

انيس فوزي قاسم

الأسعار ترتفع دون رقيب

◀ مثير ما سبق أن طرحتموه في القضية الأبرز أردنياً، رفع الأسعار، كنتيجة لقرار رفع أسعار المحروقات.

ما أود لفت الانتباه إليه أن مسألة رفع الأسعار سبقت القرار ، بطريقة استغلالية بدون ضابط ولا وازع من ضمير .

كما ان الأسعار ترتفع، بعد البدء بتنفيذ القرار بمتواليه مجنونة دون رقابة او رادع.

أسعار زيوت السيارات، على سبيل المثال، ارتفعت ، وبعض الأصناف الأجنبية، التي كانت تباع بدينارين أو دينارين وربع أصبحت تباع بدينارين وثلاثة أرباع الدينار، أي بزيادة مقدارها نصف دينار.

وما زاد الطين بلة، أن كثيراً من محطات تغيير الزيوت، لا تباع زيوت «جوبترول» المحلية، نظراً لتدني سعرها، مقارنة مع مثيلاتها من الزيوت الأجنبية، ولأن هامش الربح فيها قليل.

مثال آخر، كثير من مواد البناء ارتفعت أسعارها أيضاً دون مبرر.

في موجة الصقيع الأخيرة، انكسر «كوع» السخان الشمسي الذي امتلكه، فذهبت لشراء واحد آخر، لاكتشف أن سعره ارتفع، بقدرة قادر من أربعة دنانير ونصف إلى ستة دنانير.

وبالنسبة للمواد الغذائية فحدث ولا حرج، كثير من المواد ارتفعت أسعارها «على السكيت» وبدون مبرر. الرز مثلاً يباع بأسعار متفاوتة، بين بقالة وسوبرماركت وآخر، ويبلغ الفرق في السعر نصف دينار.

قبل أيام اشترت نوعاً من الشيكولاته التي كان سعرها 20 قرشا، وفوجئت أن السعر ارتفع الى 30 قرشا. هكذا.

السؤال الذي أود طرحه عبر صحيفتكم: أين الرقابة؟

أذكر في عقد الثمانينات من القرن الماضي مثلاً، أن تاجراً لم يكن يجرؤ على رفع سعر أية مادة، وان من كان يرتكب هذا الفعل كان يحول الى القضاء، أما اليوم.. فلا رقابة ولا ما يحزنون؟

نعم.. أفهم أننا نسير مع سياسات تحرير السوق، ولكن من الضروري حمايتنا، نحن ذوي الدخل المحدود و«المهدود» أيضاً.

لماذا لا يرفع التجار بضائعهم بنسب معقولة بالاتفاق مع الحكومة، أم أن الشطارة تكمن في رفع الأسعار كيفما اتفق.. وينسب لا تتواءم مع مقدار الرفع في أسعار المحروقات.

ماهر احمد مسعود

* موظف قطاع خاص

حوادث السير.. إلى متى؟

◀ ما يزال المجتمع الأردني يعيش حالة حزن عميق، وأسى بالغ أثر حادث السير المروع الذي ذهب ضحيته أكثر من عشرين مواطناً في لحظة واحدة، مثل هذه الخسارة المفجعة للأرواح تكاد تقارب خسائر معركة مدمرة.

مسلسل حوادث السير لا ينتهي، وعدد الوفيات والإصابات الخطيرة يثير القلق، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا؟ وإلى متى؟. من أبرز الدلائل على خطورة هذه المسألة ذلك الاهتمام الذي أولاه إياها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله، حيث أشار جلالته إليها في الرسالة لدولة رئيس الوزراء نادر الذهبي، كما أن اتصال جلالة الملكة المعظمة حفظها الله في اذاعة فن مع الإذاعي محمد الوكيل، للحديث عن هذه الظاهرة، يُشكل رسالة الى المواطنين الأردني، وتؤكد أن القضية تشغل بال جلالتيهما، وتشكل هما مقلقا يفترض أن نتصدى جميعاً لوقفه.

ثمة أكثر من عامل مؤثر في الحادث المروري، إلا أن العوامل الرئيسية تتمثل في السائق والطريق والمركبة. ومن واجب السائق أن يراعي ظروف الطريق، وأن يولي الاهتمام للمركبة عبر متابعة اجراء الصيانة اللازمة لها، ودوره هنا يبقى الأهم في هذه المعادلة، إذ لن يستطيع أحد أن يحد من حجم هذه الكارثة التي باتت ظاهرة ما لم يلتزم السائق بأخلاقيات المهنة.

نعم، هناك قانون للسير، وتشتمل بعض بنوده ومواده على اجراءات رادعة، ولكن ما قيمة كل ذلك ما لم يكن هناك وازع اخلاقي، من داخل الإنسان نفسه، من وجدانه وضميره.

في الوقت الذي نطالب به كل الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من حجم هذه الظاهرة، فإننا نناشد كل سائق، والمقصود بالسائق نحن جميعاً، أن يكون ضميره الرقيب الحقيقي أثناء قيادته للمركبة، وأؤكد أننا مدعوون جميعاً للإسهام في بناء وطننا العزيز، وإن صدق الانتماء للوطن يتمثل في الحفاظ على مكتسباته، والارتقاء بأخلاقياتنا أثناء القيادة والالتزام بقواعد المرور.

ألا فلننتق الله في وطننا وفي أبنائه وفي أنفسنا، وليكن كل فرد على قدر من مسؤولية الضمير.

محمد فهد الرديني

* أمين عام مجلس النواب/بالإنابة

هكذا تجري الانتخابات الأميركية!

◀ ما تزال حمى الانتخابات تستعر في سائر الولايات الأميركية، والتنافس على أصوات الناخبين على أشده. كالعادة يبرز في الأخبار أربعة أو خمسة مرشحين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ولا يعرف الجمهور على نطاق واسع ان كان هناك مرشحون غيرهم.. فما الذي يجعل الأمور تسير بهذا التكرار الممل؟

دستوريا يمكن لأي حزب في الولايات المتحدة أن يدفع بمرشحه الى انتخابات الرئاسة. لكن واقعياً وعملياً فإن نظام الحزبين هو السائد، حيث لا حظ لأي حزب آخر بالفوز في الانتخابات أو حتى التأثير في مسارها التقليدي ونتائجها المتوقعة. والموانع التي تقف في وجه الأحزاب الأخرى كثيرة، أولها المانع الاقتصادي. ففلسفة الانتخابات في أميركا هي نفسها فلسفة الاقتصاد عندهم: المنافسة بالاستثمار. ان المرشح هو استثمار تراهن عليه الشركات والمنظمات وجماعات الضغط، وتعلق على فوزه أمالها ومصالحها. ويعد جورج بوش الابن من أكثرال رؤساء الأميركيين وضوحاً وعلنية في تلبية مصالح الجهات التي "استثمرته"، فقد تشابكت في عهده المصالح الاقتصادية بالسياسة تشابكاً وثيقاً بحيث كان للجهات المستفيدة مالياً من غزو العراق من يمثلها في البيت الأبيض (ديك تشيني). أما الكلفة الضخمة للحملة الانتخابية (صفحات في الصحف، دقائق في التلفزيون، أماكن للوحات الاعلانية... الخ) وتكلفة وشروط حجز صالات وأماكن التجمعات الانتخابية، والقيام بجولات بين الولايات، تتوضع ملامح "فلسفة الانتخابات" في أميركا: وهي فلسفة تقوم أساساً على

من الصعب جداً أن تدرج اسمك في سجل المرشحين: ففي جورجيا يتطلب ذلك جمع 42 ألف توقيع، في تكساس 74 ألف توقيع، في كاليفورنيا 200 ألف توقيع، وفي كارولينا الشمالية يتطلب جمع 70 ألف توقيع، وبالنسبة لنا كحزب صغير فإن هذا - ببساطة - خارج إمكاناتنا.

لكن حتى في حالة تجاوز هذه الصعوبات يبقى فوز الأحزاب الصغيرة أمراً صعب المنال، وذلك لأن مناصري هذه الأحزاب يمكن أن يمنحوا أصواتهم الى أحد الحزبين الكبيرين وذلك - على حد تعبير بريان مور - لدوافع تكتيكية. ويشرح ذلك قائلاً:

- في الولايات التي عادة ما تقترب فيها شعبية الحزبين من الممكن لصوت واحد لصالح الأحزاب التقدمية (أو الصغيرة إن شئت) أن يتسبب في فوز الحزب الجمهوري، وللحيلولة دون ذلك يصوت كثير من أنصارنا لصالح الحزب الديمقراطي بدلاً من التصويت لحزبنا! والجمهور لم ينس الدرس من انتخابات سنة 2000 عندما أصبح بوش رئيساً ، لأن كثيرين صوتوا لصالح الحزب الأخضر لرالف نادر بدلاً من الحزب الديمقراطي.

تظل الولايات المتحدة بلد الضخامة في كل شيء، ومن يتابع على شاشات التلفزة مشاهد من الحملات الانتخابية يلحظ نموذجاً لهذه الضخامة. من يريد أن يكون له دور في الواقع الأمريكي عليه أن يمتلك ضخامة من أي نوع: ضخامة مالية بالدرجة الأولى، وبالامكانيات، وبالاستعدادات الشخصية كذلك. هي ديمقراطية، نعم، لكنها ديمقراطية الأقوياء.

سمير طاهر- السويد

رد على تقرير "السَّجَل" حول الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان: الجمعية قائمة

وقد طرحنا الموضوع كمثال على المشكلات التي يتعرض لها عمل المنظمات الحقوقية، فلم نتعامل مع الجمعية باعتبارها تتكون من "مجموعات" ليصير مطلوباً أخذ رأيها جميعاً سعيًا وراء ما أسماه د. شوارب "توازنًا"، فموضوعنا يعالج أمر منظمة مدنية افتقدناها في الإعلام، ولا نتدخل في أمورها الداخلية.

على أن رد د. شوارب لا يوضح، في معرض حديثه عن "مغالطات" احتواها التقرير، لماذا لم تنتخب الهيئة الإدارية رئيساً جديداً للجمعية بعد استقالة الرئيس إبراهيم الصانع الذي التقته «السَّجَل» في عددها السابق، إذا كانت تتوافر فعلاً على نصاب قانوني. أما موضوع الصعوبات المالية التي واجهتها الجمعية، فهي وجهة نظر وردت على لسان الصانع في تصريحه

للسَّجَل، وليس رأياً خاصاً بالصحيفة. على أن فريق «السَّجَل» يؤكد ترحيبه بما كتبه السيد شوارب، ويرحب بكل نقد أو تصويب أو وجهة نظر تصلها.

المقبلة. ثالثاً: أن المسؤول الأساس عما آل إليه العمل الحقوقي في البلاد هو سياسة العداء المنهجية للحقوق الجوهرية للمواطنين.

رابعاً: تعزز الجمعية بأنها وطوال تاريخها كان اعتمادها الأساسي من الناحية المالية على أعضائها وعلى دعم مؤسسات وشخصيات وطنية وديمقراطية داخل الأردن. وبالرغم من وجود صعوبات مالية، إلا أن العلة الأساسية هي ضعف الوعي بأهمية الدفاع المنهجي الصلب والمبدئي عن حقوق الإنسان، فقد أثبتت تجربة الجمعية أن العمل الحقوقي الجاد لا يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، بل يحتاج إلى الإرادة والتصميم على العمل الجماعي.

المحرر:

يود فريق «السَّجَل» التوضيح أنه قام بإعداد ونشر التقرير حول الوضع الحالي للجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، من باب الحرص على استمرار الجمعية وفعاليتها.

القانوني وبناء القدرات المؤسسية"، وشاركت في عدد من الفعاليات خلال فترة الانتخابات النيابية، وحول مجابهة العنف ضد المرأة. وبالطبع فإن هذه النشاطات لا تقاس بنشاطات الجمعية في سنوات سابقة، وهي لا تلبى طموحات الهيئة الإدارية الحالية، لكننا نوردتها كأمثلة لننفي "غياب الفعل" الذي اتهمه المقال الجمعية به.

ثانياً: يستعرض المقال الاستقلالات من الهيئة الإدارية التي جرت على فترات متباعدة، ويصل إلى نتيجة مفادها أنها فقدت نصابها، وإذا صح ذلك، فإن الهيئة الإدارية تصبح غير قائمة، ويتوجب أن تعقد اجتماعاً للهيئة العامة من أجل انتخاب هيئة إدارية جديدة. والحال أن الهيئة الإدارية لا تزال تعمل بأربعة أعضاء من أصل سبعة، وقد ارتأى الزملاء والزميلات أن يتواصل العمل بالوتيرة الممكنة لفترة من الوقت، وفي الوقت نفسه التحضير لاجتماع الهيئة العامة الذي نأمل أن يعقد خلال الأسابيع

ردنا على ما جاء في الموضوع: أولاً: صحيح أن الحضور الإعلامي للجمعية قد ضعف كثيراً في السنة الأخيرة، حيث أرسلنا سبعة بيانات للصحف ولم تنشرها بسبب مضمونها، إلا أن ذلك لم يكن يعني "غيابها عن العمل" كما أشار المقال.

لقد واصلت الجمعية متابعة العديد من الشكاوى التي كانت تصلها من النقابات المهنية ومن مؤسسات أخرى ومن خلال المواطنين، ومن أبرزها قضية مواطن أردني مقيم في سورية، وترفض الأجهزة الأمنية السماح له ولعائلته بالعودة إلى الأردن، بالرغم من عدم وجود أية عقبات أمنية تحول دون ذلك. كما يتضمن ملف الشكاوى لعام 2007 العديد من الرسائل التي أرسلت للحكومة، لكن للأسف لم يصلنا أي رد منها. فضلاً عن ذلك، ساهمت الجمعية إلى جانب شركائها من النقابات والجمعيات في تنفيذ "مشروع تعزيز قدرات الحركة العمالية من خلال الإرشاد

تلقت «السَّجَل» من عضو الهيئة الإدارية للجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، الدكتور عماد شوارب، رداً بالنيابة عن الهيئة الإدارية للجمعية، حول التقرير الذي نشر في العدد قبل الماضي تحت عنوان: "الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان: سلّمت مفاتيح مقرها وغابت عن الإعلام"، وجاء فيه:

نشكر «السَّجَل» على مقالها، بالرغم من احتوائه العديد من المغالطات والمعلومات غير الدقيقة عن الجمعية، لكننا نود أن نسجل استغرابنا، إذ كيف سمح الصديق والزميل سامر خير لنفسه أن يستطلع آراء زملاء مضي على تركهم مواقعهم في الهيئة الإدارية أكثر من عام ونصف العام، جرت خلالها أمور عديدة هم غير مطلعين عليها، ولم يستطلع في الوقت نفسه آراء الزملاء الذين ما زالوا يتحملون المسؤولية في الهيئة الإدارية، على الأقل من باب توازن التغطية الصحفية. ونكتفي هنا بذكر بضع نقاط في إطار

نقاش حول عقوبة الإعدام

السَّجَل - خاص

وهناك اعتقاد شائع بأن تطبيق عقوبة الإعدام يلعب دور الرادع لكل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم كبرى، وبالتالي، فإنها تعتبر "عبرة لمن يعتبر" وتحد من انتشار هذه الجرائم. هنا يجب القول إن العديد من التقارير والدراسات التي أعدتها الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، أظهرت أن تطبيق عقوبة الإعدام في البلدان المختلفة لم يؤد إلى انخفاض عدد الجرائم فيها، لا بل إنها تشير إلى ارتفاعه! وهذا يدل على أن هناك وسائل أخرى يمكن اعتمادها للحد من الجريمة، سوى عقوبة الإعدام التي ثبت أنها ليست الأكثر نجاعة في هذا المجال.

إن آراء كثيرة تُجمع منذ سنوات على اعتبار الظلم والفقر والحاجة والطمع والتخلف، هي العوامل الأساسية وراء تفاقم الجرائم والعنف في المجتمعات. لذلك فإن قيام الحكومات والدول بالبحث بصورة جديّة عن حلول اقتصادية ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات البشرية، هو الكفيل بالحد من وقوع الجرائم والتقليل منها، ولا نقول اجتثاثها، لأن ذلك سيكون تفكيراً طوباوياً.

*ناشط ومتخصص في حقوق الإنسان، مؤسس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان

ففي حين أن الرفض المطلق كان السمة الغالبة على مناقشة الموضوع قبل عقد من الزمن، نلاحظ اليوم استعداداً للخوض في كيفية الحد من عقوبة الإعدام بالرغم من استمرار وجود قناعة واسعة الانتشار، على المستويين الشعبي والنخبوي، برفض إلغاء هذه العقوبة اللانسانية. على سبيل المثال لا أزال أتذكر رد فعل إحدى الشخصيات الدينية قبل نحو عشر سنوات على تأييدي إلغاء عقوبة الإعدام، عندما سألتني إحدى الصحف اليومية عن رأيي في ذلك. عقيبت تلك الشخصية قائلة «سامحها الله»: «إن الذين يدعون لإلغاء عقوبة الإعدام هم أشرار يحاولون نشر الفساد في المجتمع!»

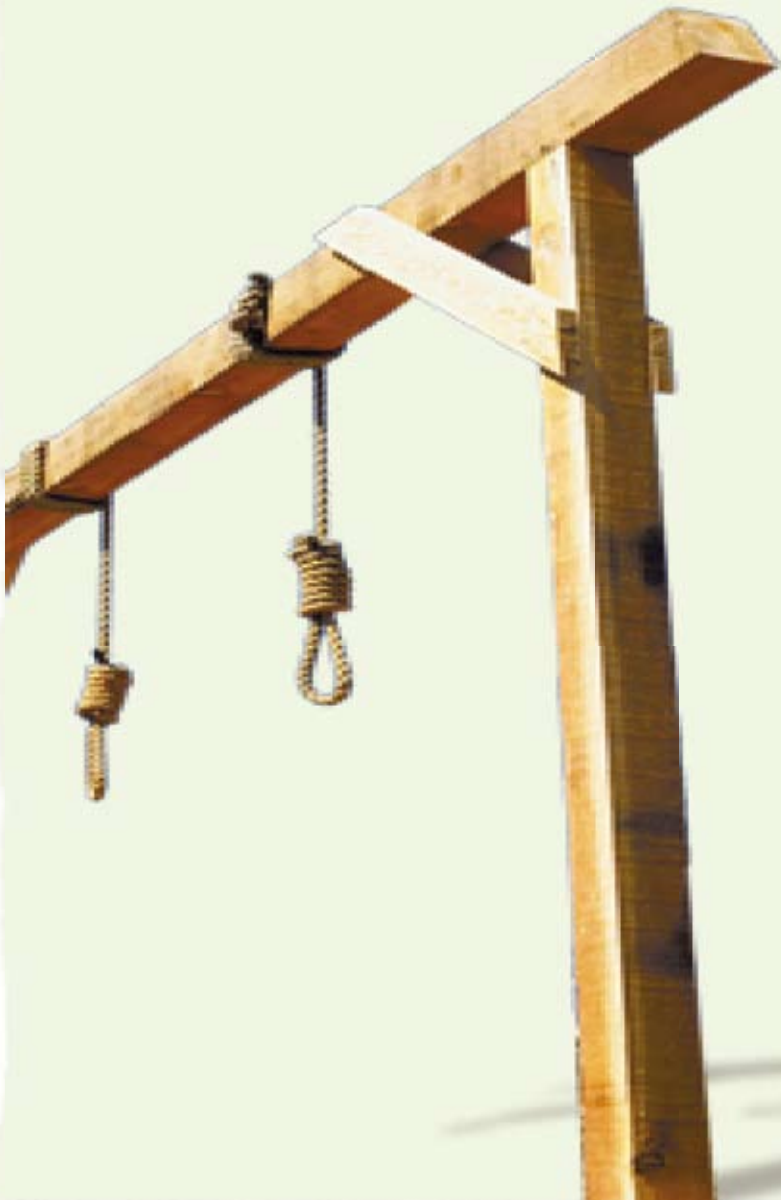
مثل هذه الآراء لم نعد نسمع بها، خصوصاً بعدما اقترح المركز الوطني لحقوق الإنسان في إحدى تقاريره السنوية تقليص عدد القوانين التي تنص على تلك العقوبة من 25 قانوناً إلى نحو ثلاثة عشر فقط، كخطوة أولية على طريق الحد من اللجوء إليها. وهذا التطور هو في أحد وجوه ثمره من ثمار النضال الذي خاضه مناضلو حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان من أجل انتصار الحق في الحياة، وهو أول وأبسط حقوق الإنسان.

بالتزامن مع تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر الماضي، قراراً يدعو دول العالم لحظر عقوبة الإعدام اختيارياً، طرح فريق «السَّجَل» موضوع عقوبة الإعدام للنقاش، متيحاً المجال أمام المهتمين والمعنيين للتعبير عن رؤيتهم للموقف الواجب اتخاذه من قرار الأمم المتحدة.

ضمن هذا النقاش، وردنا هذين الرأيين:

عقوبة الإعدام.. هل تحد من الجرائم؟

د. سليمان صويص* يبدو أن الجدل حول إلغاء عقوبة الإعدام سيستمر في المجتمع الأردني لسنوات قادمة، وهو مرتبط بالتأكيد بتقدم مستوى الوعي بمسائل حقوق الإنسان في هذا المجتمع. مما لا شك فيه، أن هناك تقدماً بطيئاً قد وقع على هذا الصعيد،



حرية عضوية المهنيين في نقاباتهم: كلمة حق أم يُراد بها باطل؟



الجهات النقابية المعنية بالمهنة الواحدة، ما يجعلها منشغلة بالتنافس فيما بينها، وبالاصطفافات السياسية، بدل الانشغال بالمهنة نفسها.

- إلغاء الإلزامية، يُشتت الجسم النقابي، إذ قد يعزف عدد من المهنيين عن الانضمام لأي نقابة، وهذا يضر المهنة أولاً والمجتمع ثانياً، ولا يفيد الوطن في شيء، لأنه سيهدم مؤسسات قائمة.

في هذا السياق يقول المهندس ميسرة ملص، رئيس لجنة الحريات في نقابة المهندسين، إن النقابات لا تتغنى بالعضوية للقيام بالنشاط السياسي، فمن يرفضون الانتساب للنقابات من المهنيين لن ينشطوا أصلاً في القضايا السياسية والوطنية، بمعنى أنهم لا يشكلون قوة دفع إضافية لتلك النشاطات. ويؤكد أن إلغاء الإلزامية العضوية لم يعد يؤثر اليوم على النقابات، لأنها تقدم لأعضائها الكثير من الخدمات والامتيازات التي جعلت العضوية مطلباً ومكسباً لا يهرب منه المهنيون، ولهذا فإن إلغاء الإلزامية العضوية سيضر المهنة نفسها لا النقابات، لأنه سيضعف الرقابة على المهنة ويجعل ممارستها متاحة لغير المهنيين المتخصصين.

بدليل أن دعوات مجالس النقابات لنشاطات عامة، لا تُلبى عادة إلا من قبل العشرات، فضلاً عن عزوف أعداد من النقابيين عن دفع رسوم اشتراكاتهم السنوية، رغم محدوديتها، في إشارة إلى انصرافهم عن نقاباتهم. ويؤكد الدكتور حمزة أن الإلزامية العضوية، تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن تعارضها مع نصوص الميثاق الدولية ذات الصلة.

أما المطالبون بعدم إلغاء الإلزامية العضوية، فيردون بحجج منها: - المطالبة بإلغاء الإلزامية، ما هي إلا كلمة حق يراد بها باطل، فالهدف منها إضعاف النقابات التي باتت تمثل آخر "قلاع" المعارضة السياسية، لتصير الحياة العامة كلها بيد الحكومة، فلا يُسمع إلا صوتها، ولا يُعلن إلا رأيها.

- المطالبة بإلغاء الإلزامية، عادة ما تأتي من خارج النقابات، فالمهنيون يريدون الإبقاء على الإلزامية ولا يُبدون منها أي تذمر، بل على العكس فهم مستفيدون منها، ما يعني أن تلك المطالبات لا تعي ماهية العمل النقابي، أو أنها تقف له بالمرصاد وتسعى لتعطيله.

- إلغاء الإلزامية يعني إتاحة المجال لتعدد

الإلزامية العضوية لإضعاف النقابات، تماماً، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون المتمسكون بها حريصين على النقابات بمعناها المهني، فقد يكون الغرض سياسياً بالأساس. وهكذا يحشد كل واحد من الطرفين مجموعة من الأعداء التي تدعم وجهة نظره.

يقول المطالبون بإلغاء الإلزامية العضوية:

- جعل العضوية في النقابة منوطة برغبة الفرد الحرّة، لا بالإلزام الإكراهي، سيقوي النقابة، لأن العضو الحر هو الذي يبني نقابة حرة قوية.

- التمسك بالإلزامية العضوية، يشي بضعف ثقة النقابات بـ "نفسها" وضرورتها لأعضائها وتمسكهم بها. فإذا كان الأمر كذلك حقاً، فلماذا يُكره الناس على عضوية لا يريدونها؟

- الإلزامية تتعارض مع حقوق الإنسان، ونصوص الإعلان العالمي، فكيف يتمسك بها النقابات وهي التي تشكل لجناً للدفاع عن الحريات العامة وحريات أعضائها؟!

- من الممكن للنقابات السيطرة على المهنة وحماية المجتمع من بعض التجاوزات، من دون شرط الإلزامية العضوية، فالنقابة عليها واجب تنظيم المهنة حتى لو لم يكن كل "المهنيين" أعضاء فيها.

- الإلزامية وتوسيع الجسم النقابي، جعلت القوى السياسية تطمع بهذه التنظيمات الأهلية الجاهزة، فاستخدمتها سياسياً في الوقت الذي لم تتمكن فيه من تشكيل أحزاب سياسية تضم أعداداً كبيرة من الأعضاء، وهو ما حرف نشاطات وانشغالات النقابات عن هدفها الأساسي، وهو رعاية المهنة وحماية المهنيين، وجعلها أداة سياسية حتى من دون رغبة أعضائها كافة، وتأييدهم للتدخل بالسياسة.

- القول بأن الإلزامية تحمي المجتمع من أن يمارس المهنة فيه أناس غير متخصصين، هو قول في غير محله، فالذي يجب أن يُرخص المهنة ويتأكد من شهادة المهني ودراسته، هو الجهات الحكومية المختصة كالوزارات المعنية بالمهنة. كما أن النقابات يمكن أن تساهم في ترخيص مزاولي المهنة للمهني، من دون الحاجة لأن يكون عضواً فيها، وهو أمر معمول به في غير مكان في العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة، حيث يُعتبر النجاح في امتحانات النقابة مستلزماً للحصول على شهادة مزاولي المهنة، فيما يكون الانضمام إليها اختيارياً، بل إن بعض النقابات في الدول المتقدمة تشترط على الراغب بالعضوية فيها، أن يبرهن على أحمقته بالانضمام للجمعية سواء بالشهادات أو الأبحاث أو المعرفين القادرين على بيان أحمقية المتقدم بالعضوية. وفي المقابل، تقدم هذه النقابات خدمات ونشاطات لأصحاب المهنة بغض النظر عن عضويتهم فيها من عدمها، مثل نشر المجلات العلمية المحكمة التي يستفيد منها الأعضاء وغير الأعضاء بالإضافة لعقد المؤتمرات والندوات، وهنا يتميز العضو عن غير العضو بحضور النشاطات مجاناً أو برسوم مخفضة.

في هذا الإطار يؤكد الدكتور زيد حمزة، النقابي والوزير السابق، أن الإلزامية العضوية مبدأ غير معمول به إلا في الدول الشمولية التي تعمل لضبط النشاط الجماعي

تُعد النقابات المهنية في الأردن من أهم المؤسسات الأهلية وأكثرها قدرة على التأثير، ويرجع ذلك، بشكل أساسي، لمواردها المالية الكبيرة التي جعلتها قادرة على إقامة النشاطات والمشاركة في صناعة الأحداث السياسية، فضلاً عن المهنة. ويمكن القول إن نصوص قوانين هذه النقابات، التي تلزم المشتغلين بمهنتها بالعضوية فيها كشرط لمزاولة المهنة، وبخاصة بالنسبة للنقابات الكبرى (الأطباء، أطباء الأسنان، المهندسين، المهندسين الزراعيين، المحامين)، تساهم مساهمة كبيرة في توفير تلك القدرات للنقابات، فهي لوفرة عدد أعضائها، تدعي تمثيل قطاعات واسعة من المواطنين، وبسببه أيضاً يتوافر لها دخل هائل من مختلف الرسوم التي تحصل عليها صناديقها من أعضائها، وتقوم باستثماره، ما يضاعف قدراتها المالية.

حمزة: الإلزامية العضوية تعمل بها الدول الشمولية وترفضها الديمقراطية

"الإلزامية العضوية" تمثل، إذن، نقطة محورية في قوة النقابات وقدراتها. ليس غريباً لذلك أن يُثار أمرها في كل مرة يقع فيها خلاف بين النقابات والحكومة، فالأخيرة تطلب أحياناً إلغاء الإلزامية العضوية، محتجة بأن الإلزامية تناقض حقوق الإنسان (حيث تنص الفقرة 2 من المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما"). أما النقابات وقطاعات واسعة من أعضائها، فتتمسك بالعضوية، لأنها تعلم أنها سر قوتها، محتجة بضرورة الإلزامية لتنظيم المهنة وحماية المجتمع من تجاوزات بعض المهنيين.

في كل المرات التي أثير فيها موضوع الإلزامية العضوية، انتهى الأمر لصالح المطالبين بالإبقاء على الإلزامية. فلجنة النقابات ضمن لجان «الأردن أولاً» التي ضمت مؤيدي الإلزامية ومطالبين بإلغائها، أوصت في عام 2002، بعد جدال واسع حول الموضوع، بالإبقاء على الإلزامية. وفي آذار/مارس 2005 قدمت حكومة فيصل الفايز قانوناً للنقابات المهنية اشتمل تعديلات عارضها قادة النقابات، مثل إجراء انتخاباتها وفق نظام الصوت الواحد، وتغيير بعض أمورها المالية، لكن مشروع القانون الذي عادت الحكومة وسحبه بعد ذلك، أكد على الإبقاء على الإلزامية العضوية. وفي أواخر العام 2005، أوصت اللجنة المختصة بالنقابات في «الأجندة الوطنية» بإلغاء مبدأ الإلزامية العضوية في نقابة الصحفيين مع الإبقاء عليه في النقابات المهنية الأخرى، لكن توصية الإلغاء لم تُنفذ. ليس بالضرورة أن تهدف المطالبة بإلغاء

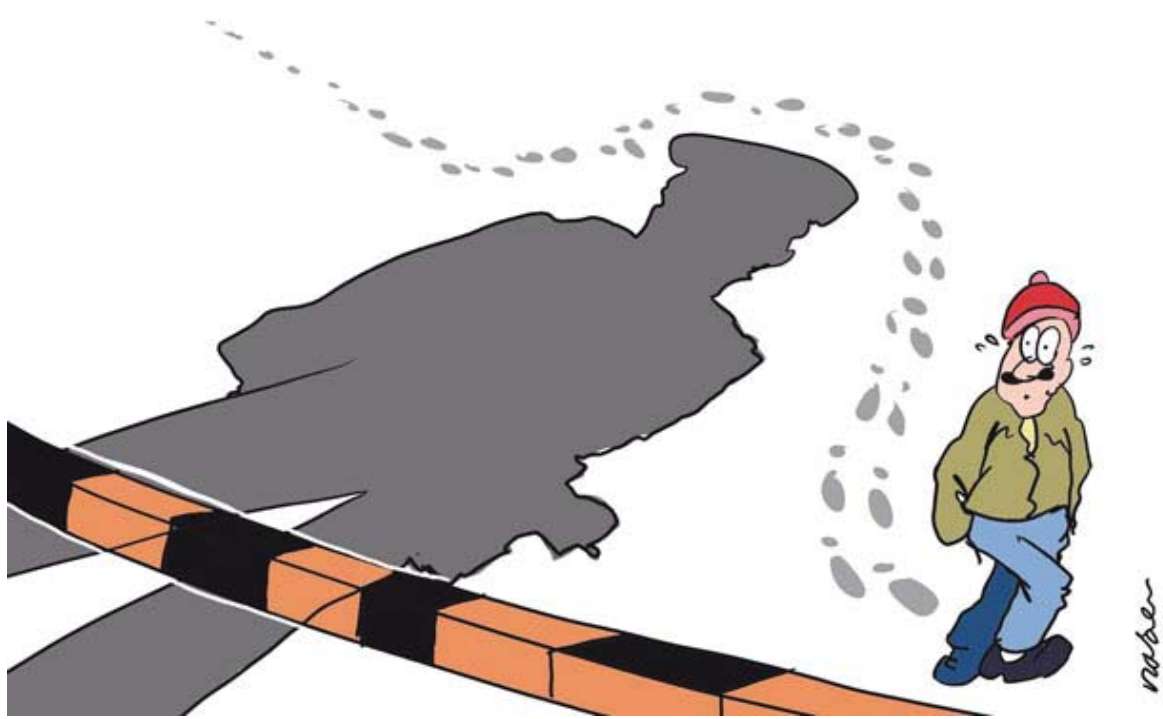
حريات

لا تخافوا من الشرطة..

ويأخذون بالمناداة عليه وتحيته. لكنها تعترف أيضاً أنها كانت دائماً تشعر بنوع من الرهبة تجاه الشرطة، وهو الأمر الذي يدفعها لتهديد أولادها بهم، إذ تعتقد أن الشرطة لا بد أن تكون مخيفة!

وتتدخل صديقتها علياء، بالقول إن أولادها، وهم أكبر سناً من أولاد صديقتها، باتوا يخافون جداً من الشرطة، وقد اكتشفت ذلك حين زارهم قبل أيام قريب لزوجها يعمل ضابطاً، وهو يلبس زي الشرطة، إذ هرع الأولاد إلى غرفتهم ورفضوا السلام على الضيف، رغم أنهم يصنفون، في العادة، كأولاد "اجتماعيين" لا يخشون الغرباء. وتقول إنها نادمة على تهديد أولادها بالشرطة، وتنصح الأمهات بعدم فعل ذلك مع أولادهن، خشية أن يتسبب لهم الأمر بـ"عقدة نفسية". ويذهب نشطاء في مجال حقوق الإنسان للقول إن إجحام بعض المواطنين عن تقديم شكاوى ضد انتهاكات تعرضوا لها، إنما يرجع لتخوفهم من "الأجهزة الأمنية" في حال علمت بشكواهم.

ويبدو أن بعض الدول أدركت أن علاقة مواطنيها بشرطتها يشوبها الخوف والتخويف، فعملت على تأسيس أجهزة لـ"الشرطة المجتمعية"، تقوم فلسفتها على العمل المشترك بين الشرطة والمجتمع للوقاية من الجريمة أو لملاحقتها معاً في حال وقعت. بل أن دولة الإمارات العربية المتحدة نصت صراحة على أن من أهداف شرطتها المجتمعية "كسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة".



يطلبونه منه، وهو موقف لا يحبه، إذ لا يطيق أن يكون مسلوب الإرادة. أما تالا محمد، وهي موظفة، فلا تعتقد أن تهديدها لأولادها بإحضار الشرطة إن لم يمتثلوا لأوامرها، سيسبب لهم مشكلات نفسية، وتستدل على ذلك بأن أولادها يفرحون حين يرون شرطياً في الشارع،

ويقول محمد حسان، وهو موظف قطاع عام، إنه لا يجب التعامل مع الشرطة، ويحرص على تجنبهم باستمرار، حتى إنه لا يقيم علاقة جيدة بابن خاله الذي يعمل شرطياً. وعن أسباب ذلك يوضح حسان أنه يعتقد أن أي تعامل مع الشرطة يستوجب منه الاستسلام الكامل والاستجابة المطلقة لما

الشرطة كي يبني علاقة جيدة مع الشرطة بعد أن كان يحس دائماً بقلق من التعامل معهم. ويضيف أنه يريد أيضاً أن يكون مرهوب الجانب من قبل الناس، وبخاصة أولئك الذين عادة ما يخالفون السير، إلى جانب دوره الطبيعي في مساعدة شرطة السير في تعقب المخالفين وتحرير مخالفات لهم.

تهدد الأم ولدها الصغير بأنها ستحضر "عمو الشرطي" إذا لم يسكت أو يستجيب لأوامرها. يمثل الصغير لأمر أمه خشية أن يتعرض لما يجهله من ذلك الكائن المسمى شرطياً. لكن المسألة لا تتوقف هنا، فقد يتحول الشرطي في ذاكرة ذلك الطفل إلى مصدر للكوابيس، فيشعر تجاهه برعب وذعر لا يوصفان. ومع مرور الوقت يتحول الطفل إما إلى شخص لا يعرف سوى الخوف من الشرطة، أو إلى شخص يريد أن يصير رجل شرطة حتى يخيف الآخرين!

ولو استمر الأمر على هذا الحال، وتعمم موقف كهذا على كثيرين، تتحول العلاقة بين الناس والشرطة إلى علاقة من يخافون بمن يُخيفون!



زارهم بلباس الشرطة قريب يعمل ضابطاً، فهرع الأولاد إلى غرفتهم

فهل هي كذلك فعلاً؟!

يقول "إبراهيم زريق" وهو من أعوان شرطة السير، ويعمل سائقاً في إحدى المؤسسات، إنه أحب أن ينضم إلى أعوان

أخبار

تهديد برفع رسوم الجامعات الخاصة

أصدرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" بياناً انتقدت فيه ما أسماه "ابتزاز" إدارات الجامعات الخاصة للحكومة في الاجتماع الذي جمعها بوزير التعليم العالي، إذ اشترطت الجامعات بحسب البيان "وقف رفع الرسوم الجامعية مقابل حصولها على امتيازات مادية تتمثل في تخفيض معدل القبول في هذه الجامعات مقارنة بالجامعات الرسمية، وحصولها على تمثيل أكبر في مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد". وتوعدت الحملة بالتصدي لأي محاولة من قبل الجامعات الخاصة لرفع رسومها، وقالت إنها ستعلن برنامجها لمواجهة هذه القضية في الأسابيع القادمة.

قمع المتظاهرين بالكيماوي

أصدرت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بياناً انتقدت فيه تصريحاً لمدير إدارة المحاكم العسكرية خلال مناقشة البرلمان قانوناً بشأن حظر استعمال الأسلحة الكيماوية، قال فيه إن قوات مكافحة الشعب ستضطر، في حال تعديل إحدى فقرات القانون، لاستخدام أسلحة أكثر فتكاً وقسوة ضد الذين يقومون بأعمال الشعب، وقد يؤدي ذلك إلى حالات وفاة. وقالت الجمعية إن وزارة الداخلية البحرينية سبق أن استخدمت الغاز المسيل للدموع بكثافة، في المناطق والقرى المزدحمة بالسكان، حيث أصيب العديد من المواطنين باختناق وصعوبة في التنفس.

الضرب في أثناء التحقيق

قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات السورية تعامل الإثني عشر محتجزاً، الذين تم احتجازهم بعيد اجتماع المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الديمقراطي يوم 2 كانون الأول/ديسمبر الماضي، معاملة المجرمين، وقد وجهت لهم اتهامات سياسية شملت "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهم نفسية الأمة" و"الانتساب إلى جمعية بقصد تغيير كيان الدولة" و"إيقاظ النزعات العنصرية المذهبية" و"الانتساب إلى جمعية سرية". ونقلت المنظمة عن محامي المحتجزين أن ثمانية من المحتجزين قالوا لِقاضي التحقيق إن عناصر أمن الدولة قاموا بضربهم في أثناء الاستجواب، إذ لكموهم في وجههم وتلقوا منهم الركلات والصفعات، كما أجبروهم على توقيع اعترافات بأنهم خططوا لأخذ نقود من دول أجنبية من أجل "تفريق وحدة الأمة" بمنح الأكراد دولة مستقلة.

منع نائب استجواب الحكومة من حضور الجلسات

أصدرت «المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان» المصرية بياناً عبّرت فيه عن «بالغ قلقها» من قرار أصدره مجلس الشعب، الذي تنتمي أغلبيته للحزب الحاكم، بحق النائب سعد عبود (وهو من حزب الكرامة تحت التأسيس)، في الأسبوع الماضي، حيث مُنع عبود من حضور الجلسات حتى

نهاية الدورة البرلمانية الحالية التي تنتهي في شهر حزيران/يونيو، بعد تقديمه استجواباً يتضمن اتهامات سياسية لوزارة الداخلية بخصوص الترحيل من بعثة الحج الأخيرة. وقالت المؤسسة إن هذا القرار يتعارض مع الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب، والتي تؤكد مبدأ حرية نواب الشعب فيما يقولونه داخل قاعة المجلس، ويمس مبدأ رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية من خلال توجيه استجوابات للوزارات.

إضراب المعتقلين الصحراويين

نفذ المعتقلون السياسيون في ما يعرف بـ"السجون السوداء"، في مدينة العيون، إضراباً عن الطعام لمدة 48 ساعة ابتداءً من يوم 13 شباط/فبراير الجاري، وذلك احتجاجاً على ظروف اعتقالهم والمعاملة التي يتعرضون لها في السجن. والمعتقلون ينتمون للصحراء المغربية المتنازع عليها.

رواتب موظفي غزة

قالت "مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان"، ومقرها في غزة، إنها تلقت خلال الشهرين الماضيين عشرات الشكاوى من موظفين حكوميين لم يتسلموا رواتبهم، بعد أن أوقف مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله صرف رواتب عدد من الموظفين العموميين وموظفي العقود الخاصة والموازية، عقب سيطرة حركة حماس عسكرياً على أجهزة السلطة في القطاع في منتصف

حزيران/يونيو الماضي. وأشارت المؤسسة إلى أن عدد الموظفين الحكوميين في غزة يتجاوز 160 ألفاً، ما يجعل العمل في القطاع الحكومي مصدراً هاماً لرزق أغلب العائلات، فضلاً عن دور رواتب هؤلاء الموظفين في حركة الانتعاش الاقتصادي. وحذرت المؤسسة من "النتائج السلبية واللاإنسانية" التي تترتب على عدم صرف هذه الرواتب.

"ضبط الإنترنت" في الكويت

وجهت منظمة "مراسلون بلا حدود" رسالة إلى أمير الكويت للاستيضاح حول مشروع قانون يتعلق بـ"ضبط الإنترنت" كان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قد أعلن عنه، قائلاً إنه يختص بـ"مراقبة المواقع الإلكترونية والمدونات السياسية وتنظيمها"، وتعتزم الحكومة تقديمه بغية "ضبط تداول الإنترنت وما يبث فيه من إشاعات، من أجل حفظ النظام والحياء العام، وثوابت المجتمع الكويتي". وعبرت المنظمة في رسالتها عن خشيتها من "الانتهاكات التي قد ترتكب باسم هذا النص" مطالبة السلطات الكويتية باتخاذ "بعض الضمانات لحماية حرية التعبير قبل عرض القانون على البرلمان".

دعوة

تدعو **السجل** قراءها الكرام لتزويدها بما يتوافر لديهم من أخبار، أو يصادفونه من أحداث تتعلق بالحريات العامة، لنشرها في هذه الزاوية، وذلك من خلال زيارة موقعها الإلكتروني www.alsijil.com

أنفوتك

مبيعات iPhone تتقلص في الأردن

الإنترنت العربي ينشغل بـ «أبو تريكة»

◀ قفز موقع التشبيك الاجتماعي الأشهر فيس بوك Facebook إلى المرتبة الثالثة في أكثر المواقع التي «يطرقها» الأردنيون على الإنترنت.

وأظهرت تحليلات موقع أليكسا الذي يحصي أكثر المواقع «نقرا» على الإنترنت أن فيس بوك أتت مباشرة بعد محركي البحث الأشهر في العالم «ياهو» الذي جاء أولا و«جوجل» الذي حل ثانيا.

إلى ذلك، ارتفع أعضاء مجموعة «الأردن» إلى 107 ألف عضو، مسجلا ارتفاعا بواقع أربعة آلاف عضو خلال أسبوع واحد (18-11 شباط/فبراير) في بلد لا تتجاوز نسبة المتصلين بالإنترنت فيه 16 بالمئة.

وانشغل معظم أعضاء المجموعة بنقاش واسع حول ادعاء نفته جوجل لاحقا بقيامها بحذف صورة لاعب منتخب مصر لكرة القدم محمد ابوتريكة التي قام فيها بعرض قميص كتب عليه «تعاطفا مع غزة».

المنتديات والمدونات والمواقع الإخبارية فضلا عن مجموعات عدة في فيس بوك شهدت احتجاجات واسعة على اتهام جوجل «بالرؤوخ لاسرائيل ومعاداة العرب».

ورفع أبوتريكة قميص منتخب مصر ليظهر تحته قميص آخر كتب عليه عبارة «تعاطفا مع غزة» أثناء احتفاله بإحراز هدف مصر الثاني في مرمى السودان، وهو هدفه الأول في المباراة.

وحصل أبوتريكة على بطاقة صفراء من الحكم البنيني كوفي كودجا، كما تلقى اللاعب تحذيرا من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم بسبب هذا التصرف.

عند القيام ببحث على جوجل عن صورة أبو تريكة باستخدام كلمات البحث (Aboutrika Gaza) تظهر عدة صور لنجم الكرة الذي سجل هدف فوز مصر بالبطولة بعد تغلبها على نيجيريا، وتظهر الصورة محل النقاش «العنيف».



الأردنيين بالمغامرة باعتماد تعريب غير مرخص من الشركة و الاعتماد بشكل كامل على الآي فون قبل إطلاقه بشكل «رسمي»، ولكنه ينصح المهتمين ومحبي التكنولوجيا باقتنائه لما يتمتع به من خصائص فريدة.

حميض، يلوم «أبل» على إعطائها شركات معدودة حصرية استخدام الجهاز، ويرى أن «أبل أوجدت خيبة أمل عند الملايين حول العالم».

وبحسب حميض، فإن نحو «مليون ونصف المليون جهاز من أربعة ملايين أي فون باعته أبل تستخدم» بدون ترخيص، مما يدل على الشعبية العالية التي يتمتع بها الجهاز ومدى خطأ أبل في قوانينها الحصرية».

وهو ما يمثل وفقا لرئيس الشركة أكبر حجم مبيعات في فئة هواتف الوسائط المتعددة التي تقدمها الشركة لعملائها.

«أبل» كانت حذرت من تنزيل أي برنامج لفك تشفير الشركة، بل وهددت بأن عملية تحديث الهاتف ستؤدي إلى تعطيله تماما في حال اكتشاف أي برنامج من طرف ثالث.

خبير الاتصالات والتكنولوجيا، أحمد حميض، لا ينصح المستخدمين

بإشارة إلى أن قوانين حماية الملكية الفكرية التي طبقها الأردن كشرط للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تمنع استخدام الهواتف المشفرة.

وبباع هاتف أي فون سعة 8 غيغابايت بعد فك تشفيره بنحو 600 دينار فيما تباعه أبل في السوق الأميركية بسعر 399 دولارا.

ينحت سوق الإلكترونيات لقب «كركجي» للعامل في «فك تشفير الأجهزة»، واللقب تعريب لمصطلح «cracker».

مدير «أبل» التنفيذي ستيف جوبز أعلن مؤخرا عن بيع 4 ملايين أي فون بحصة بلغت 20 بالمئة تقريبا من سوق الهواتف الذكية.

وفي ألمانيا نقلت روبرتس عن شركة الاتصالات الألمانية T-Mobile خبر بيعها 70 ألف أي فون في الأسابيع الأربعة عشر الأولى لإطلاقه، وبمعدل 40 هاتفا في الساعة الواحدة،

علا الفرواتي

◀ تقلصت مبيعات أي فون iPhone في الأردن خصوصا بعد أن قامت «أبل» Apple بإصدار أكثر من تحديث لهاتفها الرقمي الذي حصرت استخدامه بثلاثة مشغلين حول العالم في أميركا وبريطانيا وألمانيا، بحسب متخصصين وعاملين في قطاع بيع الهواتف المحمولة بالتجزئة.

بإدخال التحديثات، أولا بأول، تفقد سوق «فك التشفير» السوداء التي ازدهرت العام الماضي- قدرتها على الاحتيا على «كود» وضعته أبل لحصر استخدام الهاتف بزبائن شركة أي تي أند تي AT&T الأميركية، علما أن السوق الأميركية تشكل المصدر الرئيسي للـ iPhone.

أحد أصحاب محال بيع الهواتف الخلوية في الشيمساني يشتكي من أن مبيعاته من الـ أي فون تقلصت من نحو 10 أجهزة في الشهر إلى واحد فقط، فيما يعود الزبائن غير مرة إلى محله لفك تشفير الجهاز الذي يتعطل فور إصدار أي تحديث من أبل.

«باعثقادي، معظم الراغبين في شراء الهاتف يشترطونه للمباهة، خصوصا أن سعره مرتفع واعتماديته قليلة»، يشرح البائع الذي طلب عدم الكشف عن اسمه.



"جيل جديد من Panasonic"



◀ أطلقت Panasonic جيلا جديدا من الأجهزة المحمولة المخصصة لرجال الأعمال ومحبي التنقل، تتميز هذه الأجهزة بالأناقة والتحمل، يمكن للجهاز تحمل السقوط حتى ارتفاع 76 سنتيمترا كأقصى حد ويتمتع بغطاء من الماغنيسيوم يحمي قطعه الداخلية، ويمكنه تحمل قوة ضغط تصل إلى 100 كيلو غرام. يحتوي الجهاز على نظام حماية للقرص الصلب ليحميه من الصدمات والاهتزازات. بطارية الجهاز يمكنها العمل لأوقات طويلة لتتلاءم مع رغبات رجال الأعمال والمسافرين. الجهاز يعمل على معالج Duo L7500 2 Intel Core.

"X1 XPERIA يدعم الإنترنت"



◀ أعلنت Sony Ericsson عن إطلاق جيلها الجديد من أجهزة الموبايل التي تدعم أحدث تقنيات الإنترنت لاستيعاب الحاجة المتزايدة لمستخدمي الإنترنت عبر الهواتف النقالة. سوني أريكسون أطلقت في المؤتمر هاتف X1 وهو أول هاتف من هذا الجيل، وهو يمزج بين تقنيات الويب والوسائط المتعددة، ويعمل على نظام Windows Mobile . الهاتف يمتلك تصميم فريد وجذاب يحتوي على شاشة VGA بحجم 3 إنشات، ولوحة مفاتيح منزلقة، وكاميرا بدقة 3,2 بكسل. هاتف X1 XPERIA سيتوافر في الأسواق في منتصف العام 2008، وهو أول هواتف الشركة التي تعمل بنظام التشغيل Windows Mobile.

Mylo 2 من سوني



◀ أطلقت شركة Sony جهاز "التواصل" Mylo 2. الجهاز الجديد سيقدم شاشة عرض بقياس 3,5 إنش WVGA و بدقة عرض 480×800، تقنية الـ WiFi اللاسلكية، لوحة مفاتيح QWERTY، كاميرا رقمية مدمجة بدقة 1,3 ميغا بكسل، ذاكرة داخلية بسعة 1GB قابلة للزيادة بوساطة كروت الذاكرة من النوع Memory Stick Duo/Pro.

غطاء خارجي لحفظ الهارديسك



◀ أعلنت Novac اليابانية عن غطاء خارجي لهوية وحفظ الهارديسكات الخارجية، الغطاء مصنوع من الألمنيوم عالية القوة، ويمكنه تحمل الحرارة، يحتوي على مروحة بقياس 8 سنتيمترات، ومنفذ USB و eSATA، هناك أيضا نسخة أخرى للغطاء بدون مروحة، يمكن للغطاء أن يحمل قرصا صلبا حتى بقياس 3,5 إنش . ويدعم الغطاء الأقراص الصلبة من نوع SATA 1 و SATA 2 ونقل البيانات على أنظمة ماكنوتش وويندوز، يمكن لهذه الآلة أن تجعل الهارديسك الخارجي يعمل كقرص رئيسي يستخدم لبدء التشغيل و تحميل نظام التشغيل. يأتي مع هذا الغطاء دليل كيفية تركيب الهارديسك الخارجي داخل الغطاء.

احتباس حراري

باتر وردم

تجارة الكربون فرصة سانحة للأردن لتمويل مشاريع مواجهة الاحتباس الحراري

اسم المشروع	كمية الخفض المتوقعة من الكربون	العائد المتوقع سنوياً من 2008 - 2012
مشروع تحويل محطة العقبة الحرارية للعمل على الغاز الطبيعي	352 ألف طن في العام الواحد	2534400 يورو
مشروع الدورة المركبة لشركة السمرا لتوليد الكهرباء	500 ألف طن في العام الواحد	5100000 دولار
مشروع الغاز الحيوي الرصيفة	170 - 200 ألف طن في العام الواحد	1448550 يورو
محطة كهرباء رحاب	1.25 مليون طن في العام الواحد	11037500 يورو
مشروع محطة توليد شرق عمان (المناخر)	855 ألف طن في العام الواحد	8977500 يورو

الانبعاثات المتزايدة، بينما السلعة هي ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل نحو 50 بالمائة من غازات الدفيئة، والسعر حسب العرض والطلب. وهذه السوق تعني أيضاً ظهور طبقة جديدة من المضاربين الذين يمكن تسميتهم سماسرة الكربون.

وحسب هذا الترتيب تقوم الأردن ببيع كميات الكربون المتاحة لها ضمن اتفاقية كيو، وهي كمية من شبه المستحيل أن تصل لها بسبب عدم وجود نمو صناعي كبير، إلى الدول والشركات التي تجاوزت انبعاثاتها الحد الأدنى فيتم خفض هذه الكميات من رصيد الدول ذات الانبعاثات العالية مقابل قيام هذه الدول بتمويل مشاريع للطاقة المتجددة والبديلة وتقليل انبعاثات الكربون في الدولة النامية مثل الأردن.

وتصل قيمة سوق الكربون العالمية إلى حوالي 30 مليار دولار وتتركز أغلب المشاريع والصفقات في جنوب شرق آسيا وكذلك في أميركا اللاتينية بينما هي ضعيفة في العالم العربي حالياً.

وفي بداية العام الحالي وافق مجلس الوزراء على تنصيب اللجنة العليا لمشاريع آلية التنمية النظيفة والقاضي ببيع الكربون من محطات العقبة الحرارية والسمراء لتوليد الكهرباء إلى شركات عالمية. هذه الخطوة مثلت أول عملية بيع منهجية في الأردن ونموذجاً لمشاريع أخرى في

يملك الأردن فرصة جيدة لتمويل مشاريع الطاقة البديلة من خلال آلية بيع حصص انبعاثات الكربون الدولية المنبثقة عن بروتوكول كيو، ولما كافحة التغير المناخي والذي وقع عليه الأردن في العام 2003، وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة الأردنية بدأت بالفعل في بيع انبعاثات الكربون المخصصة للأردن مقابل الحصول على تمويل لمشاريع الطاقة المتجددة والبديلة وبالأسعار التي تتناسب مع السوق العالمي للكربون.

وتتضمن تجارة الكربون سوقاً دولية للكربون مثل أي سوق أخرى في العالم وفيها أسعار محددة لطن الكربون الذي يتم إطلاقه في الجو، والذي يدخل في عملية تمويل مشاريع تجارة الكربون في العالم.

وفي هذه الحالة يكون البائع من الدول أو الجهات ذات الانبعاثات المنخفضة من غاز ثاني أكسيد الكربون، ويكون المشتري هو صاحب

وبالتالي تخفيض نسبته أو يمكن للشركات القيام بعمليات التشجير وتمويل هذه العمليات من خلال آلية التنمية النظيفة وبيع الكربون مما يؤكد وجود فرصة كبيرة يمكن استثمارها في الأردن في زيادة المساحات المستخدمة في التحريج بالأشجار المحلية سريعة النمو.

وقد أضع الأردن في العام الماضي الفرصة للمساهمة في حملة زراعة مليون شجرة والتي دعمتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة بينما شاركت بفعالية المغرب وتونس ومصر وتمكنت من تجاوز رقم المليون في كل من الدول الثلاث، ولكن الفرصة لا زالت قائمة للعمل على استثمار آلية التنمية النظيفة وبيع الكربون في التشجير خاصة مع تراكم الخبرة المحلية في كيفية ترتيب وتنفيذ هذه المشاريع والتي أدت إلى إختيار الأردن عضواً في المجلس التنفيذي الدولي لآلية التنمية النظيفة ممثلاً عن الدول النامية في الاجتماع الأخير لاتفاقية التغير المناخي في بالي في إندونيسيا.

وهي مشروع إسمنت الراجحي ومشروع إسمنت الرشادية (تحويل إلى الغاز الطبيعي) ومشروع سكة حديد عمان-الزرقاء ومشروع الإنتاج المشترك للكهرباء في مجموعة نقل ومشروع شركة مصفاة البترول الأردنية.

وإذا كان الأردن حتى الآن قد ركز على مشاريع الطاقة البديلة المتعلقة بتحويل مكاب النفايات أو محطات الطاقة إلى الغاز الطبيعي، فإن الفرصة السانحة التي لم يتم التطرق لها هي التشجير والتحريج وإمكانية تمويل مشاريع تحريج واسعة في الأردن. لا تتجاوز نسبة الغابات في الأردن أكثر من 1 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد وتبلغ مساحة الأراضي المسجلة حراجاً في المملكة 1320 مليون دونم موزعة على الحراج الطبيعي والاصطناعي وأراض مطورة (مراعي) وأخرى عارية صالحة للتحريج وأراض صالحة لتطويرها كمراعي.

في آلية التنمية النظيفة يمكن للحكومات القيام بمشاريع التشجير والتي تعتبر وسيلة لإلتقاط غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو

المستقبل. هذا القرار يتضمن بيع الكربون الذي تم تخفيضه من محطة الرصيفة للغاز الحيوي وبمبلغ 7.87 يورو لطن الواحد المتولد من محطة العقبة الحرارية بحوالي 50 مليون يورو لمدة خمس سنوات قادمة. كما يشتمل القرار على بيع الكربون المتولد من محطة السمراء لتوليد الكهرباء بقيمة 25 مليون دولار لمدة خمسة أعوام. هذه العطاءات قد تمت من خلال استدراج عروض محلية دولية لهذه الغاية وبتنسيق مع البنك الدولي الذي يعتبر حالياً "بيت خبرة" في الوساطة في مشاريع بيع الكربون العالمية مقابل نسبة معينة على كل مشروع بيع ناجح. أما في الأردن سبصار إلى اقتطاع ما نسبته 15 بالمائة من هذه العوائد لصالح صندوق حماية البيئة الذي سيتم إنشاؤه قريباً بموجب قانون حماية البيئة.

واليا تم الانتهاء من خمسة مشاريع لبيع الكربون، وهي مفصلة في الجدول المرفق. أما المشاريع التي يتم التخطيط لها في الأعوام القادمة فهي متعددة الخصائص



المغرب في طليعة دول تستخدم الثلجات العاملة على الطاقة الشمسية



قائلاً: «المشكلة هناك تكمن في كون التبريد مستهلكاً للطاقة بشدة ويمكن أن يشكل إجهاداً لشبكات توليد الكهرباء، وعليه لماذا لا نتطلع إلى أكبر مصدر للطاقة نملكه وهو الشمس؟».

ومبدأ التبريد بالطاقة الشمسية معروف منذ عام 1810، لكن الفكرة في مركز جلادبيك تتركز في استغلال هذا المبدأ، اعتماداً على التقنيات الحديثة. وقد طور العلماء الألمان نموذجاً أولياً سوف يُستخدم قريباً في محطة تخزين بارد في المغرب باستخدام هذه التقنية. وتجدر الإشارة إلى أن قاعة المحاضرات في المركز تعد من المنشآت الريادية هناك، حيث يتم تكييفها عن طريق الحرارة الصادرة عن توربين يعمل بالغاز.

جما على البلاد الحارة، حيث تعتبر الثلجات وأجهزة التكييف هناك أمراً حيوياً». ويقول الدكتور راينر براون، الأستاذ بالمركز: «إذا ذهبت خلف الثلجة فانك تلاحظ أن الجهاز الذي يبرد طعامك يصدر حرارة وأنه ساخن إلى حد، لا يجعل لمسه ممكناً. فإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا تنتج الحرارة بوفرة؟».

وفي هذا السياق، يؤكد الدكتور براون أن الجميع يمكنهم أن ينتجوا الحرارة عن طريق التبريد أما هم فمتميزون، حيث قال: «نحن هنا في المركز الوحيدون الذين ننتج البرودة من الحرارة». ويضيف الخبير الألماني أن هذه المسألة مهمة، خاصة في البلاد الحارة، حيث يفسد الطعام سريعاً وحيث يحتاج الناس إلى تبريد منازلهم. ويتابع براون

لم يعد من دواعي الخيال الفيزيائي أن تساهم الشمس في توفير البرودة، لأن تكنولوجيا جديدة لإنتاج الثلجات العاملة على الطاقة الشمسية قد تساهم في تخفيف الضغط على موارد الطاقة المنتجة للكربون والاحتباس الحراري وتهئية الأجواء لتبريد متميز ناتج عن الشمس.

ذكر فريق من العلماء المبتكرين في ألمانيا أن ثلجة المستقبل سوف تعمل بحرارة الشمس بدلاً من الكهرباء الأكثر تكلفة، وفقاً لأبحاث أجروها بها في هذا الإطار. وقالت مجموعة من العلماء الشباب الذين يعملون مع مركز فيسنوبوش جلادبيك للاختراعات بالتعاون مع جامعة العلوم التطبيقية في منطقة جلينكرشن «إن مثل هذه التقنية من شأنها أن تعود بفوائد

..حتى باب الدار

أحمد أبو خليل

هل انتهى عصر
"اللطع" على التلفون؟

نعيش الآن في العقد الثاني من أعمارنا برفقة الخليوي، ومع ذلك ما زال التلفون هو التلفون، وعندما تقول إنك "تلفنت" لشخص، فغالباً يكون الأمر متعلقاً بالتلفون الثابت، لأنه في حالة الخليوي فإنك تقول: اتصلت به أو "رَبَّيت له" على الخليوي. يبقى ذلك صحيحاً حتى مع انتهاء عصر ندرة التلفون الثابت، حيث يجري الآن حث الناس على حيازة العدد الذي يريدون من الهواتف الثابتة، وبدلاً من دفع مبالغ إضافية كي يتم منح خط "مستعجل" كما كان الأمر فيما مضى، يجري الآن تقديم تسهيلات على الخط الإضافي، وربما يشهد المستقبل درجة أخرى من التنافس بعد تعدد الشركات التي تقدم خدمة الهاتف الثابت.

كان التلفون الثابت "يُمدّ" مداً، فيقال: "مدينا" تلفون. وللحصول على خط كان عليك أن "تقدم" لتلفون وفي الأوساط الفلاحية يكون اسمه "تقليطاً" حيث كان يقال: "قلطنا لتلفون"، أما وصول الخدمة للمنزل فهو "تركيب" أو "سحب" تلفون، فيقال مثلاً: "سحبوا لنا خطاً" أو "سحبنا خطاً".

لا تنتهي أوجه وقار التلفون الثابت، فهناك العديد من المفاهيم والاستخدامات الدارجة التي تحمل دلالات كثيفة الوقار.. "طجيتة تلفون" أو "معطته تلفون" وفي بعض الحالات "شلخته" و"طخيته" وهي استخدامات لا تستعمل في حالة الخليوي إلا على سبيل التشبه بالتلفون..

اللطع والرقع والتنظير

والتلفون الثابت جهاز مناسب أكثر لإبداء الغضب أو الرضى من المتحدث على الطرف الآخر.. "رقت السماعة بوجهة". "رقتة عالخط". "نطرتة عالخط". "لطعته عالخط". فيما الوضع عند الطرف الآخر يتخذ شكل تساؤلات مقابلة: "ترقع السماعة بوجهي؟". "ترقني عالخط؟". "تنظرنني عالخط؟". "تلطعني عالخط؟".

أما "التنظير" و"اللطع" فهو سلوك غير محبذ إطلاقاً في الاتصال عبر الخليوي، لأنه يكون على نفقة "المنظر" أو "اللطع" إذا كان هو المتصل، أما إذا كان "المنظر" أو "الملطوع" هو من يقوم بالاتصال فإنه لن يسمح بالتنظير أو اللطع، ولغاية الآن لم ينخفض سعر الاتصال عبر الخليوي للدرجة التي تسمح بالتنظير والرقع واللطع عليه، والأمر مفتوح على احتمالات أخرى في المستقبل مع الميل المتواصل لأسعار الاتصال عبر الخليوي إلى الانخفاض، وهكذا قد يكون لتطور الاتصالات في المستقبل دور في استعادة عمليات التنظير والرقع واللطع على الخط.



بريشة الفنان الكوبي آريس

في العلاقات الدجاجية
بين الأشقاء

باستثناء الموقف من الدجاج المجمد، فإن الأردنيين سواسية أمام الدجاج. ذلك أن كل أنواع الدجاج الحي المعروف تجري تربيته وذبحه داخل البلد، ولكن من دون أن يسمى دجاجاً بلدياً كما هو في حالة الخراف والعجول. ذلك بالطبع بعد أن حُسمت مسألة الدجاج البلدي الحقيقي باعتبارها جزءاً من الفلكلور الغذائي، منذ اللحظة التي توقفت فيها إمكانية تناول هذا الدجاج بشكل جماهيري.

على ذلك فإن السماح باستيراد الدجاج الحي من الخارج (من سورية مثلاً) قد ينتج عنه تحول في «التراتب الدجاجي» للمواطنين، مع أنه من غير المعروف إن كان الدجاج السوري مثلاً سيحتل موقعا متقدما أم تأخراً أم مساويا للدجاج المحلي، علماً بأن دجاج الأشقاء السوريين ينتمي إلى الفصيلة والمواصفات نفسها، وهذا السؤال يجد تبريره بالنظر إلى حالة الخراف السورية التي رغم أنها تشترك مع الخراف الأردنية في المرعى والمأكّل والمشرب لكون الخراف في المنطقة عموماً عابرة للحدود القومية، ومع ذلك بقي الخروف البلدي بلدياً ولم يتأثر الموقع الاجتماعي لأكليته.

صديقي جابي كهرباء

تطلق تسمية "عداد الكهرباء" على الرجل الذي يسجل القراءات وعلى جهاز العداد أي "الساعة". في الماضي كانت العلاقة مع الكهرباء تمر عبر شخصين: الأول "العداد" الذي يقرأ الرقم ويسجله في سجل كبير يحمله بيديه، ثم يليه الثاني، وهو الجابي الذي يقوم بالإبلاغ عن المبلغ المطلوب، وقد يحضله فعلاً، وهو مبلغ يتم حسابه بناء على الرقم الذي سجله الأول. وكان كل من الرجلين يتجنب المسؤولية المباشرة أمام أصحاب المنازل أو من ينوب عنهم من زوجات وأمّهات، فالأول يرفض الإفصاح عن أرقامه، وإذا أفصح فإن ذلك لا يدل على المبلغ المطلوب بدقة، أما الثاني فيؤكد أنه مجرد مُنقذ لما قرره الأول.

منذ سنوات تم الاستغناء عن الجابي وبقي "العداد" ولكن أنيطت بهذا الأخير مهمة حساب المبلغ إلى جانب قراءة الرقم، فهو يقرأ الرقم ويدخله إلى جهاز يحمله بيديه فتخرج الفاتورة مفصلة بالمبلغ وملحقاته، ولكنه أعفي من التحصيل.

عموماً، وعبر العقود الماضية من عمر الكهرباء في بلادنا تميزت العلاقة مع "عداد" الكهرباء بدرجة خاصة من الحيادية، فهو يحضر بهدوء وفي أغلب الحالات لا نراه إلا إذا كانت الساعة بداخل المنزل مما يحتاج إلى طرق الأبواب والاستئذان.

الحيادية تقتصر على الجانب المالي، وهو ما قد يتغير في الأيام المقبلة لأن السعر سيتغير بين فترة وأخرى وربما بين شهر وآخر، وقد يجد الجبابرة المعاصرون أنفسهم معرضين لسؤال: بكم الكهرباء عندكم هذه الأيام؟ وبالتالي فإن المحظوظ كهربائياً هو من يستطيع إقناع الجابي بتأجيل القراءة أو تعجيلها بحسب توقعات السعر، وعلى ذلك فإن تأخر قدوم الجابي عن مواعده سيكون مرحباً به في حالات، وغير مرحب في حالات أخرى.

وظلمت الثاني، وذلك إذا كان حجم ما كلته بالمكيال الصغير أكبر مما كلته بالمكيال الكبير. هي على الأغلب سياسة الكيل «بمقدارين»..

غير منصف، فالإنصاف يكون في ما تكيله وليس فيما تكيل به. بل أنك -على سبيل المثال لا الكيل- إذا كُلت بمكيال صغير لشخص وكُلت لآخر بمكيال كبير، فقد تكون قد حابيت الأول

«يكيل بمكيالين».. هي صيغة احتجاج على التمييز وعدم الإنصاف، ولكن من قال إن الكيل بمكيال واحد كفيل بتحقيق العدالة؟ فأنت قد تكيل بمكيال واحد وتبقى مع ذلك

رزانمة

لوحات العراقية ليلى كبة.. استلهام حضارة الرافدين



يسائل الذات في تعلقها بالحياة والكائنات والموجودات المحيطة بها..

ورغم تعدد التقنيات المستخدمة في اللوحات، إلا أنها جميعاً تشترك في التعبير عن معاني الأمل والحب والسلام ودلالات المرأة/الأنثى التي زخرت بالنباتات والورود المتناثرة على لباسها وفي محيطها بألوان استمدت، بشكل أساسي، من ألوان التراب، خصوصاً الأحمر القاني، والرمادي الداكن، والبني المحترق، والأخضر، والأرجواني، التي تتضاد مع ألوان أخرى من الأصفر الشاحب والبرتقالي مع خطوط باللون الأسود توشحت بها بعض مفردات اللوحة، لكنها لا تعكس قتامة في الرؤية بقدر ما تعكس أملاً بغد أجمل.

ولدت كبة في العمارة بالعراق. أكملت دراستها الفنية في معهد الفنون والعمارة ببريطانيا، ونالت درجة الدبلوم الوطني للفنون والتصميم. تابعت دراسة الفن في كلية كوركوران بواشنطن ودي سي في الولايات المتحدة، وأقامت عدداً من المعارض الشخصية، وشاركت في معارض جماعية في دول عدة.

عكستها بقوة أعمال الفنانة التي بدت شديدة العناية بالإرث الحضاري للماضي وأمكنته مع مراعاة عصرته، ففي خلفيات اللوحات أقواس لأبواب وشبابيك تذكّر بالحضارات القديمة، غير أنها تبدو في اللوحات أقل صرامة ودقة في البناء المعماري.

السّجل - خاص



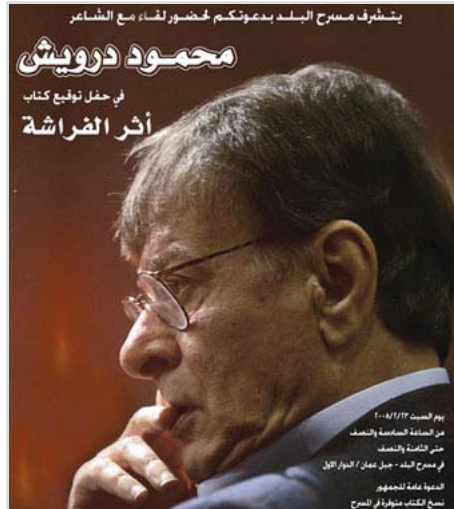
جعلت كبة من المرأة رمزا ونموذجاً فريداً يسائل الذات

تقوم أعمال كبة على ضربات فرشاة واقعية تشير إلى عين لاقطة لمرموزات العالم العربي وحضارته القديمة، وحتى في تناولها للمرأة حافظت كبة على أن تجعل من "المرأة" رمزا ونموذجاً فريداً ومميزاً

تتنوع التقنيات في أعمال العراقية ليلى كبة التي يتضمنها معرضها "خطوط أفقية" المقام على دار المشرق بعمّان، فمن الكولاج إلى المعاجين التي تمنح سطوح اللوحات ملمساً يتدرج في الخشونة، مع الحفاظ على التفاصيل وإبرازها ككتوءات وتجسيمات حيوية، خصوصاً وأن الألوان المستخدمة تميل إلى التكتيف والتراكمية عبر طبقات يعلو بعضها فوق بعض مشكلة أشكالاً نحتية تمنح اللوحات إدهاشاً بصرياً وعمقاً في التأثير.

تتسم لوحات كبة بالغنى الثقافي، خصوصاً تلك المستمدة من روح حضارة بلاد الرافدين (الحضارة السومرية تحديداً) التي عبّرت عنها تلك الإشراقة المبهرة التي

محمود درويش يوقع «أثر الفراشة» السبت المقبل في مسرح البلد



و«الأهلية للنشر والتوزيع» و«المركز الثقافي الفرنسي» و«أورنج ريد» و«شركة خطاب».

صدر «أثر الفراشة» عن دار الرئيس، في بيروت ويضمّ مجموعة قصائد منها «البنيت - الصرخة» و«في الغابة» و«غريبان» و«ما أنا إلا هو» و«أثر الفراشة» ومنها هذه السطور:

أثر الفراشة لا يُرى، أثر الفراشة لا يزول.
هو جاذبية غامض يستدرج المعنى، وترحل حتى يتضح السبيل.
هو خفة الأيدي في اليومي، أشواق إلى أعلى وإشراق جميل.
هو شامة في الضوء تومئ حين يرشدنا إلى الكلمات، باطننا الدليل.
هو مثل أغنية تحاول أن تقول وتكتفي بالاعتباس من الظلال ولا تقول.

يعود محمود درويش إلى مسرح البلد في عامه الثالث على التوالي. يعود، وكما اعتاد جمهوره ومتذوقو شعره ومعه هدية. يسجّل هذا الكتاب الجديد بعنوان «أثر الفراشة» صوته في قصائد ثرية تكشف عن حكايات يوميات شاعر العرب في النضال والحزن والخيبة والحب والأمل. وتفتح هذه اليوميات كوى ونوافذ إلى ما شعر ورأى وفكر وحلم به الشاعر بين صيف 2006 وصيف 2007.

يستضيف مسرح البلد، برعاية أمين عمّان، المهندس عمر المعاني، مساء السبت 23 شباط، من السادسة والنصف وحتى الثامنة والنصف الجمهور في حفل استقبال وتوقيع العمل الأدبي الأخير للشاعر. ويمكن لمن اقتنى الديوان من قبل أن يأتي به لتوقيعه في المسرح.

وجدير بالذكر أنّ هذه الفعالية تنظم بدعم من «جريدة الغد» و«أزكى دنيا»

السينما في أسبوع

Enchanted

بطولة:

ايمي آدامز - باتريك ديمبسي

إخراج:

كيفين لمبا

تصدم أسطورة ديزني الكلاسيكية بمدينة نيويورك المعاصرة في قصة حول أميرة أسطورية من الماضي التي دفعت من قبل ملكة شريرة إلى وقتنا الحاضر.

"سينما جراند"



Georgia Rule

بطولة:

لندسي لوهان - فيليسييتي هوفمان

إخراج:

جاري مارشال

تجسد لندزي لوهان في هذا الفيلم دور فتاة مراهقه متهوره لم تستطع والدتها السيطرة عليها فترسلها الى منزل جدتها الصارمة ومن هنا تتوالى الاحداث.

"سينما جراند"

كدة رضا

بطولة:

أحمد حلمي، ومنة شلبي

إخراج:

أحمد جلال

ثلاثة توائم طائشون يلتقون بفتاة تجعلهم يقعون في شباقتها عبر أعيابها.

"سينما جراند"



I Am Legend

بطولة:

ويل سميث، أليس براغا

إخراج:

فرنسيس لورنس

يبقى العالم روبرت نيفيل الوحيد الذي لا تنقل عدوى الفيروس له من دون حتى أن تكون لديه القدرة على كشف سبب انتشارها في جميع أنحاء نيويورك.

"سينما جراند"



مدينة بلا روح

محمود الريماوي

◀ لدى كاتب هذه السطور انطباع بأن المدن الأجمل هي تلك التي يتوافر فيها النقل الجماعي. وكلما كانت هذه الخدمة أرقى كلما كان الانطباع عن المدينة أفضل. ليست هذه الخدمة وحدها ما يمنح العواصم والمدن جمالها وفراحتها، هناك أسباب ومظاهر أكثر أهمية لا شك، مثل التنظيم العمراني والمعالم التاريخية والحضارية والمساحات الخضراء ومستوى النظافة العامة وكلفة المعيشة وطريقة التعامل مع الغريب. غير أن توافر المواصلات العامة يضيء على المدن طابعا إنسانيا.

فبما أن هوية المدن تتمثل أولاً في أهلها وناسها والمقيمين فيها، فإن اجتماع والتقاء شرائح هؤلاء في مركبة نقل جماعي، يسهم في الكشف عن الهوية الخاصة للمدن من خلال سيماء شخصيات أهلها وسلوكهم. التقارب بين الناس في المركبة العامة ينمي الروح الجماعية ويحد من الفروق الثقافية بينهم، حتى لو ظهرت إلى السطح خصائص الأفراد. يتعرف زائر العواصم الأوروبية على العاصمة من خلال قسمة الناس وحركاتهم وسكناتهم في الأندراوند (محطات القطارات تحت الأرض) وليس باستخدام التاكسي. كم من قصص وروايات وأفلام تدور أحداثها في قطارات وأحياناً في باصات؟!

بينما استخدام السيارة الخاصة دون سواها، ينمي العزلة والأناية لدى مستخدميها ويعمق الشعور بفرديّة المصير، ويشيد جداراً بين البشر. انظروا كيف يحقد السائقون بعضهم بعضاً بنظرات الشزّز المجاني، لدى التوقف عند الإشارات الحمراء. قلما يرسل أحد نظرة حياضية صافية، لا أحد ينظر إلى جاره كرفيق "سفر". في سيارات السرفيس كما في الباصات ما زال الركاب، يفضضون عما يدور في أذهانهم وما يشغلهم. الروح الجماعية ما زالت قائمة. ضعف وسائل المواصلات والحاجة الماسة لاقتناء سيارة خاصة، يقتل شيئاً فشيئاً هذه الروح و يبعد بين الناس. لا يسع تلميذ زيارة صديق له فليس يضطر للجوء إلى التاكسي الأصفر في الذهاب والإياب وهو أمر فوق طاقته. ثم أصبح الأمر أكثر تعقيداً لمالكي السيارات "المحظوظين": بسبب تضاعف عدد السيارات الخاصة الناجم أساساً عن النقص الحاد في المواصلات العامة، باتت الرحلة القصيرة تسبب عناء كبيراً وتهدر وقتاً طويلاً وتستهلك المزيد من البنزين. لم تعد هناك أماكن فارغة لتوقف السيارات. قد تنشأ عراكات مع أناس آخرين للتراحم على "الصفة"، قد ينال صاحب السيارة مخالفة مرورية. لتفادي هذه الصعوبات يقلل الناس مشاويرهم بما في ذلك التزاور. في القناعة أن النقص الحاد في وسائل المواصلات والاضطرار لاقتناء سيارة خاصة، هو من الأسباب الرئيسة لنواء الروح الجماعية. من يستخدم المواصلات يصادف صعوبات هائلة ويحسد مالكي السيارات، وهؤلاء يكابدون الكلفة العالية لاقتناء سيارة حيث يبذلون لها بقدر ما ينفقون على البيت ويعجزون عن التخلي عنها فليس هناك من بديل.. فكيف يمكن إيصال أطفال البيت إلى مدرسة حكومية غير قريبة في فصل الشتاء. وماذا يقول الناس عنا إذا بعنا السيارة وعدنا للمشي على الأقدام؟!

ويأتيك بالأخبار

"دولة" المجالي لا يرغب في الانتقال من "العبدلي" إلى "الدوار الرابع"

◀ عبد الهادي المجالي، رئيس مجلس النواب المخضرم، وزعيم كبرى الكتل النيابية (62) نائباً لا يطمح في الانتقال إلى الدوار الرابع، إذ عبر عن عدم رغبته في ترؤس أي حكومة مقبلة. متحدثاً لبرنامج «بصراحة» الذي يقدمه إيلي ناكوزي عبر قناة العربية الفضائية. رأى المجالي أن موقعه في رئاسة مجلس النواب ورئاسة الاتحاد البرلماني العربي يمكنه من لعب دور إيجابي دولياً ومحلياً وعربياً. وحين سأله مقدم الحلقة "مش حابب رئاسة الحكومة؟" أجاب أبو سهل: "لأ الحقيقة لأ". مقدم البرنامج متأثراً بتقاليد المخاطبة اللبانية التي تطلق على رئيس مجلس النواب هناك، استخدم مصطلح التفخيم مع المجالي وخاطبه طوال الحوار "بدولة الرئيس". المجالي تقلد سابقاً مناصب دبلوماسية، ووزارية، وعسكرية، والتحق ابنه البكر سهل بحكومة المهندس نادر الذهبي وزيراً للإسكان والأشغال العامة.

"أسبوعيات" تصدر في يوم واحد

◀ عقد ممثلو 13 صحيفة أسبوعية اجتماعاً في مبنى أسبوعية «الحقيقة الدولية» لتلبية لدعوة الدكتور زكريا الشيخ، رئيس مجلس إدارة الصحيفة المضيفة، وذلك للتدارس في سبل الرد على إقدام 17 صحيفة دنماركية على إعادة نشر الرسوم المسيئة للنبي الكريم محمد. المجتمعون توافقوا على الصدور يوم الثلاثاء المقبل دفعة واحدة بغض النظر عن الموعد الرسمي لصدور تلك الصحف. وستضم الصحف تقارير ومواد بعنوان مشترك «رسول الله يوحنا».

"مؤقت السير" جُمد في أدرج الأعيان

◀ القانون المؤقت للسير المرفوض نيابياً جُمد في أدرج «قانونية الأعيان»، رغم شروع اللجنة بمطالعة في وقت سابق. اللجنة قالت إن هذا التشريع لا يتوافق مع القوانين الأردنية، داعية الحكومة إلى إصدار قانون جديد. ورغم ذلك لم تصدر توصيتها بشأنه، وبالتالي أدخلته الحكومة حيز التطبيق حسبما يشنكي عشرات السائقين ممن دفعوا مخالفات باهظة. قانونية الأعيان كان بإمكانها التوافق مع النواب ورد القانون، لكنها ارتأت وفق عضو في مجلس الأعيان التريث ريثما ترسل الحكومة قانوناً بديلاً عن القابع حالياً في الأدرج.

برامج ثقافية توعوية في المهاج

◀ يتابع سجناء في ستة مراكز للإصلاح والتأهيل في المملكة موسماً ثقافياً توعوياً يستمر حتى منتصف حزيران المقبل، ضمن استراتيجية الأمن العام لمعالجة أزمات الاضرابات في السجون الأردنية. يتلقى السجناء محاضرات توعوية عن المخدرات والجريمة وأثرهما على المجتمع، ويتمتع نزلاء السجون في إطار الاستراتيجية بمتابعة خدمة الفضائيات العربية. يومية «العرب اليوم» ذكرت بأن إدارة السجون نصبت أخيراً شاشات فلاترون «حجم 29 إنش» في مهاجع سجن «قفقفا». هذه الخدمة كانت انتشرت سابقاً في معظم السجون. ويعود قرار توجيه «الدش» إلى غرفة سيطرة داخل كل سجن. تتفاوت اهتمامات السجناء بين البرامج الدينية، الإخبارية أو قنوات أفلام على أن تكون عبر محطة أردنية أو فضائيات عربية. يفيد مصدر أمني بأن المعتقلين في قضايا تنظيمات متطرفة يرفضون متابعة الشاشات لأسباب عقائدية.

وزير أسبق يشكك بمبررات رفع تعرفه الكهرباء

◀ يشكك وزير أسبق مطل على ملف الطاقة بمبررات رفع تعرفه الكهرباء المرتكزة إلى زيادة كلفة فاتورة الطاقة إذ يؤكد أن الغاز المصري، الذي لم يرتفع ثمنه، يولد معظم الطاقة الكهربائية في الأردن. كان السفير المصري في عمان أحمد رزق أكد أن «ما نسبته 85 - 90 بالمئة من الطاقة الكهربائية في المملكة تولد حالياً باستخدام الغاز المصري». أي أن ما نسبته 10 - 15 بالمئة فقط من الطاقة الكهربائية تولد بالاعتماد على الديزل. وبعد ذلك تتعلل الحكومة بارتفاع أسعار النفط عالمياً لرفع أسعار الكهرباء وبنسب كبيرة.

"رئيس العمال" أوقع بـ "رئيس النواب"

◀ يبدو أن رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعاينة أوقع برئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي عندما وجه دعوات للعمال لحضور محاضرة وصفها بأنها تتصل بمشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد. إلا أن الحضور تفاجأ بأن المحاضرة كانت حول "التيار الوطني" النيابي برئاسة المجالي. الحضور العمالي الذي ناهز 600 شخص فاجأهم اختلاف المحاضرة، فانسحب بعضهم من القاعة رغم محاولات المعاينة ثنيهم عن ذلك، المنسحبون انتقدوا رئيس اتحادهم وأسلوبه في إحضارهم رافضين أن يكونوا «خرافاً للمعاينة قدمها للمجالي» وفق عضو نقابة عمال الكهرباء محمود الحيارى.